بحوث رجالية في
مشايخ الكليني
وتلامذته

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة


بحوث رجالية
في مشايخ لكليني
وتلامذته

بحوث رجالية

في مشايخ الكليني وتلامذته



بقلم
الشيخ عادل هاشم

طَبْعـــة مُحققـــة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م.
Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : بحوث رجالیه فی مشایخ‌الکلینی و تلامذته/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران: دارالکوخ، ۱٤٤٥ ق.= ۲۰۲۳ م.= ۱٤۰۲.
مشخصات ظاهری : ۲۱۲ ص.
شابک : ۹-٦-۹۳۷۲۸-٦۲۲-۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : زبان: عربی.
یادداشت : کتابنامه: ص. [۱۸٦] - ۲۰۱؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : حدیث -- علم‌الرجال
Hadith -- *Ilm al-Rijal
محدثان شیعه
Hadith (Shiites) -- Authorities
رده بندی کنگره : BP۱۱٤
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲٦٤
شماره کتابشناسی ملی : ۹۳٤٤۱۰٤

بحوث رجالية
في مشايخ الكليني وتلامذته

تأليف: الشيخ عادل هاشم
الطبعة: الاولى، ۱٤٤٥هـ - ۲۰۲۳م - ۱٤۰۲ش
القطع: وزيري
المطبعة: الصادق عليه السلام
عدد النسخ: ۱۰۰۰ نسخة
عدد الصفحات: ۲۱۲ صفحة
ردمک: ۹-٦-۹۳۷۲۸-٦۲۲-۹۷۸
الناشر: دارالکوخ

www.alsadegh.com

مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤۰
موسسة الصادق ۹۱۲٤۱۰۲۰۹٦ (۰۰۹۸)
ايران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجيدى
موسسة الصادق ۳۳۹۳٤٦٤٤ (۰۰۹۸۲۱)



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة من الأبحاث الرجالية المتعلقة بمشايخ الكليني وتلامذته وقع الحديث فيها بيننا وبين جمع من طلبة البحث الخارج في ضمن الحديث في الكتب الأربعة، ونظراً لأهمية هؤلاء المشايخ والتلامذة للكليني ووقوعهم في أسانيد الروايات وطرق الكتب والمصنفات، صار العزم على إفرادها بالبحث والتحقيق والطباعة، فكان هذا الذي بين يديكم.

راجين من الله تعالى أن تكون محل استفادة الدارسين في علم الرجال.

ومن الله نستمد العون والتوفيق، إنه خير معين.

والحمد لله ربّ العالمين.

كتاب الكافي للكليني

يعتبر الكافي واحداً من أهمّ الكتب الرّوائية الواصلة إلينا؛ وذلك لقدمه وقربه من عصر الأئمّة (عليهم السلام)، بل قد ألّفه الكليني (طاب ثراه) في عصر الغيبة الصّغرى، وتوفّي مع نهايتها -كما سيأتي تفصيله[1]-.

مضافاً الى سعة أبوابه، وشموله للأصول والفروع والسُّنن والآداب والأخلاق وغيرها من الأبواب، وكان لا بد من النظر في الكتاب، وتبيان مزاياه وسِماته.

ثمّ أنّه يقع الكلام في عِدّة مقاماتٍ:

المقام الأوّل:

في التعريف بشخصية الكليني، اسماً وكنيةً ولقباً ونحو ذلك من الجهات.

الجهة الأولى:

اسمه:

وهو محمّد بن يعقوب بن إسحاق، وإلى ذلك ذهب جميع من أصحابنا المتقدّمين منهم النجاشي(رحمه الله) في فهرست أسماء مصنّفي

(١) ينظر: ص١٦.

الشيعة[١]، وكذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم[٢].

والمتتبّع لكلمات الأعلام من أهل الرّجال والسِّير والتراجم لا يجد خلافاً يُذكر في اسم الكليني بصورةٍ عامّةٍ[٣].

الجهة الثّانية:

كنيته:

يُكنّى أبا جعفر، وصرّح بكنيته جمعٌ من متقدّمي أصحابنا، منهم النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة[٤]، وكذلك الشّيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم[٥]، ولم يقع خلافٌ يُذكر في كنيته.

ويشاركه في هذا الكنية الشيخ الصدوق (قدس سره)، وكذلك الشيخ الطوسي (طاب ثراه)، وكذلك يُسمّون بالمحمدين الثّلاث.

الجهة الثالثة:

ألقابه:

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧٧ الرقم ١٠٢٦.

(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٠ الرقم ٦٠٢.

(٣) ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات: ٥/ ٢٢٦، العسقلاني، لسان الميزان: ٥/ ٤٣٣، البغدادي، هداية العارفين: ٦/ ٣٥، الطهراني، طبقات أعلام الشيعة: القرن الرابع ص٣١٤، وآخرون.

(٤) ينظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧٧ الرقم ١٠٢٦.

(٥) ينظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٠ الرقم ٦٠٢.

للكليني (رحمه الله) ألقابٌ كثيرةٌ، منها:

أولاً: الكليني:

وهو نسبة الى كُلين، وهي قريةٌ من قُرى مدينة الرّي، وهو من أشهر ألقابه إن لم يكن الأشهر، وإليه ينصرف عند الإطلاق وعدم التخصيص، على الرّغم من وجود الكثير من الشّخصيات تُلقّب بالكليني، ولكن كثرة استعماله للإشارة إلى صاحب الكافي صار منشأً للانصراف إليه دون غيره من الأشخاص.

وكُلين قريةٌ تقع جنوب مدينة الرّي، ومدينة الرّي حالياً تقع في طهران، وتبعد عن قم حوالي(٩١)كيلومتراً.

ثانياً: الرّازي:

وهومن ألقابه أيضاً نسبة إلى مدينة الرّي، المعروفة حالياً بـ(شهر ري) أي مدينة الرّي، وهي -كما تقدّم- من أحياء طهران حالياً، وحرف الزاي من زيادات النّسب، وتقدّم وقلنا أنّ ولادة الكليني كانت في كُلين التي هي قريةٌ من توابع مدينة الرّي.

ثالثاً: البغدادي:

وذلك لوروده في بغداد وبقائه فيها مدةً من الزّمن، وقيل أنّه بقي فيها عشرين عامّاً، وقيل لم يبقَ أكثر من عامين، وقد حدّث ببعلبك قبل سنة(٣٢٧) للهجرة، وسيأتي مزيد كلام في ذلك.

رابعاً: السِّلسلي:

وهذا اللقب لحق الكليني نسبةً إلى درب السِّلسِلة في بغداد، حيث نزل هناك واتخّذه مسكناً، ويقع في منطقة باب الكوفة، أحد أبواب بغداد الأربعة، وهي تقع في الجانب الشرقي من بغداد في محلّة الكرخ[1].

وهذه كلّها من الألقاب الّتي نبعت من الأماكن الّتي مرّ عليها الكليني في خلال مسيرته الحياتية.

وفي مقابل ذلك هناك جملةً من الألقاب أُسبِغت عليه؛ لمكانته العلميّة أهمّها (ثقة الإسلام)، التي باتت تنصرف إليه حال إطلاقها من دون تقييد، خصوصاً عند أصحابنا.

ويضاف إلى ذلك جملة من الألقاب العلمية الأخرى كـ(شيخ المحدّثين)، و(أوثق أهل الحديث)، و(أثبت أهل الحديث) وغيرها.

الجهة الرّابعة:

ولادته زماناً ومكاناً:

أمّا زماناً فالمتتبّع لكتب الترجمة والسِّيرة، وكذلك الرّجال كالنّجاشي والشيخ الطوسي (قدّس سرّهما)، لا يجد إشارةً إلى سنة مولده، وهذه عادة السِّير والتراجم، فإنّها عادةً ما تهتمّ بسنة الوفاة دون الولادة.

إلّا أنّه مع ذلك وُضِعت سنة (٢٦٠) للهجرة كمقتضى لجملة من

---

(١) ينظر: العسقلاني، لسان الميزان ١٢/ ٤٣٣، الزبيدي، تاج العروس:٩/ ٣٢٢، الطهراني، طبقات أعلام الشيعة: القرن الرابع ص ٣١٤.

القرائن والمؤيّدات، منها:

القرينة الأولى:

أنّه روى عن جملةٍ من الرّواة معلومي تاريخ الوفاة، فقد كانت وفاتهم قبل عام(٣٠٠)للهجرة، ومن هؤلاء الصفّار (المتوفّى ٢٩٠ للهجرة)، وأبو الحسن الجوراني (المتوفّى ٢٩١ للهجرة)، والهاشمي البغدادي (المتوفّى سنة ٢٩١ للهجرة).

ولكن:

هذه القرينة وإن كانت تؤكّد على أنّ الشيخ الكليني قد وُلِد في ما لا يقلّ عن سنة(٢٧٠)للهجرة، ولكنّها لا تحدّد كونه في سنة(٢٦٠) للهجرة؛ وذلك لأنّ سن تحمّل الرّواية والتحديث غير محدّدٍ، وإن كان عادةً ما بعد البلوغ، وما يناهز العشرين عاماً، فهي قرينة تعطي إشارة إلى العقد السّابع من القرن الثّالث الهجري، ولا تحدّد كونها سنة (٢٦٠) للهجرة، كما هو المدعى.

القرينة الثانية:

أنّه وُصِف بكونه من المجدّدين على نهاية المائة الثالثة، والمجدّد لا يكون مجدّداً دون سن الأربعين عادةً، وهذه قرينة على أنّه وُلِد في حدود سنة (٢٦٠)للهجرة.

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّه لا يمكن الالتزام بهذا التحديد، وأنّ المجدّد لا يكون مجدّداً قبل

سن الأربعين، فكم من النوابغ والمجدّدين جدّدوا قبل الأربعين، وكم منهم من انتظر حتّى بلغ الخمسين والسّتين والسّبعين حتّى ظهرت للعيان معالم تجديده. وبالتّالي، فهذه القرينة ضعيفة الدلالة على المدعى.

القرينة الثالثة:

أنّه كان ألمع شخصيةٍ إماميةٍ في بلاد الرّي قبل رحلته إلى الأمصار الأخرى ومنها بغداد، كما يدلّ عليه قول النجاشي فيه في فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ((شيخ أصحابنا في وقته بالرّي ووجههم))[1]، مع كثرة علماء الشيعة بالرّي في عصر الكليني، وإذا علمنا أنّه غادر الرّي الى العراق سنه(٣١٠)للهجرة، أمكن تقدير عمره يوم مغادرته بنحو خمسين عاماً، أو أقل منه بقليلٍ، وهو العمر الذي يؤهّله لزعامة الإمامية في بلاد الرّي.

ويمكن المناقشة في هذه القرينة، بالقول:

أولاً:

أنّه بالمقدار الذي بحثت فيه لم أجد من حدّد خروج الكليني من الرّي إلى العراق قبل سنة (٣١٠) للهجرة.

ثانياً:

أنّ تحديد عمر الخمسين على أنّه عمر الزّعامة الإمامية في بلاد الرّي، فلا شاهد على ذلك ولا مؤيّد، ولم يجتمع أهل العلم على تحديد

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧٧ الرقم ١٠٢٦.

عمر الزعامة بكونه خمسين عاماً.

نعم، هو تحديد تقريبي، فقد يتزّعم الإمامية من هو بعمر الخمسين، وقد يتزّعمها من هو أصغر أو أكبر من ذلك، فهذه القرينة لا يُستفاد منها التحديد في ولادة الكليني في سنة(٢٦٠)للهجرة.

بل يمكن بأن يُقال: بأنّ ولادته كانت في العقد السّابع من القرن الثالث الهجري.

القرينة الرّابعة:

أنّ غرض الكليني من تأليف كتاب الكافي، هو أن يكون مرجعاً للشيعة في معرفة أصول العقيدة وفروعها وآدابها، بناءً على طلبٍ قُدِّم له بهذا الخصوص كما هو ظاهر من خطبة الكافي.

وبالتّالي، فمثل هذا الطلب لا يوجّه إلّا لمن صلب عوده في العلم، وعُرِفت كفاءته، وصار قُطباً يُعتمد عليه في مثل هذا الأمر الخطير، فإن قلنا بأنّ سنة (٢٩٠) للهجرة، هي بداية الشروع في تأليف الكافي، بناءً على وفاة بعض مشايخه في حدود هذا التاريخ، فلا أقلّ أن يكون عمره وقت التأليف ثلاثين عاماً إن لم يكن أكثر من ذلك، وهذه القرينة تُقوّي ما تقدّم في تقرير ولادته في حدود سنة (٢٦٠)للهجرة أيضاً، فيستفاد أنّ ولادته كانت في أواخر حياة الإمام العسكري (عليه السلام) أو بعدها بقليلٍ، وأنّ عمره الشّريف بحدود سبعين عاماً[1].

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٣٥ ـ ٣٦ طبعة دار الحديث للاطلاع على القرائن الأربعة المتقدمة.

ويمكن المناقشة في هذه القرينة، بالقول:

أوّلاً:

أنّه لا ملازمة بين وفاة مشايخ المصنّف وبداية تأليف الكتاب، فإنّه قد يتأخّر بعد وفاة جملة من مشايخ المؤلّف بسنوات، وقد يتبعها بسنوات أيضاً، فكم من مصنّف صنّف وقدّم مصنّفاته لمشايخه.

ثانياً:

أنّه لا يمكن تحديد صلب العود في العلم والكفاءة بكونه في عمر الثلاثين، ولا أقلّ من ذلك ولا أكثر.

فتحصّل ممّا تقدّم، أنّه لا قرينة قوية على تحديد سنة ولادة الكليني بكونها عام (٢٦٠) للهجرة، بل لعلّه الأقرب القول: أنّ ولادته كانت في العقد السّابع من القرن الثالث الهجري.

وأمّا مكاناً:

فالظّاهر -بل المتعيّن- هو قرية كُلين من قُرى مدينة الرّي.

ويعضد ذلك جملة أمور، منها:

أولاً: أنّ قبر والده (يعقوب) لا يزال قائماً لحدّ الآن في قرية كُلين.

ثانياً: نسبة أخوه وأمّه وخاله وأجداده كذلك إلى تلك القرية.

ثالثاً: نسبة الكليني نفسه إلى قرية كُلين.

رابعاً: كان مشايخه الأوائل من قرية كُلين [١].

ويضاف إلى ذلك، عدم دعوة ولادته في مكانٍ آخر غير قرية كُلين.

الجهة الخامسة:

وفاته:

وقع الخلاف بين الأعلام في سنة وفاته، وظهر في المقام اتّجاهان:

الاتّجاه الأوّل:

وهـو الاتّجـاه الّـذي ذهـب إليـه الشـيخ الطـوسي (قدس سره) (المتـوفّى ٤٦٠ للهجـرة)، في كتـاب فهرسـت كتـب الشـيعة وأصولهـم[٢]، وتبعـه في ذلـك جمـع، منهـم السـيّد ابـن طـاووس (المتـوفّى ٦٦٤ للهجـرة)[٣]، وابـن الأثـير (المتـوفى ٦٣٠ للهجـرة)[٤]، وابـن ماكـولا[٥]، وابـن عسـاكر الدِّمشـقي[٦]، وآخـرون[٧]،و هـذا الاتجّـاه الأول ذهـب أنـه تـوفيّ سـنة (٣٢٨)للهجـرة.

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١١ الرقم ٦٠٢.

(٣) ينظر: ابن طاووس، كشف المحجة لثمرة المهجة: ص ١٥٩.

(٤) ينظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ٤/ ٣٦٤.

(٥) ينظر: ابن ماكولا، الإكمال: ٧/ ١٨٦.

(٦) ينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق: ٥٦/ ٢٩٨ الرقم ٧١٢٦.

(٧) منهـم: العسـقلاني، لسـان الميـزان: ٥/ ٤٣٣، النراقـي، شـعب المقـال: ص ١٠٣، المامقـاني: تنقيـح المقـال: ١/ ١٧١، الصفـدي، الـوافي بالوفيـات: ٥/ ٢٢٦، النـوري، مسـتدرك الوسـائل: ٣/ ٥٢٧، حسـن الصـدر، تأسـيس الشـيعة: ص ٢٨٨.

الاتّجاه الثّاني:

وهو الاتّجاه الّذي ذهب إلى أنّ وفاة الكليني كانت سنة(٣٢٩) للهجرة، وهي سنة تناثر النّجوم كما تُسمّى، وممّن ذهب الى هذا القول والاتّجاه، النجاشي (المتوفّى سنة ٤٥٠ للهجرة) في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة[١]، وكذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة) في رجاله في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام))، حيث قال: ((مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة في شعبان ببغداد))[٢]، وتبعهم في ذلك آخرون منهم العلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفّى سنة ٧٢٦ للهجرة)[٣]،

ومن العامّة أبو الفِداء[٤]، وإسماعيل باشا البغدادي[٥]، وآخرون[٦].

والمختار: أنّه توفّي سنة (٣٢٩)للهجرة، ويعضد ذلك جملة قرائن، منها:

القرينة الاولى:

اتفاق النجاشي والطوسي (رحمهما الله) وهما من أقدم المصادر وأقربهما على ذلك.

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧٧ الرقم ١٠٢٦.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٣٩ الرقم ٦٢٧٧.

(٣) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص٧١.

(٤) ينظر: أبو الفداء، تاريخ أبي الفداء: ١/ ٤١٩.

(٥) ينظر: البغدادي، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: ٦/ ٣٥.

(٦) ينظر: الطهراني، الذريعة الى تصانيف الشيعة: ٦/ ١٧٩.

القرينة الثانية:

تحديد الوفاة بكونها في شهر شعبان من سنة (٣٢٩) للهجرة، كما جاء في كلمات الشيخ الطوسي، وكانت وفاته في بغداد في باب الكوفة وصلّى عليه السيّد محمّد بن جعفر الحسني، المعروف بأبي قيراط، ولا خلاف في مكان وفاته يُذكر.

نعم، تُوفّي في تلك السّنة والد الصدوق (قدس سره)، والسفير الرّابع الشيخ محمّد بن علي السّمري، وجملة من العلماء من أكثر من طائفة، وحصل تناثر في النّجوم كما ذكر النجاشي، وذكر الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ((وكان ليلتئذٍ مطر عظيم، ورعد هائل، وبرق شديد))[1].

(١) ينظر: البغدادي، تاريخ بغداد: ١/ ٩٣.

المقام الثاني:

إطلالة عامّة على السّيرة العلمية للكليني (قدس سره)

قبل الدّخول في الحديث عن السِّيرة العلمية للكليني، لا بد من الإشارة الى الحالة العلمية للرّي وقم، فإنّهما كانا من الأماكن المؤثّرة في التاريخ العلمي للكليني.

قم والرّي:

المتتبع للحركة التاريخية لولادة قم العلمية، يجد بوضوح الدور الأساسي والريادي للإمام الصّادق (عليه السلام) (المتوفّى ١٤٨ للهجرة)، في بعث الرّوح العلمية في مدينة قم، وقد كانت طلائع هؤلاء متمثّلةً في جملةٍ كبيرةٍ من تلامذة الإمام الصّادق (عليه السلام)، ممّن أخذوا العلم والرّواية وحدّثوا عنه، والبعض منهم كان من المصنّفين، وكانوا قد هاجروا من الكوفة؛ خوفاً من بطش الظّالمين كالحجّاج وغيره فاستقرّوا في قم، وكانوا متعدّدي الأعراق والأنساب، كالأشعريين الّذين ينحدرون أصلاً من اليمن، حيث كانوا ما يقارب ستّة عشر شخصاً، وكذلك ما ورد في البرقيين وغيرهم.

فدارت عَجَلة العلم في قم، وكانت لهم صِلاتٌ وثيقةٌ ومخاطبات بالأئمّة (عليهم السلام)، وتشير الدّلائل على أنّ موسى عبد الله بن سعد الأشعري، وهو من الجِيل الثّاني من الأشعريين الّذين وردوا قم، بأنّه ابتدأ في قم

بإظهار مذهب الشيعة، ثمّ اقتدى أهلها به وأظهروا مذهب الشّيعة[١].

وقد تعزّز ذلك الوجود بعد أن صارت قم مقصداً لجمعٍ آخر من الرّجال، ومنهم من سلالة الإمام الصّادق (عليه السلام)[٢].

وتوّج ذلك التواجد نزول السيّدة فاطمة، الملقبة بالمعصومة (رضوان الله تعالى عليها)، وهي أخت الإمام الرّضا (عليه السلام) في عام(٢٠١) للهجرة، وهي نفس سنة تولّي الإمام الرّضا (عليه السلام) ولاية العهد.

وبدأت المدينة تكبر جيلاً بعد جيلٍ، حتّى أصبحت مؤثرةً جداً، وكانت سبباً في بروز مراكز علميةٍ جديدةٍ، سواءٌ كانت قريبةً منها جغرافياً كالرّي، أو بعيدةً عنها كبلاد ما وراء النّهر وسمرقند، وما تعرف اليوم ببلدان آسيا الوسطى.

وتابع الجيل اللّاحق والّذي بعده تعزيز الحركة العلمية في قم، كإدريس بن عبد الله بن سعد، وإسحاق بن عبد الله بن سعد، واليسع بن اليسع بن عبد الله بن سعد، وحمزة بن اليسع، وعمران بن عبد الله بن سعد.

وجملة من أبنائهم ممّن عاصروا الإمام الكاظم (عليه السلام)، وكانوا بعد ذلك في عِداد وكلاء الإمام الجواد (عليه السلام)، والإمام الهادي (عليه السلام)، والإمام العسكري (عليه السلام)، وأمناء على الأوقاف في قم، ورووا عن الأئمّة (عليهم السلام)، وكانت لهم مصنّفاتٌ وكتبٌ، وترجم النّجاشي لجملة منهم، ووثّق

(١) ينظر: الأشعري، تاريخ قم: ص ٢٧٨.

(٢) ينظر: النوري، مستدرك الوسائل: ٣/ ٤٢٧. طبعة إيران الحجرية.

جملة أخرى منهم[١].

وفي هذا السّياق لا بد من الإشارة إلى إبراهيم بن هاشم القمّي، الذي أشار الأعلام -كالنجاشي- إلى أنّه أول من نشر حديث الكوفيين في قم، وكان الرّجل من تلامذة يونس بن عبد الرّحمن، الذي هو من أصحاب الإمام الرّضا (عليه السلام)[٢] الّذي يمكن أن يقال عنه: بأنّه أكثر من تمكّن من حمل حديث الكوفيين وليس فقط أوّلهم، فقد وقع اسمه في أسناد ستّة آلاف وأربعمائة وأربعة وعشرين حديثاً، ولا يوجد من يدانيه في هذا العدد[٣].

وروى ابنه علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي (صاحب تفسير القمّي) أكثر هذه الرّوايات عنه، وعلي بن إبراهيم ممّن روى عنه الكليني، حتّى بلغت مروياته عنه في كتاب الكافي أكثر من أربعة آلاف حديث.

وكان التّواصل والانتقال للمحدّثين بين الكوفة وقم موجوداً.

فنجد أنّ بعضاً منهم ذهب من قم إلى الكوفة، منهم:

---

(١) للاطلاع أكثر يراجع: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٩٣ ـ ٢٦٠ ـ ٢٣٤ ـ ٤٢٠ الأرقام ٤٦٢ ـ ٤٥٥ وغيرها، ، الخوئي، معجم رجال الحديث: ٢٠/ ١٢٤، ٢/ ١٤١ الطوسي، الرجال: ص ٣٨١، الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٩.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ١٠٦ الرقم ١٨.

(٣) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١/ ٣١٨.

١ ـ عبد الله بن محمّد بن عيسى الأشعري.

٢ ـ حسن بن علي الحجّال.

٣ ـ عبد الله بن جعفر الحِميري.

٤ ـ جعفر بن حسين بن علي بن شهريار القمّي.

وأمّا البعض الآخر فمن الكوفة إلى قم، ومنهم:

١ ـ عبد الرّحمن بن حمّاد الكوفي.

٢ ـ محمّد بن بشير.

٣ ـ محمّد بن علي بن إبراهيم.

والمتتبع لمدرسة أصحابنا المحدّثين في المدرسة القمّية، يجد أنّ لها سِماتٌ خاصّةٌ منها:

السِّمة الأولى:

العمل الواضح على مراقبة تداول الحديث، ومحاولة ضبطه بصورة مركزية، وبصفاتٍ وسماتٍ واضحةٍ، كالخدش في من يروي عن الضعفاء، أو يعتمد المراسيل، وأمثلة ذلك كثيرة:

١ ـ إقدام شيخ القمّيين ووجههم وفقيههم في زمانه أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، على إبعاد المحدّث أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، ثمّ إعادته إليها والاعتذار منه[1].

(١) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ١٤.

٢ ـ موقفهم من المحدّث الحسن بن محبوب السّراد الكوفي.

٣ ـ موقفهم من المحدّث والمتكّلم يونس بن عبد الرّحمن.

السِّمة الثّانية:

التصدّي بقوّة لمحاربة الغلو والمنع من انتشاره في قم، وقد كان لهم موقفٌ حازمٌ بهذا الشأن.

وذكرنا فيما تقدّم أنّ الغُلاة كانوا يعرفون بجملة شواهد ومتبنّيات، منها :

١ - قولهم بالألوهية للأئمّة (عليهم السلام).

٢ - قولهم بالحلول وأن الله تعالى حلّ فيهم (عليهم السلام).

٣ ـ القول بالتفويض.

٤ ـ القول بالتّناسخ.

٥ ـ أنّ معرفة الأئمّة (عليهم السلام) تكفي، فيرفع التكليف بحرمة المعاصي، وتُغني عن جميع الطاعات والعبادات الواجبة وغيرها[1].

السِّمة الثّالثة:

الاهتمام بتبويب الحديث موضوعياً، فإنّ منهج التبويب الموضوعي للحديث وإن بدأ بوقت مبكر من عمر الحديث، على يد جمعٍ من

---

(١) ينظر: ما تعرّضنا له من تلك السِّمات في مبحث الغلو في مباحثنا الرّجالية: ١/ ٣٥٥ وما بعدها.

أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام)، كمحمّد بن علي بن أبي شعبة الحلّي (حي سنة ١١٤ للهجرة)، حيث يُنسَب إليه تصنيف كتاباً مبوّباً في الحديث، وكذلك وُهيب بن حفص الكوفي (الّذي كان حيّاً سنة ١٤٨ للهجرة)، وهو من أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) والإمام الكاظم (عليه السلام)، ووُهيب بن سالم الأحمر الذي كان أيضاً (كان حيّاً سنة ١٤٨ للهجرة) وهو من أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام)، وكذلك غيّاث بن إبراهيم الأسبزي الأُسيدي (الّذي كان حيّاً سنة ١٨٣ للهجرة)، فقد كان للجميع كتباً من الحديث مبوّباً.[١]

وفي قبال ذلك، كان لمدرسة قم الحديثة إسهاماتها الواضحة في الحديث المبوّب، والمميز لهذه الإسهامات أنّها كانت على نمطين واضحين:[٢]

النّمط الأوّل: وهو تبويب المحدث لحديثه، ولذلك أمثلةٌ كثيرةٌ:

١ ـ سعد بن عبد الله بن مالك الأشعري.

حيث ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((ثقةٌ، روى عن الرّضا وأبي جعفر (صلى الله عليه وآله)، كتاب المبوّب رواية عبّاد بن سليمان))[٣].

---

(١) ينظر: جعفر المهاجر، نشأة الفقه الامامي ومدارسه: ص٨٥ وما بعدها.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ص ٩٩ وما بعدها.

(٣) النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ١٧٩ الرقم ٤٧٠.

٢ ـ محمّد بن علي بن محبوب الأشعري القمّي.

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((شيخ القمّيين في زمانه، ثقةٌ، عينٌ، فقيهٌ، صحيح المذهب، له كتب منها: كتاب النّوادر، كتاب الصّلاة، كتاب الجنائز، كتاب الزّكاة، كتاب الصّوم، كتاب الحجّ، كتاب النّكاح، كتاب الرّضاع، كتاب الطلاق، كتاب الحدود، كتاب الدّيات، كتاب الثواب))[1].

ومن الواضح أنّ ترتيب الكتب يدلّ على التبويب في الأحاديث بوضوح.

٣ ـ أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن بن دؤل القمّي.

فقد ترجم له النجاشي بالقول:

((له مائة كتاب،..... كتاب الوضوء، كتاب الصّلاة، كتاب الجنائز، كتاب الصوم، كتاب الزّكاة، كتاب المعروف، كتاب الخمس))[2]، وعَدّ العشرات من كتبه.

ومن الواضح من أسماء وعناوين كتبه، أنّه كان ينحى منحى الترتيب الموضوعي للحديث.

٤ ـ جعفر بن محمّد بن جعفر بن موسى بن قولويه.

وهو من أصحابنا القمّيين، ولم يكن من العائلة الأشعرية، وكان

(١) المصدر نفسه: ص ٣٤٩ الرقم ٩٤٠.

(٢) المصدر السابق: ص٨٩-٩٠ الرقم ٢٢٣.

أستاذ الشيخ المفيد، ترجم له النجاشي بالقول:

((كان أبو القاسم ـ يعني جعفر بن محمّد بن قولويه ـ من ثقات أصحابنا وأجلائهم في الحديث والفقه،..... وكلّ ما يوصف به النّاس من جميلٍ وثقةٍ وفقهٍ فهو فوقه، وله كتب حسان، كتاب مداواة الجسد، كتاب الصّلاة، كتاب الجمعة والجماعة، كتاب قيام الليل، كتاب الرّضاع، كتاب الصّداق، كتاب الأضاحي، كتاب الصرف، كتاب الوطء بملك اليمين، كتاب بيان حلّ الحيوان من محرّمه، كتاب قسمة الزّكاة، كتاب العدد، كتاب العدد في شهر رمضان))[1].

ومن الواضح أنّ ترتيب عناوين الكتب يشير الى منهج ابن قولويه (طاب ثراه) بالاهتمام بالترتيب الموضوعي للحديث بحسب المواضيع.

٥-محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمّي.

وقد ترجم له النّجاشي بالقول:

((كان ثقةً في الحديث، إلّا أنّ أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضُّعفاء ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عمّن أخذ، وما عليه في نفسه مَطعن في شيءٍ))[2].

كان له كتاب اسمه (نوادر الحكمة) كتاب معروف مشهور كبير، لكنّه مع الأسف لم يصل إلينا، وكان يمتاز باحتوائه على كلّ أبواب

---

(١)المصدر السابق: ص ١٢٣ ـ ١٢٤ الرقم ٣١٨.

(٢)المصدر نفسه: ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩.

الفقه تقريباً بحسب التصنيف الموضوعي؛ ولذلك سمّاه القمّيون (دبّة شبيب) تشبيهاً له ببائع دهنٍ في قم، كان لديه دبةً ذات بيوتٍ كانت تلبّي حاجة كلّ الأذواق من الطالبين، وكذلك هذا الكتاب.

ومجموعةٌ أخرى من المحدّثين، كأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، وأحمد بن إسحاق بن عبد الله الأشعري، وموسى بن الحسين بن عامر الأشعري، وغيرهم.

النّمط الثّاني: وهو العمل القائم على تبويب حديث الآخرين.

ومن الأمثلة على ذلك:

داود بن كورة، أبو سليمان القمّي.

الذي ترجم له النّجاشي بالقول:

((وهو الذي بوّب كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن عيسى، وكتاب المشيخة للحسن بن محبوب السَّراد على معاني الفقه))[1].

وكلمات النّجاشي واضحة في تبنّي الرجل لعمل ممنهجٍ ومنظمٍ، في إعادة ترتيب الكتب الحديثية المهمّة في قم، على ترتيب المواضيع الفقهية عادةً.

فمن الطبيعي أنّ ولادة المراكز العلمية تمرّ بأدوارٍ تأسيسيةٍ، يقودها خلالها رواد العمل الأوائل، والرّي لم تكن استثناءً من ذلك، ومن الطبيعي أن يأتي هؤلاء الرّواد الأوائل والمؤسّسين من المراكز العلمية

(١)المصدر السابق: ص ١٥٨ الرقم ٤١٦.

القائمة آنذاك، سواءٌ أكانت من الأماكن القريبة من الرّي جغرافيًا كما هو الأقرب، أو من المراكز العلمية الأبعد لسببٍ أو لآخر، وهذا الّذي حصل بالفعل مع الرّي، فقد تأثّرت برواد أوائل جاءوا من قم -لسببٍ أو لآخر - ومن الكوفة كذلك.

ومن هؤلاء الرواد الأوائل:

١ ـ يحيى بن العلاء الرّازي (الذي كان حيّاً سنة ١٤٨ للهجرة).

وهو كوفيٌّ استوطن الرّي، وكان سبب استقراره في الرّي كونه قاضياً فيها، كما صرّح بذلك النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، وكان ممّن روى عن الإمام الصّادق (عليه السلام) أيضاً، وكان له كتابٌ وكان ثقةً[١].

ومن ثمّ أعقبه ولده جعفر بن يحيى بن العلاء الرّازي، فقد أشار النّجاشي إلى أنّه ثقةٌ، وله كتاب، وكان أخلط بنا من أبيه[٢]، وأدخل فينا، وكان يروي كتاب أبيه، فيختلط كتابه بكتاب أبيه.

وهذا الرّجل يعتبر من الرّواد الأوائل في الرّي، بمعية كونه من طلبة وممّن روى عن الإمام الصّادق (عليه السلام) (المستشهد ١٤٨ للهجرة).

٢ ـ سهل بن زياد الآدمي الرّازي (الذي كان حيّاً سنة ٢٥٥ للهجرة).

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ١٢٦ الرقم ٣٢٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

وهو محدّث قمّي، ضعيف في الحديث، أخرجه أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري من قم إلى الرّي، بعد اتّهامه بالغُلو والكَذب.

٣-يعقوب بن يوسف الرّازي (كان حيّاً في القرن الرّابع الهجري).

وهو من مشايخ الصدوق، ويروي عنه في الأمالي كثيراً.

٤-جعفر بن علي بن أحمد الإيلافي القمّي، ثم الرّازي.

كان حيّاً في القرن الرّابع الهجري، وكان معاصراً للشيخ الصدوق (طاب ثراه).

٥-أحمد بن الحسن بن عبد ربّه القطّان الرّازي (كان حيّاً سنة ٣٠٢ للهجرة).

وهو من مشايخ الصّدوق في الحديث، روى عنه في الأمالي وإكمال الدين.

٦-محمّد بن جعفر الأسدي الكوفي السّاكن بالرّي(المتوفى ٣١٢ للهجرة).

يروي عنه محمّد بن إسماعيل البَرمكي السّاكن بقم.

وجملة أخرى من الرّواة[١].

وُلِد الكليني -كما تقدّم- في كُلين لأسرةٍ علميةٍ، يشهد على ذلك

---

(١) ينظر: الطهراني، طبقات أعلام الشيعة: ١/ ٣٣٤ وما بعدها، الصدوق، كمال الدين: ص ٤٠، السبحاني، موسوعة طبقات الفقهاء: ٢/ ٢١٤، وغيرهم.

كون أبيه من علماء كُلين ولا يزال قبره فيها، وكذلك من جهة أخواله، فخاله علّان الكليني كذلك ممّن يُشار إليه، وله إسهاماتٌ في الحديث.

وتربّى علمياً على يد جمع من مشايخ قم في الحديث، منهم:

١-أحمد بن إدريس الأشعري.

٢-داود بن كَورة القمّي.

٣-الحسين بن محمّد الأشعري.

٤-محمّد بن يحيى العطّار الأشعري.

٥-علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب كتاب تفسير القمي، فقد روى عنه الكليني في الكتاب الكافي ما يبلغ من (٥٩٨٤) رواية.

وبدأ يعلو في درجات العلم والحديث في الرّي، حتّى صار شيخ أصحابنا في وقته بالرّي ووجههم، كما أشار إلى ذلك النّجاشي[١].

والظّاهر أنّ تلك الفترة هي أواخر القرن الثّالث الهجري، وبعد ذلك طُلِب منه تأليف كتاب الكافي، وألّفه كما أشار النّجاشي في عشرين سنة[٢].

ومن ثمّ غادر الرّي في وقتٍ لم نقف على دليل تحديد معين له، وإن قيل أنّه قبل سنة (٣١٠) للهجرة، وكذلك لم نقف على دليلٍ واضحٍ على أنّ وجهته كانت بغداد، ويُحتمل أنّه طاف في جولة أسفارٍ طويلةٍ،

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧٧ الرقم ١٠٢٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

وكان من ضمنها وصوله إلى بعلبك وتحديثه بها، كما أشار إلى ذلك ابن عساكر الدّمشقي في ترجمة الكليني[١].

فهل انتقل إلى بغداد مباشرةً من الرّي، ومن ثمّ انطلق في أسفاره إلى المُدن الأخرى وعاد إليها في سنة(٣٢٧) للهجرة؟

أو أنّه ذهب مباشرةً إلى تلك المُدن، وعاد إلى بغداد سنة (٣٢٧) للهجرة؟

فبالمقدار الذي بحثنا فيه، لم نجد دليلاً واضحاً على أي من الاتّجاهين.

المهم أنّ المتيقن منه وصوله إلى بغداد سنة (٣٢٧) للهجرة واستقراره فيها-ولكن لا نعلم هل هي المرة الأولى التي يصل فيها الى بغداد، أم ليست المرة الأولى؟- ونشر فيها كتابه (الكافي) وعرضه على الأوساط العلمية، ولا مؤشّرات واضحة على اتصاله بالسّفراء الأربعة، وإن احتمله البعض، ولا دليل على عرض كتابه على الإمام الحجّة (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، كما احتمله أيضاً البعض، وبنى عليه كون مقتضاه حجّية جميع روايات الكافي، بمعيّة ذلك العرض والإمضاء، كما تقدّم.

وتوفّي في بغداد سنة (٣٢٩) للهجرة في شعبان، في سنة تناثر النّجوم، ونهاية الغيبة الصغرى بوفاة السفير الرّابع (رضوان الله تعالى عليه).

---

(١) ينظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ٥٦/ ٢٩٨ الرقم ٧١٢٦.

وأمّا الكلام في المقام الثالث:

الحديث عن مشايخ الكليني وتلامذته [١]

كان عصر الكليني من أكثر العصور ازدهاراً، من ناحية الحديث وتنوّعه في الفقه والتفسير والعقائد والأخلاق وغيرها، وبضمّ كثرة رحلات الكليني وتعدّدها بين الأمصار والبلدان، من قم والرّي ونيسابور والكوفة وبغداد؛ سعياً وراء الحديث ومشايخه وحتّى الشّام وغيرها، تحصلت لديه مجموعةٌ كبيرةٌ من الرّوايات ومتنوعة كذلك، انعكست في كتابه الجامع لجملة من علوم الإسلام وهو كتاب الكافي.

أمّا مشايخ الكليني فهم:

الأول: أحمد بن إدريس بن أحمد، أبو علي الأشعري.

والرّجل من مشايخ الكليني (طاب ثراه)، وقد روى عنه في أكثر من خمسمائة رواية، مصرّحاً باسمه تارةً وبكنيته تارةً أخرى، مضافاً إلى وقوعه في عِدّة الكافي التي روى عنها الكليني عن الأشعري، والرّجل من الثقات، كما صرّح بذلك النجاشي حيث ترجم له في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، بالقول:

---

(١) استعرض مشايخ الكليني غير واحد، كما عن المحدث النوري في خاتمة مستدرك الوسائل فيما يتعلق بكتاب الكافي: ٣/ ٤٩٥ وإن كان بصورة غير مرتبة، بينما ذكرتهم لجنة تحقيق كتاب الكافي في دار الحديث: ١/ ٤٥ وما بعدها بصورة مرتبة اكثر، وكذا فعل غيرهم.

((كان ثقةً، فقيهاً في أصحابنا، كثير الحديث، صحيح الرّواية، له كتاب نوادر، ..... ومات أحمد بن إدريس بالقَرعاء، سنة ستّ وثلاثمائة من طريق مكّة على طريق الكوفة))[1].

الثاني: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البَرقي.

أحمد هذا هو حفيد أحمد بن محمّد بن خالد البرقي المحدّث المعروف، وهو والد علي بن أحمد الذي هو شيخ الصدوق، وهو من مشايخ الكليني (رحمه الله)، وروى عنه الكليني في الكافي في عِدّة موارد مصرّحاً باسمه[2]، كما أنّه من رجال عُدّة الكليني، الذي يروي عنهم عن البرقي، كما ذكر العلامة الحلّي في خلاصة الأقوال.

الثالث: أحمد بن محمّد بن سعيد بن عُقدة الحافظ الهمداني.

وردت لابن عُقدة في الكافي عِدّة روايات، والرّجل ترجم له أعلام الرّجال من المتقدّمين، كالنجاشي الذي وصفه في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((هذا رجلٌ جليلٌ في أصحاب الحديث، مشهور بالحفظ، والحكايات تختلف عنه في الحفظ وعظمه، وكان كوفياً، زيدياً، جارودياً، على ذلك حتّى مات، وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم، ومداخلته إيّاهم،

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٩٢ الرقم ٢٢٨.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: كتاب الصلاة ب: تقديم النوافل وتأخيرها ح٥٦٠٥، كتاب الزكاة ب: فضل الصدقة ح٦٠٠٥، كتاب الحج ب: من يشرك قرابته وأخوته في حجته ح٧١١٤، وغيرها من الموارد الأخرى.

وعِظـم محلّـه وثِقتـه وأمانتـه))[١].

بينما ترجم لـه الشيخ الطـوسي في فهرسـت كتـب الشـيعة وأصولهـم، بالقـول:

((وأمره في الثّقة والجلالة وعِظم الحفظ أشهر من أن يُذكر))[٢].

وكذلك ترجم له الذّهبي بالقول:

((وطلـب الحديـث سـنة بضـعٍ وسـتين ومائتـين، وكتـب منـه مـا لا يُحَـدّ ولا يُوصـف عـن خلـقٍ كثـيرٍ بالكوفـة وبغـداد ومكّـة))[٣].

وقـد مـات ابـن عُقـدة سـنة (٣٣٣) للهجـرة، كـما أشـار إلى ذلـك النّجـاشي[٤].

الرابع: أحمد بن محمّد العاصمي.

وهـو مـن أجـلّاء مشـايخ الكلينـي (طاب ثراه)، روى عنـه وصيـة أمـير المؤمنـين عـلي بـن أبي طالـب (عليه السلام) لأصحابـه، قائـلاً:

((أحمد بن محمّد بن أحمد الكوفي، وهو العاصمي))[٥].

وترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٩٤ الرقم ٢٣٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٧٣ الرقم ٨٦ .

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٣٤١.

(٤) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٩٥ الرقم ٢٣٣.

(٥) الكليني، الكافي: ٨/ ١٧ وصية أمير المؤمنين عليه السلام لأصحابه ح٣.

((وهو ابن أخي أبي الحسن علي بن عاصم المحدّث، يُقال له: العاصمي، كان ثقةً في الحديث، سالماً خيّراً، أصله كوفيٌّ وسكن بغداد، روى عنه الشّيوخ الكوفيين))[١].

الخامس: أحمد بن مهران.

من مشايخ الكليني الّذين روى عنهم في كثيرٍ من الموارد، بلغت بحسب ما أشار إليه سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره)، اثنين وخمسين مورداً، فقد روى عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني محمّد بن علي، وروى عنه في جميع هذه الموارد محمّد بن يعقوب (رحمه الله)[٢].

وأمّا الحديث من جهة وثاقته وضعفه، فلم يتعرّض لحاله وترجمته النّجاشي والشيخ الطوسي (قدّس سرّهما)، والظّاهر من جهة أنّه ليس بصاحب كتاب أو مصنّف، ومع ذلك فقد ذهب الوحيد (قدس سره) إلى الاعتماد عليه، وعلّل ذلك من جهة ترحّم الكليني عليه في غير موردٍ[٣]، مضافاً إلى إكثاره الرّواية عنه، فبذلك تكون هذه قرائن على وثاقة الرّجل في الحديث[٤].

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٩٣ الرقم ٢٣٢.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٣/ ١٤٠ الرقم ٩٨٨.

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: كتاب الحجّة ب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية ح١١٤٧، ب: مولد الزّهراء (عليها السلام) ح ١٢٤٦.

(٤) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٣/ الرقم ٩٨٨.

ولكن تقدّمت الإشارة في مباحثنا الرّجالية في ألفاظ التوثيق[١]، أنّ الترحّم بنفسه لا يدلّ سوى على أنّ المُترحَّم عليه مورد عناية المُترحِّم، وهو تعبيرٌ شائعٌ عند المسلمين، يستعملونه لإظهار التراحم والمودّة بينهما، ولا دلالة فيه لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ على الوثاقة في الحديث، فإنّ الوثاقة في الحديث شيءٌ آخر وهي مطلبٌ علميٌ، قائم على أُسس ومبادئ مختلفة عن الترحّم الّذي هو مدلولٌ أخلاقيٌ بحت لا علاقة له بالعلم.

وأمّا كثرة الرّواية، فقد تقدّم أيضاً في مباحثنا الرّجالية في ألفاظ التوثيق[٢] أنّ كثرة الرّواية الصحيحة يمكن أن تحمل قيمةً احتمالية معتداً بها، يمكن أن تساهم بتراكم الاحتمالات مع القرائن الأخرى في بناء الاطمئنان بوثاقة الرّاوي في الحديث والوثوق بصدور الرّواية من المعصومين (عليهم السلام).

وأمّا نفس كثرة الرّواية، فإنّها لا تدلّ على شيءٍ؛ لافتقارها عنصراً أساسياً في الدلالة، وهو صحّة الرّوايات المروية، والصحّة فرع ثبوت وثاقة الرّاوي، أو الوثوق بوثاقته وصدور مروياته، ولا تصلح كثرة الرّواية أن تكون دليلاً على صحّة الرّوايات، ووثاقة الرّاوي في الحديث، هذا من جانبٍ.

ومن جانبٍ آخر :

---

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص٥٧ وما بعدها.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص١٣١ وما بعدها.

فمع الإغماض عمّا تقدّم من المناقشة في قرينية الترحّم، وكثرة الرّواية، والقول بدلالتهما على وثاقة أحمد بن مهران في الحديث، فمع ذلك تتعارض هذه القرائن الظاهرة في الوثاقة كما هو المدّعى، مع تصريح ابن الغضائري في كتابه بكون الرّجل وإن روى عنه الكليني في الكافي ولكنّه ضعيفٌ[1].

وحيث أنّ المختار -كما هو الصّحيح- ثبوت نسبة الكتاب لابن الغضائري، مضافاً إلى وثاقة الرّجل في الحديث.

فالمتحصّل الاعتماد على تقييماته ومنها ما ورد في المقام، وبالتّالي فيتعارض التوثيق -على تقدير تماميته، وإن كان ليس بتامٍّ- مع التضعيف.

فالنتيجة: أنّ أحمد بن مهران لم يثبُت له توثيق في الحديث.

السادس: إسحاق بن يعقوب الكليني.

قيل بأنّه أحد مشايخ الكليني (طاب ثراه)، ولكن بعد التتبّع لم نظفر برواية لمحمّد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب الكليني في كتاب الكافي.

فبالتّالي، ليس الرّجل من مشايخ الكليني المقصودين بالبحث، وإن أُدّعي ذلك.

نعم، ورد الرّجل في سند جملة من الكتب، كما في كتاب الغيبة

(١) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٤٢ الرقم ١٥.

للشيخ الطوسي (قدس سره)، حيث روى عن محمّد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب الكليني[١]، وكذلك روى الشيخ الصّدوق (قدس سره) في إكمال الدّين بسنده، عن محمّد بن يعقوب، عن إسحاق بن يعقوب حديثاً يتضّمن التوقيع بخطّ مولانا صاحب الزّمان (عليه السلام)، كان جواباً عمّا سأل عنه إسحاق بن يعقوب، لجملةٍ من المسائل أشكلت عليه، فسأل محمّد بن عثمان العمري (رضوان الله تعالى عليه) أن يوصلها للإمام (عليه السلام)، ويُعيد له الجواب.

((عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمّد بن عثمان العَمري رضي الله عنه أن يوصل لي كتاباً، قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليَّ، فورد التوقيع بخطّ مولانا صاحب الزّمان (عليه السلام):

أمّا ما سألت عنه أرشدك الله وثبّتك،..... وأمّا الحوادث الواقعة، فأرجعوا فيها إلى رُواة حديثنا، فإنّهم حجّتي عليكم، وأنا حجّة الله عليهم، ..... والسّلام عليك يا إسحاق بن يعقوب))[٢].

وتقريب الاستدلال على وثاقة إسحاق بن يعقوب من هذا التوقيع، هو تضمّنه للدّعاء الحسن له، وهذا كاشفٌ عن إخلاصه وجلالته وعلو رتبته[٣].

مضافاً إلى أنّه أخو محمّد بن يعقوب الكليني صاحب الكافي،

---

(١) ينظر: الطوسي، الغيبة: ص ٢٩٠.

(٢) الصدوق، كمال الدين: ص ٤٨٤-٣٨٥ ح٤.

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٤٧ مقدمة تحقيق طبعة دار الحديث.

وكذلك المنقول عنه أمرٌ مهمٌّ وخطيرٌ، فلا يمكن أن لا يكون ثقةً في الحديث.

ويمكن المناقشة في هذا التقريب من وجوه:

الوجه الاول:

أنّه لا دليل على أخوّته لصاحب الكافي، فلم نجد أحداً أدّعى ذلك حينما تعرّضنا لحياة الشيخ الكليني، وأسرته وأخواله وآبائه، فلا دليل على أنّ الرّجل أخو صاحب الكافي، بل هو مجرّد احتمال ناشئ من تشابه الأسماء، ولا يبني العقلاء على مثل هذا الاحتمال، ما لم يُدعَم بقرينةٍ وشاهدٍ ومؤيّدٍ.

الوجه الثاني:

أنّه لم يكن من مشايخه المعتمدين الّذين يكثر الرّواية عنهم، بل لا رواية عنه أصلاً، ولو كان ممّن له علاقةً بالكليني لروى عنه ولو روايةً واحدةً في الفقه، أو الأصول، مع دعوى أنّه أخوه، وما يستتبع ذلك من الملازمة لسنواتٍ وعقودٍ، كما هو واضح.

الوجه الثالث:

أنّ هذا التوقيع والخبر ينقله نفس إسحاق بن يعقوب، وفيه توثيق له، فلا يمكن قبول ذلك، فإنّ المعروف في علم الرّجال عدم الاعتداد بتوثيق الرّجل لنفسه، كما هو واضحٌ.

الوجه الرابع:

أنّ الرّجل مهملٌ في كتب الرّجال، فكيف عزف الأعلام عن الترجمة له، مع ما نقله من توقيعٍ مهمٍّ عن الإمام الحجّة (عليه السلام)؟.

وما ذلك العزوف إلّا من جهة عدم معرفة حاله، وخصائصه، وسِماته، وهي تمنع عن القول بوثاقته بوجه.

فالنتيجة:

أنّ إسحاق بن يعقوب مهملٌ في كتب الرّجال، لم يثبّت له توثيق في الحديث، بل هو ليس من مشايخ الكليني المبحوث عنهم في كتاب الكافي.

السّابع: إسماعيل بن عبد الله القرشي.

وردت رواية الكليني عنه في موردٍ واحدٍ، وهو الحديث الوارد في الرّوضة من الكافي في الرؤيا، حيث ذكر الكليني:

((إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهَّ الْقُرَشِيُّ، قَالَ: أَتَى إِلَى أَبِي عَبْدِ اللهَّ عليه السلام رَجُلٌ فَقَالَ لَه: يَا ابْنَ رَسُولِ اللهَّ رَأَيْتُ فِي مَنَامِي كَأَنِّي خَارِجٌ مِنْ مَدِينَةِ الْكُوفَةِ فِي مَوْضِعٍ أَعْرِفُه وكَأَنَّ شَبَحاً مِنْ خَشَبٍ أَوْ رَجُلاً مَنْحُوتاً مِنْ خَشَبٍ عَلَى فَرَسٍ مِنْ خَشَبٍ يُلَوِّحُ بِسَيْفِه وأَنَا أُشَاهِدُه))[1].

ولكنّ الصّحيح أنّ الرّجل ليس من مشايخ الكليني الذين روى عنهم بلا واسطةٍ، بل التدقيق في الرّواية يُظهر أنّ الكليني أوردها

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٨/ ٢٩٣ ح٤٤٨.

مرسلةً، عن إسماعيل بن عبد الله هذا، وهو يروي الحادثة عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وطريقة الكليني إيراد تمام السّند، والابتداء بشيخه المباشر، والانتهاء بمن يروي عن الإمام (عليه السلام) مباشرةً، فمن الواضح أنّ سلسلة السّند بين الكليني الّذي هو من الطّبقة التّاسعة، وأصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) الّذين هم من الطّبقة الخامسة، لا بد أن تضمّ أربعة طبقاتٍ على الأقل عادةً، واقتصارها في المقام على إسماعيل بن عبد الله، لا يدع مجال للشكّ في الإرسال.

ويعضُد ذلك:

اشتراك اسم اسماعيل بن عبد الله بين جملة من الرّواة، ممّن روى عن الإمام الصّادق (عليه السلام)، وهم من قريش كذلك.

فالنتيجة: أنّ اسماعيل بن عبد الله القرشي ليس من مشايخ الكليني.

الثّامن: حبيب بن الحسن.

بعد تتبّع روايات الكافي لم نجد أكثر من موردٍ واحدٍ روى فيه الكليني عن:

((حَبِيبُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: يُقْطَعُ سَارِقُ الْمَوْتَى كَمَا يُقْطَعُ سَارِقُ الأَحْيَاءِ))[1]، وكذلك في باب حدّ

(١) المصدر السابق: ٧/ ٢٢٩ ب: حد من سرق حراً فباعه ح٤.

السّاحر[١]، وإن أُدّعي أكثر من ذلك، ولكن لم نقف عليها بالمقدار الّذي بحثنا فيه.

نعم، روى هذه الرّواية الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتابه الاستبصار، بسنده عن محمّد بن يعقوب، بمعية تمام سند الكليني[٢]، وكذلك أوردها في كتابه الآخر تهذيب الأحكام[٣].

وأمّا الكلام في حال الرّجل من جهة الوثاقة:

فلم يقم عليها دليلٌ واضحٌ، ولا قرينةٌ معتبرةٌ، نافعةٌ مشفوعةٌ بشاهدٍ أو مؤيّدٍ، ولكن مع ذلك فقد ذكر البعض في توجيه وثاقته في الحديث، بأنّه من مشايخ ثقة الإسلام الكليني، وكذلك من مشايخ والد الصّدوق (رحمه الله).

وعليه، فاتفاق كلا العَلَمين في الرّواية عن الرّجل، كاشفٌ عن حسن حاله، واعتماد ما يرويه[٤].

ولكن هذا الكلام لا يمكن المساعدة عليه:

بل ولا دلالة لرّواية الكليني والصّدوق الأوّل على وثاقة من يروون عنه بوجهٍ، فإنّه لم يصل إلينا تعهّد منهم أنّهم لا يروون إلّا عن

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٧/ ٦٢ ب: حدّ الساحر ح ٣.

(٢) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٤/ ٢٤٥ ب: حدّ النباش ح ٩٢٧.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠/ ١١٥ ب: الحد في السرقة والخيانة ح ٤٥٨.

(٤) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٤٨ مقدمة تحقيق طبعة دار الحديث.

ثقةٍ، أو إذا اتّفقوا على الرّواية عن شخصٍ فهو ثقةٌ، وقد كان الأعلام المتقدّمون يروون عن الثّقة والضّعيف والمجهول والمهمل، ولم يكن ذلك خدشاً فيهم، خصوصاً مع الواسطة بينهم وبين الضّعيف أو المخدوش أو مجهول الحال.

نعم، الإكثار من الرّواية عن الضُّعفاء واعتماد المراسيل والمجاهيل، كانت من الأمور الّتي يتجنّبها الأعلام؛ لخدشها بحال الرّاوي، كما هو واضحٌ.

فالنّتيجة: أنّه لم يقم وجهٌ معتبرٌ، ولا دليل ولا قرينه تورث الاطمئنان بوثاقة حبيب بن الحسن وإن اشترك مع غير واحدٍ.

التّاسع: الحسن بن خفيف.

وردت روايةٌ واحدةٌ -بالمقدار الّذي تتبّعنا فيه كتاب الكافي للكليني- عن الحسن بن خفيف في الأصول، في باب مورد الصّاحب (عليه السلام)، حيث روى الكليني بسنده عن الحسن بن خفيف، عن أبيه، قال:

((بُعِث بخدمٍ إلى مدينة الرّسول (عليه السلام)، ومعهم خادمان وكُتِب إلى خفيف أن يخرج معهم، فخرج معهم، فلمّا وصلوا إلى الكوفة شرب أحد الخادمين مسكراً، فما خرجوا من الكوفة حتّى ورد كتاب من العسكر بردّ الخادم الّذي شرب المسكر، وعُزِل عن الخدمة))[1].

(١) المصدر السابق: ١/ ٥٢٣ ب: مولد الصاحب عليه السلام ح ٢١.

ونقل الرّواية السيّد هاشم البحراني في مدينة المعاجز بصورةٍ أخرى بعض الشيء، ونصّ ما نقله:

((عنه في عيون المعجزات قال: رُوي عن الحسن بن خفيف، عن أبيه، قال: حملت حرماً من المدينة إلى النّاحية ومعهم خادمان، فلمّا وصلنا إلى الكوفة شرب أحد الخَدم مسكراً في السّر ولم نقف عليه، فورد التوقيع بردّ الخادم الذي شرب المسكر، فرددناه من الكوفة ولم نستخدم به))[1].

وقد صنّف السيّد البحراني (قدس سره) هذه الرّواية تحت عنوان علمه (عليه السلام) بالغائب[2]، وقد اعتبرها البعض الآخر من جملة كرامات الإمام الحجّة (عليه السلام)[3]، وأنّ خفيف هذا من وكلاء الإمام الحجّة (عجل الله تعالى فرجه الشريف).

ولكن هناك جملةٌ من الأمور تمنع من الأخذ بهذه الرّواية، منها:

الأمر الأول:

الاضطراب الواضح في المتون المنقول بها، فلم يرد في أصلها كون المحمول حَرماً، ولا أنّهم من بلدة العسكر، ولكن الكاشاني (قدس سره) في الوافي حمله على أنّه بُعِث من العَسكر، والسيّد البحراني حمله على أنّهنَّ حرماً.

(١) البحراني، مدينة المعاجز: ٨/ ١٣٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر: الكوراني، معجم أحاديث الإمام المهدي (عليه السلام): ٤/ ٤٣٠.

الأمر الثاني:

أنّ الوارد في أكثر من نسخة من الكافي ثلاث نُسخ، أنّه الحسين بن خفيف لا الحسن بن خفيف[١]، فهذا يُثير الشكّ في أصل الرّاوي.

الأمر الثالث:

أنّه قد ورد في أصل الكافي وفي كلّ النُّسخ الّتي قوبلت به في طبعة دار الحديث -وعددها ما يقارب السّبعين نسخةً -أنّ الوارد (مدينة الرّسول (عليه السلام))، وهذا التّعبير غير متعارفٍ في المكاتبات والمصنّفات، وأنّ المصنّف يعبّر بذلك عن النّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، ولكن في المطبوع من النُّسخ السابقة ورد (صلى الله عليه وآله).

الأمر الرابع:

أنّ الحسن بن خفيف بنفسه مهمل في كتب الرجال والتراجم، فلم يُترجَم له في كتب التراجم والأحوال، وبالتّالي فلا ثبوت لوثاقته.

الأمر الخامس:

الظّاهر أنّ الحسن بن خفيف ليس من مشايخ الكليني أصلاً، بل لعّله قد نقل له هذه القصّة مشافهةً، فأدرجها في كتابه، ولعّله غير ذلك.

الأمر السادس:

أنّ الرّواية مع ما فيها من مشاكل تقدّمت، لا يصحّ الاستناد إليها

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/ ٦٧١ ح١٣٧٧: هامش رقم ١٥ طبعة دار الحديث.

للقـول بدلالتهـا عـلى علمـه (عليه السلام) بالغائـب، ولا كونهـا من معجزاتـه (عليه السلام).

العاشر: الحسن بن علي العلوي.

وكذلـك يقـال لـه الحسـن بـن عـلي الدينـوري العلـوي، روى عنـه الكلينـي في غـير مـوردٍ، كـما تتبّعنـاه في الـكافي[1].

نعـم، ورد في روايـة عـن سـهل بـن جمهـور في الـكافي[2] بعنـوان الحسـين بـن عـلي العلـوي، ولكـن لا يبعـد وقـوع التصحيـف هنـا؛ وذلـك للتشـابه الكبـير في رسـم كل مـن الحسـن والحسـين.

ولكـن مـع التعـرّض لـه مـن غـير واحـدٍ مـن الأعـلام، إلّا أنّـه لم يُصرَّح بوثاقتـه، فالرّجـل مـن هـذه النّاحيـة مهملٌ.

ومع ذلك فقد استفاد البعض وثاقته في الحديث، من عِدّة قرائن:

أولاً: كونه شيخاً للكليني (رحمه الله).

ثانياً: كونه شيخاً لوالد الصّدوق (رحمه الله).

ثالثاً: اعتماد رواياته في الكتب الأربعة.

رابعاً: كونه من أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام).

خامساً: عدم وجود المضعِّف له.

---

(١) ينظـر: المصدر السـابق: ١/ ٥١٤ ب: مولد الصاحـب (عليه السلام) ح ١٨، ٣/ ٦١ ب: صفة التيمم ح ٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٧٢ كتاب الحجة ب: من ادعى الامامة ح٦.

سادساً: انتسابه للشّجرة العلوية المباركة، فكل ذلك يُشير إلى جلالته وسمو قدره[١].

وفي الجميع نظرٌ:

أمّا الأوّل والثّاني:

فلا دلالة لشيخوخة الرّجل للكليني ووالد الصّدوق على وثاقته بوجهٍ؛ لأنّهم -كما تقدّم- لم يتعهدوا ولم يُعرَفوا في الطائفة من جهة أنّهم لا يروون إلّا عن ثقةٍ، بل رووا عن الثّقة وغيره من الضُّعفاء والمجاهيل والمهملين في التراجم وكتب الرّجال.

وأمّا الثّالث:

فقد تقدّم الكلام مفصلاً[٢] في أنّه لا دليل على وثاقة كلّ من ورد الكتب الأربعة، وهي مجرّد دعوىٍ أُطلِقت من البعض، لا تستند أصلاً إلى دليلٍ.

وأمّا الرّابع:

فهو مبني على الخلط بين دلالة الصُّحبة المذكورة في كتب أهل الرّجال -كالشيخ الطوسي (قدس سره)- على المصاحبة، وكون الموصوف بها خليلاً للإمام، والذي يقتضي الوثاقة في الحديث، وبين ما هو الصحيح من كون المراد من الصُّحبة عند أهل الرّجال، الإشارة الى الطبقة والمقطع

(١) ينظر: الكليني، الكافي:١/ ٤٨ مقدمة التحقيق طبعة دار الحديث.

(٢) يراجع: ص١٠ وما بعدها.

الزماني الذي عاش فيه الرّاوي، بلحاظ حياة الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، وقد فصّلت الحديث في ذلك فيما تقدّم -وكذا في كتابنا رجال الطوسي وكتابنا طبقات الرواة-فراجع[1].

وأمّا الخامس:

فإنّ الوثاقة في الحديث أمرٌ وجوديٌّ يحتاج إلى دالٍ يدل عليه، وليس معنى الوثاقة عدم المِضعّف -أي أمر عدمي-، فالكلام في المقام مبنيٌّ على الخلط بين هذين الأمرين.

وأمّا السّادس:

فلا دلالة للانتساب للشّجرة العلوية المباركة على الوثاقة في الحديث بوجهٍ، فإنّه وإن طرق أسماعنا في الأيام الأخيرة إلى دعوى وذهاب البعض لذلك، ولكن لا عبرة بهذا المعنى، بل لا عبرة بما قيل في ذلك أصلاً؛ لأنّه لا وجه له أصلاً، ولا يمكن الالتزام به.

نعم، في جميع ما تقدّم مجموعاً من القرائن قيمةٌ احتماليةٌ في مقام بناء الاطمئنان بالوثاقة، ولكن بمجموعها لا تصل بنا إلى الوثوق بوثاقة الرّجل.

فالنتيجة: أنّ الرّجل لم تثبُت وثاقته في الحديث.

---

(١) ينظر: عادل هاشم: رجال الطوسي دراسة وتحليل: ص٢٥، طبقات الرواة دراسة وتحليل: ص٣٢.

الحادي عشر: الحسن بن علي الهاشمي.

روى الكليني عنه في جملة من الموارد، في كتاب الصّيام في صوم عرفة وعاشوراء[١].

إلّا أنّنا بعد التتبّع في كتب الرّجال، لم نظفر بالمقدار الّذي بحثنا فيه على توثيقٍ له، إلّا أنّه مع ذلك فقد أُدّعي أنّه ثقةٌ، مشهورٌ، ترجم له الخطيب البغدادي[٢]، وابن الجَوزي[٣]، والذّهبي[٤][٥].

ولكن فيما تقدّم نظرٌ، بل مناقشةٌ واضحةٌ:

أمّا أولاً: فلا وضوح -فضلاً عن الشهرة- لوثاقة الرّجل عند الطائفة الحقّة، بل مجهولية حاله واضحةٌ عند الأعلام.

وثانياً: أنّ الترجمة لشخص -سواء عند العامّة أو الخاصّة- لا تساوق الوثاقة بوجه، فإنّ التضعيف أيضاً ترجمة للرّاوي.

وبعد تتبّع كلمات العامّة في الرّجل، وجدنا أنّ هناك جمعاً كبيراً صرّحوا بضعف الرّجل في الحديث، بل وكذبه، وكون حديثه منكراً[٦].

---

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٧/ ٥٩٢-٥٩٤ كتاب الصيام ب: صوم عرفة وعاشوراء الأحاديث ٦٥٨١ ـ ٦٥٨٢ ـ ٦٥٨٣ ـ ٦٥٨٤ طبعة دار الحديث.

(٢) ينظر: البغدادي، تاريخ بغداد: ٧/ ٣٦٩ الرقم ٣٨٩١.

(٣) ينظر: ابن الجوزي، المنتظم: ٣/ ٢٦ الرقم ١٩٨٠.

(٤) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام: ٢٢/ ١٢٥ الرقم ١٥٤.

(٥) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٤٩ مقدمة تحقيق طبعة دار الحديث.

(٦) ينظر: البخاري، التاريخ الكبير: ٢/ ٢٩٨، الضعفاء الصغير: ص٣٣، العقيلي:

فالنتيجة: أنّ الحسن بن علي الهاشمي لم يثبت له توثيق.

الثّاني عشر: الحسن بن الفضل بن زيد اليماني.

هكذا ورد في عنوان مشايخ الكليني، ولكن ورد في مكان آخر: الحسن بن الفضل بن اليزيد اليماني، وحُمِل على التصحيف لقرب رسم الكلمة زيد ويزيد، أو سقوط الياء من يزيد.

كما أنّه قد وقع الاختلاف بين (اليماني) و(الهماني)، كما ورد في جملة من نُسخ الكتاب (خمس نسخ)، والوافي، والإرشاد، وفي نسختين من الكافي (الهمداني).

والظّاهر أنّ الجميع تصحيفٌ والصحيح اليماني؛ وذلك لأنّ هذه عائلةٌ يمنيةٌ معروفةٌ، فقد وردت مكاتبة للفضل بن زيد (يزيد) اليماني مع صاحب الأمر (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، وروى ابنه الحسن بن الفضل بن زيد (يزيد) اليماني، عن أبيه كذلك مكاتبةً[1].

وعلي بن الحسن (الحسين) بن الفضل اليماني كذلك، روى ما يتعلق بالإمام الحجّة (عليه السلام)[2].

وهم عائلة من اليمن كانت تذهب وتجيء إلى بغداد، وكانوا

الضعفاء: ١/ ٢٣٤، الرازي، الجرح والتعديل: ٣/ ٢٠، الجرجاني، الكامل: ٢/ ٢٣١، الأصفهاني، الضعفاء: ص ٧٢ وآخرون.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/ ٦٦٢ ب: مولد الصاحب ح ١٣٦٩ طبعة دار الحديث.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٦٦٠ ب: مولد الصاحب ح ١٣٦٨ طبعة دار الحديث.

يزورون العسكر وغيرها من الأماكن.

ثمّ أنّ الحسن بن الفضل هذا روى عنه الكليني رواية، نصّها:

((قَالَ الْحَسَنُ بْنُ الْفَضْلِ: فَزُرْتُ الْعِرَاقَ ووَرَدْتُ طُوسَ، وعَزَمْتُ أَنْ لَا أَخْرُجَ إِلَّا عَنْ بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِي، ونَجَاحٍ مِنْ حَوَائِجِي ولَوِ احْتَجْتُ أَنْ أُقِيمَ بِهَا حَتَّى أُتَصَدَّقَ، قَالَ: وفِي خِلَالِ ذَلِكَ يَضِيقُ صَدْرِي بِالْمُقَامِ وأَخَافُ أَنْ يَفُوتَنِيَ الْحَجُّ، قَالَ: فَجِئْتُ يَوْماً إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ أَتَقَاضَاه، فَقَالَ لِي: صِرْ إِلَى مَسْجِدِ كَذَا وكَذَا وإِنَّه يَلْقَاكَ رَجُلٌ، قَالَ: فَصِرْتُ إِلَيْه فَدَخَلَ عَلَيَّ رَجُلٌ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيَّ ضَحِكَ وقَالَ: لَا تَغْتَمَّ فَإِنَّكَ سَتَحُجُّ فِي هَذِه السَّنَةِ وتَنْصَرِفُ إِلَى أَهْلِكَ ووُلْدِكَ سَالِماً، قَالَ: فَاطْمَأْنَنْتُ وسَكَنَ قَلْبِي وأَقُولُ ذَا مِصْدَاقُ ذَلِكَ والْحَمْدُ للهِ، قَالَ: ثُمَّ وَرَدْتُ الْعَسْكَرَ فَخَرَجَتْ إِلَيَّ صُرَّةٌ فِيهَا دَنَانِيرُ وثَوْبٌ، فَاغْتَمَمْتُ وقُلْتُ فِي نَفْسِي: جَزَائِي عِنْدَ الْقَوْمِ هَذَا واسْتَعْمَلْتُ الْجَهْلَ فَرَدَدْتُهَا وكَتَبْتُ رُقْعَةً ولَمْ يُشِرِ الَّذِي قَبَضَهَا مِنِّي عَلَيَّ بِشَيْءٍ ولَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهَا بِحَرْفٍ، ثُمَّ نَدِمْتُ بَعْدَ ذَلِكَ نَدَامَةً شَدِيدَةً، وقُلْتُ فِي نَفْسِي: كَفَرْتُ بِرَدِّي عَلَى مَوْلَايَ، وكَتَبْتُ رُقْعَةً أَعْتَذِرُ مِنْ فِعْلِي وأَبُوءُ بِالإِثْمِ وأَسْتَغْفِرُ مِنْ ذَلِكَ، وأَنْفَذْتُهَا وقُمْتُ أَتَمَسَّحُ فَأَنَا فِي ذَلِكَ أُفَكِّرُ فِي نَفْسِي، وأَقُولُ: إِنْ رُدَّتْ عَلَيَّ الدَّنَانِيرُ لَمْ أَحْلُلْ صِرَارَهَا ولَمْ أُحْدِثْ فِيهَا حَتَّى أَحْمِلَهَا إِلَى أَبِي، فَإِنَّه أَعْلَمُ مِنِّي لِيَعْمَلَ فِيهَا بِمَا شَاءَ، فَخَرَجَ إِلَى الرَّسُولِ الَّذِي حَمَلَ إِلَيَّ الصُّرَّةَ أَسَأْتَ إِذْ لَمْ تُعْلِمِ الرَّجُلَ إِنَّا رُبَّمَا فَعَلْنَا ذَلِكَ بِمَوَالِينَا، ورُبَّمَا سَأَلُونَا ذَلِكَ يَتَبَرَّكُونَ بِه، وخَرَجَ إِلَيَّ: أَخْطَأْتَ فِي رَدِّكَ بِرَّنَا فَإِذَا اسْتَغْفَرْتَ اللهَ فَاللهُ يَغْفِرُ لَكَ فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ

عَزِيمَتُكَ وعَقْدُ نِيَّتِكَ أَلَّا تُحْدِثَ فِيهَا حَدَثاً ولَا تُنْفِقَهَا فِي طَرِيقِكَ فَقَدْ صَرَفْنَاهَا عَنْكَ فَأَمَّا الثَّوْبُ فَلَا بُدَّ مِنْه لِتُحْرِمَ فِيه، قَالَ: وكَتَبْتُ فِي مَعْنَيَيْنِ وأَرَدْتُ أَنْ أَكْتُبَ فِي الثَّالِثِ وامْتَنَعْتُ مِنْه؛ مَخَافَةَ أَنْ يَكْرَه ذَلِكَ، فَوَرَدَ جَوَابُ الْمَعْنَيَيْنِ والثَّالِثِ الَّذِي طَوَيْتُ مُفَسَّراً، والْحَمْدُ للهِ))[1].

وقُرِّبت وثاقة الرّجل أو حسنه في الحديث من خلال ما ورد في الرّواية المتقدّمة، والّتي تدلّ على أنّه كان مورداً للطف الإمام (عليه السلام) واهتمامه[2].

ولكن من الواضح أنّ ما ورد في الرّواية لا يدلّ على حسن الرّجل، فضلاً عن وثاقته في الحديث؛ وذلك لأنّ الرّجل هو بنفسه يروي هذه الرّواية، ولا يمكن الاعتماد على توثيق أو تحسين حال راوٍ برواية نفسه، كما هو واضح.

الثّالث عشر: الحسين بن أحمد.

روى الكليني (رحمه الله) عنه في الكافي في غير موردٍ، فقد روى عنه في أصول الكافي عن أحمد بن هلال، عن عثمان بن عيسى، عن خالد بن نُجيح، عن زرارة بن أعيَن، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، أنّه قال:

((لَا بُدَّ لِلْغُلَامِ مِنْ غَيْبَةٍ، قُلْتُ: ولِمَ؟ قَالَ: يَخَافُ وأَوْمَأَ بِيَدِه إِلَى بَطْنِه وهُوَ الْمُنْتَظَرُ وهُوَ الَّذِي يَشُكُّ النَّاسُ فِي وِلَادَتِه فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ حَمْلٌ ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَاتَ أَبُوه ولَمْ يُخَلِّفْ ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ وُلِدَ قَبْلَ

(١) المصدر السابق: ٢/ ٦٦٢ ب: مولد الصاحب ح ١٣٦٩ طبعة دار الحديث.

(٢) ينظر: المامقاني، نتائج التنقيح: ١/ ٣٧ الرقم ٢٦٩٨.

مَوْتِ أَبِيه بِسَنَتَيْنِ، قَالَ زُرَارَةُ: فَقُلْتُ: ومَا تَأْمُرُنِي لَوْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ الزَّمَانَ؟ قَالَ: ادْعُ اللهَ بِهَذَا الدُّعَاءِ - اللَّهُمَّ عَرِّفْنِي نَفْسَكَ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْنِي نَفْسَكَ لَمْ أَعْرِفْكَ اللَّهُمَّ عَرِّفْنِي نَبِيَّكَ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْنِي نَبِيَّكَ لَمْ أَعْرِفْه قَطُّ اللَّهُمَّ عَرِّفْنِي حُجَّتَكَ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْنِي حُجَّتَكَ ضَلَلْتُ عَنْ دِينِي، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْهِلَالِ: سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مُنْذُ سِتٍّ وخَمْسِينَ سَنَةً))[1].

وكذلك روى عنه في الرّوضة عن أحمد بن هلال، عن ياسر الخادم، قال:

((قلت لأبي الحسن الرّضا (عليه السلام): رأيت في النّوم كأنّ قفصاً فيه سبعة عشر قارورة، إذ وقع القفص فتكسّرت القوارير، فقال: إن صدقت رؤياك، يخرج رجلٌ من أهل بيتي، يملك سبعة عشر يوماً ثمّ يموت، فخرج محمّد بن إبراهيم بالكوفة مع أبي السرايا، فمكث سبعة عشر يوماً ثمّ مات))[2].

نعم، وقع الاشتباه في هذا السند بأنّ بدايته (الحسين بن أحمد بن هلال) كما ورد في بعض النُّسخ والمطبوع سابقاً من الكافي، ولكن ما أثبتناه هو الظّاهر؛ بقرينة الطبقات، ورواية الحسين بن أحمد في مورد سابق عن أحمد بن هلال، وعادةً ما يقع الاشتباه عند تكرار الاسم مرّتين، فإنّ الحسين بن أحمد، عن أحمد بن هلال كما هو واضح،

---

(١) الكليني: الكافي: ٢/ ٢٦٦ ب: في الغيبة ح ٩١٩: طبعة دار الحديث.

(٢) المصدر السابق: ١٥/ ٥٨٢ ح١٥١٨٥: طبعة دار الحديث.

والحسين بن أحمد هذا هو الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب المالكي، والوجه في ذلك، أنّ هذا هو الذي يروي عن أحمد بن هلال، كما جاء في غير مورد، منها:

أولاً:

ما تقدمت الإشارة إليه[١] في الكافي الحديث (٩١٩).

ثانياً:

ما ورد في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنّجاشي في ترجمة مروان بن مسلم، حيث قال النجاشي:

((له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا محمّد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب المالكي، قال: حدّثنا أحمد بن هلال، قال: حدّثنا علي بن يعقوب الهاشمي، قال: حدّثنا مروان بكتابه))[٢]، والطبقة تساعد على ذلك.

ثالثاً:

ما ورد في تفسير القمّي[٣].

رابعاً:

ما ورد كذلك في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنّجاشي في ترجمة

(١) يراجع: ص٥٣.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤١٩ الرقم ١١٢٠.

(٣) ينظر: القمي، تفسير القمي: ٢/ ١١٢.

محمّد بن الفرج الرّنجي، حيث قال:

((روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، له كتاب مسائل، أخبرنا به أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا عبيد الله بن أحمد، قال: حدّثنا الحسين بن أحمد المالكي، قال: قرأ عليَّ أحمد بن هلال مسائل محمّد بن الفرج))[1].

خامساً:

ما ورد في فهرست كتب الشيعة وأصولهم للشيخ الطوسي (قدس سره)، حينما حكى طريقه إلى كتب علي بن يقطين، حيث قال:

((ورواه ـ أي كتبه ومسائله ـ أبو جعفر بن بابويه، عن الحسين بن أحمد المالكي، عن أحمد بن هلال، عنه))[2].

سادساً:

ما ورد في أمالي الشيخ الطوسي، حيث روى ((حدثنا الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب، أبو علي المالكي، قال: حدثنا أحمد بن هلال الكرخي)) [3].

ثمّ أنّه بعد التتبّع لحال الرّجل في كتب الرّجال والتراجم، لم نعثر على توثيق صريح له، ولكن مع ذلك قيل بكونه مقبول الرّواية.

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧١ الرقم ١٠١٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٥ الرقم ٣٨٨.

(٣) الطوسي، الأمالي: ص ٤٥٨ المجلس ١٦ ح ١٠٢٣.

ويمكن الاستدلال لمقبولية رواياته بوجوهٍ:

الوجه الأوّل:

إنّ الرّجل -كما تقدّم- من رجال تفسير القمّي، وكلّ من وقع في تفسير القمّي ثقةٌ، سواءٌ انتهى السند إلى المعصوم (عليه السلام)، كما ذهب إلى ذلك سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله، أو لم ينتهِ إليه، كما ذهب إلى ذلك سيّدنا الأستاذ السيّد محمد سعيد الحكيم (مدّظله) في مصباح المنهاج، وقد أشرنا لذلك مفصلاً في كتابنا بحوث رجالية في تفسير القمي، فراجع[1].

والجواب عن ذلك:

قد تقدّم مفصلاً وذكرنا أنّ الصحيح -وهو المختار- عدم الاطمئنان بأنَ التفسير واحد، بل هو أكثر من كتاب، مضافاً إلى عدم الاطمئنان بتطابق ما بأيدينا من الكتاب مع نسخة الأصل وما صدر من المؤلّف، وجملةً أخرى من الإشكالات الطويلة والكثيرة الّتي تمنع عن القول بوثاقة كل من وقع في أسناد هذا التفسير، سواءٌ انتهى السند إلى المعصوم (عليه السلام) أو لم ينتهِ، فراجع[2].

الوجه الثاني:

أنّ اتفاق الشيخين ـ يعني الكليني والشيخ الطوسي (قدس سرهما) ـ كما

---

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في تفسير القمي. مخطوط.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

تقدّم على روايته، وإدراجها في كتبهم كالكافي والأمالي، دليلٌ كافٍ على حسن حال الرّجل ومقبولية روايته[١].

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّ هذا الكلام إنّما يتمّ في حال ما إذا علمنا أنّ الكليني والطوسي ممن لا يروي إلّا عن ثقةٍ، ولكن الواقع أنّ الأمر ليس كذلك، فإنّه قد ثبت هذا المعنى لبعض الأعلام من الرّواة، كابن أبي عُمير وأضرابه، دون الكليني والطوسي (رحمهما الله).

فالنتيجة: أنّه لم يثبُت توثيق للحسين بن أحمد.

الرّابع عشر: الحسين بن الحسن الحسيني الأسود الهاشمي العلوي الرّازي.

روى الكليني (رحمه الله) عن الحسين بن الحسن هذا في جملة من الموارد في كتاب الكافي، منها:

أوّلاً:

ما رواه في كتاب فضل العلم، باب النوادر:

((الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا الْغَلَابِيِّ، عَنِ ابْنِ عَائِشَةَ الْبَصْرِيِّ، رَفَعَه أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ فِي بَعْضِ خُطَبِه:

أَيُّهَا النَّاسُ اعْلَمُوا أَنَّه لَيْسَ بِعَاقِلٍ مَنِ انْزَعَجَ مِنْ قَوْلِ الزُّورِ فِيه، ولَا بِحَكِيمٍ مَنْ رَضِيَ بِثَنَاءِ الْجَاهِلِ عَلَيْه، النَّاسُ أَبْنَاءُ مَا يُحْسِنُونَ، وقَدْرُ

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٤٩ مقدمة طبعة دار الحديث.

كُلِّ امْرِئٍ مَا يُحْسِنُ، فَتَكَلَّمُوا فِي الْعِلْمِ تَبَيَّنْ أَقْدَارُكُمْ))[١].

ثانياً:

ما رواه في كتاب الحجّة، في باب الإشارة والنّص على الحسن بن علي (صلى الله عليه وآله):

الحسين بن الحسن الحسيني، وإن ورد في بعض (الحسني)، إلّا أنّ الظّاهر أنّه الحسيني، بمعية ورود ذلك في ثلاث نُسخٍ من الكافي، ومحمّد بن الحسن: ((عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الأَحْمَرِيِّ رَفَعَه، قَالَ: لَمَّا ضُرِبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام حَفَّ بِه الْعُوَّادُ ،وقِيلَ لَه: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَوْصِ، فَقَالَ: اثْنُوا لِي وِسَادَةً، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ للهِ....))[٢].

ثالثاً:

ما رواه في كتاب الحجّة، في مولد علي بن الحسين (صلى الله عليه وآله): الحسين بن الحسن الحسيني، وليس الحسني، كما ورد في المطبوع.

وذلك لقرينتين:

الأولى: لرواية إبراهيم بن إسحاق الأحمري في هذا المورد، والمورد السّابق وغيرها.

الثانية: وروده في بعض نُسخ الكافي (الحسيني)، وإن ورد في بعضها

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٥١ ب: رواية الكتب والحديث ح١٤.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٣٧ ب: الاشارة والنص على الحسن بن علي ح ٧٨٠ طبعة دار الحديث.

الآخر (الحسني).

((الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْحَسَنِيُّ رَحِمَه اللهَّ وعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهَّ جَمِيعاً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الأَحْمَرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهَّ الْخُزَاعِيِّ، عَنْ نَصْرِ بْنِ

مُزَاحِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: لَمَّا أُقْدِمَتْ بِنْتُ يَزْدَجَرْدَ عَلَى عُمَرَ أَشْرَفَ لَهَا عَذَارَى الْمَدِينَةِ، وأَشْرَقَ الْمَسْجِدُ بِضَوْئِهَا لَمَّا دَخَلَتْه))[1]، وغيرها من الموارد[2].

ولم أعثر بالمقدار الذي بحثت فيه على ترجمة للرّجل، ولم أجد في كلمات جمعٍ ممّن بحث في مشايخ الكليني، ما يمكن أن يعد ترجمة للرّجل.

وبالتّالي، فالرّجل مهملٌ، لا دليل على ثبوت وثاقته في الحديث.

الخامس عشر: الحسين بن محمّد بن عامر، أبو عبد الله الأشعري.

قبل الدّخول في ترجمة الرّجل، لا بد من الإشارة إلى أنّه قد وقع في هذا الشيخ كلامٌ كثيرٌ في أسمائه:

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٥١٣ ب: مولد علي بن الحسين (عليهما السلام) ح١٢٦٩ طبعة دار الحديث.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ب: مولد أبي الحسن علي بن محمد (عليهما السلام) ح ٣٢٨، ب: مولد الصاحب (عليه السلام) ح ١٣٨٦، كتاب النكاح ب: آخر منه ح ٩٥١٤: طبعة دار الحديث.

أولاً: وقع بعنوان الحسين بن محمّد في ثمانمائة وتسعة وخمسين مورداً.

ثانياً: كذلك ورد بعنوان الحسين بن محمّد الأشعري في خمسة وثمانين مورداً.

ثالثاً: كذلك الحسين بن محمّد بن عامر، وقع في ثلاثة عشر مورداً.

وقد ورد التقييد بـ(ابن عامر) في جملة موارد، كما في أنّ الأئمّة ولاة الأمر، وهم النّاس المحسودون، وفي باب صلة الأرحام، وفي باب المنشأ كلٌ بعلمه والمباهى به[1].

رابعاً: كذلك الحسين بن محمّد بن عمران بن أبي بكر الأشعري القمّي.

خامساً: كذلك الحسين الأشعري، والجميع واحدٌ.

هذا أولاً.

وثانياً: أنّه من مشايخ الكليني، وقد روى عنه كثيراً في أكثر من باب، وحوالي في أربعمائة مورد في الكافي.

وثالثاً: إنّ القول باتحاد ما تقدّم من العناوين في معنونٍ ورجلٍ واحدٍ، إنّما هو بمعية القول باتحاد أبي عامر وعمران، بتقريب:

أنّ الظّاهر كون الأمر من النّسبة إلى الجدّ تارةً، وإلى الجدّ الأعلى

(١) ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٠٥ ب: أن الأئمة هم ولاة الأمر وهم المحسودون ح١، ٢/ ١٥١: ب: صلة الرحم ح٧، ١/ ٤٦ ب: المتآكل بعلمه ح٢.

تارةً أخرى، وذلك بمعية كلام النجاشي في ترجمة عبد الله بن عامر، عم الحسين بن محمّد محل الكلام، حيث قال:

((عبد الله بن عامر بن عمران بن أبي عمر الأشعري، أبو محمّد، شيخٌ من وجوه أصحابنا، ثقةٌ، له كتابٌ، أخبرنا الحسين بن عبيد الله في آخرين، عن جعفر بن محمّد بن قولويه، قال: حدّثنا الحسين بن محمّد بن عامر عن عمّه به))[1].

وعلى ذلك يكون عامر بن عمران، وعامر الجدّ الأوّل للحسين بن محمّد، وعمران والد جدّه (الجد الأعلى من عامر)، وفي التراجم تارةً ينسبون الرّجل إلى أبيه، وأخرى إلى جدّه الأقرب، وثالثةً إلى جدّه الأبعد، بل لعلّه أبعد من الأبعد، كما في النّجاشي مثلاً.

ورابعاً: أنّ الحسين بن محمّد قد روى عن جمعٍ، منهم:

١ ـ أبو الأشج.

٢ ـ أبو كُريب.

٣ ـ أحمد بن إسحاق.

٤ ـ أحمد بن إسحاق الأشعري.

٥ ـ أحمد بن إسحاق القمي.

٦ ـ أحمد بن محمّد.

---

(١) النّجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٢١٨ الرقم ٥٧٠.

٧ ـ أحمد بن محمّد السيّاري.

٨ ـ جعفر بن محمّد.

٩ ـ حمدان القَلنسي.

١٠ ـ عبد الله بن عامر، ورواياته عنه تبلغ أربعة وستين مورداً.

١١ ـ عَبدويه بن عامر.

١٢ ـ علي بن محمّد.

١٣ ـ علي بن محمّد بن سعد.

١٤ ـ محمّد بن أحمد النَهدي.

١٥ ـ محمّد بن سالم بن أبي سلمة.

١٦ ـ محمّد بن عمران بن الحجّاج السَّبيعي.

١٧ ـ محمّد بن عمران السَّبيعي.

١٨ ـ المُعلّى.

١٩ ـ المُعلّى بن محمّد، ورواياته عنه تبلغ ستمائة واثنين وأربعين مورداً.

٢٠ ـ الحرّاني.

٢١ ـ الخيراني.

٢٢ ـ السيّاري.

٢٣ ـ النَّهدي[١].

وخامساً:

إنّه قد ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام))، بالقولِ:

((الحسين بن أحمد بن عامر الأشعري، يروي عن عمّه عبد الله بن عامر، وعن ابن أبي عُمير، روى عنه الكليني))[٢].

والظّاهر وقوع التصحيف هُنا والصحيح: (الحسين بن محمّد بن عامر) وليس (الحسين بن أحمد)، بقرينة رواياته عن عمّه عبد الله بن عامر، وما تقدّم من الإشارة إلى الاختلاف في العناوين، والتصحيف مع التشابه في رسم الكلمة وحروفها ليس بعزيزٍ.

ثمّ أنّ المهمّ بعد كلّ ذلك، الحديث عن حال الرّجل من ناحية الوثاقة في الحديث، فالرّجل وثّقه النّجاشي صريحاً في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((الحسين بن محمّد بن عمران بن أبي بكر الأشعري القمّي، أبو عبد الله، ثقةٌ له كتاب النّوادر، أخبرنا محمّد بن محمّد، عن أبي غالب الزّراري، عن محمّد بن يعقوب، عنه))[٣].

---

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٧/ ٧٩ ـ ٨٠.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٢٤ الرقم ٦١٠٦.

(٣) النّجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٦٦ الرقم ١٥٦.

ويعضده ما ذكره ابن حجر في لسان الميزان، حيث قال:

((الحسين بن أحمد بن عامر الأشعري، ذكره علي بن الحكم في شيوخ الشيعة وقال: كان من شيوخ أبي جعفر الكليني صاحب كتاب الكافي، وصنّف الحسين كتاب طب أهل البيت وهو من خير الكتب المصنّفة في هذا الفنّ))[١].

السّادس عشر: حميد بن زياد، وقد يُسمّى حميد بن زياد النينوائي.

وقع الرّجل في أسناد جملةٍ كبيرةٍ من الرّوايات، تبلغ أربعمائة وثمانية وسبعين مورداً، وجملة منها في كتاب الكافي، منها:

أولاً: ما رواه الكليني عن أحمد بن سماعة في كتاب الزّكاة[٢].

ثانياً: ما رواه كذلك عنه الحسن بن علي الكِندي في كتاب الجنائز[٣].

ثالثاً: ما رواه الكليني عنه، عن الحسن بن محمّد بن سُماعة في كتاب الجنائز أيضاً[٤].

رابعاً: روى الكليني عن حميد بن زياد عن الحسين بن محمّد في كتاب الدّعاء من الكافي[٥].

---

(١) العسقلاني، لسان الميزان: ٢/ ٣٢٧ الرقم ٢٦٣٠.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٣/ ٥١١ ب: ما لا يجب فيه الزكاة ح ٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ١١٥ ب: آخر منه ح ٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ١١٨ ب: في كم يُعاد المريض ح ٥.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٣٦ ب: الدعاء عند النوم والانتباه ح٣.

خامساً: روى الكليني عن حميد بن زياد، عن الحسين بن محمّد بن سُماعة في الكافي في كتاب الجهاد[1].

وأمّا الحديث عن طبقة حميد بن زياد، فقد روى عن جمع، منهم:

أولاً: ابن سُماعة، ورواياته عنه تبلغ مائة وأربعة وخمسين مورداً.

ثانياً: أحمد بن محمّد بن رِياح.

ثالثاً: الحسن بن محمّد، وتبلغ رواياته عنه ثلاثة وخمسين مورداً.

رابعاً: الحسن بن محمّد الخشّاب.

خامساً: عبد الله بن أحمد النَهيكي.

سادساً: عبيد الله بن أحمد الدّهقان.

سابعاً: محمّد بن أيّوب، وآخرون.

وكذلك روى عنه جمع، منهم:

١ ـ أبو طالب الأنباري.

٢ ـ الحسن بن محمّد بن علاّن.

٣ ـ الحسن بن محمّد بن علي.

٤ ـ الحسن بن سفيان البَزوفري.

٥ ـ علي بن حاتم.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٥٨ ب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ح٩.

٦ ـ محمّد بن همّام.

٧ ـ محمّد بن يعقوب الكليني -كما تقدّمت الإشارة اليه في غير موردٍ-، وغيرهم[١].

وأمّا الحديث عن حال الرّجل من ناحية الوثاقة في الحديث:

فوثاقة حُميد بن زياد واضحةٌ لا غبار عليها، فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((حُميد بن زياد بن حمّاد بن حمّاد بن زياد هوّار الدّهقان، أبو القاسم، كوفيٌ، سكن سورا، وانتقل إلى نينوى -قرية على العَلقمي إلى جنب الحائر على صاحبه السّلام- كان ثقةً، واقفاً، وجهاً فيهم، سمع الحديث وصنّف كتاب الجامع في أنواع الشرائع، كتاب الخمس، كتاب الدّعاء، كتاب الرّجال ..... ومات حميد سنة عشر وثلاثمائة))[٢].

وبهذا اتّضح وجه تسميته بالنينوائي.

وترجم له الشيخ الطوسي (طاب ثراه) في رجاله، بالقول:

((حُميد بن زياد، من أهل نينوى، قرية بجنب الحائر على ساكنه السّلام، عالمٌ جليلٌ، واسع العلم، كثير التّصانيف، قد ذكرنا طرفاً من كتبه في الفهرست))[٣].

---

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٧/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(٢) ينظر: النّجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ١٣٢ الرقم ٣٣٩.

(٣) الطوسي، الرّجال: ص ٤٢١ الرقم ٦٠٨١.

وقال أبو غالب الزّراري في رسالته إلى ولده:

((وسمعت من حميد بن زياد وأبي عبد الله بن ثابت وأحمد بن رِماح، وهؤلاء من رجال الواقفة، إلّا أنّهم كانوا فقهاءً ثقات[1] في حديثهم، كثيري الرواية))[2].

والرّجل من رجال أسانيد تفسير القمّي، فقد روى عن محمّد بن الحسين، وروى عنه علي بن إبراهيم في تفسير القمّي في سورة النّور، في تفسير قوله تعالى: (اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ)[3].

وهذا بنفسه يمكن أن يكون وجهاً عند من يعتبر كفاية وقوع الرّاوي في أسناد تفسير القمّي، للقول بوثاقته سواءٌ انتهى الإسناد إلى أحد المعصومين (عليهم السلام)، كما عليه سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)، أو لم ينتهِ إلى أحد المعصومين (عليهم السلام)، كما عليه سيّدنا السيّد محمد سعيد الحكيم (مدّ ظله).

السّابع عشر: داود بن كَورة، أبو سليمان القمّي.

بالمقدار الّذي تتبّعنا فيه أسانيد كتاب الكافي، لم نقف على سندٍ يبدأ به الكليني بداود بن كَورة؛ ولذلك يمكن أن يقال: بأنّ الرّجل ليس من مشايخ الكليني في كتابه الكافي.

---

(١) كذا في المصدر.

(٢) الزراري، رسالة أبي غالب الزّراري: ص ٢١١.

(٣) سورة النّور: الآية ٣٥، ينظر: القمي، تفسير القمّي: ٢/ ١٩٣.

ولكن ذكر النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، في ترجمته لمحمّد بن يعقوب الكليني، أنّه قال: ((أبو جعفر الكليني، كلّ ما كان في كتاب عِدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى، فهم:

أولاً: محمّد بن يحيى.

ثانياً: علي بن موسى الكِميداني.

ثالثاً: داود بن كَورة.

رابعاً: أحمد بن إدريس.

خامساً: علي بن إبراهيم))[١].

وعليه، فيكون الرّجل من مشايخ الكليني في كتابه الكافي.

أمّا الحديث عن حاله من ناحية الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، بالقول:

((داود بن كَورة، أبو سليمان القمّي، وهو الّذي بوّب كتاب النوادر لأحمد بن محمّد بن عيسى، وكتاب المشيخة للحسن بن محبوب السّرّاد على معاني الفقه، له كتاب الرحمة في الوضوء والصّلاة والزّكاة الصوم والحجّ، أخبرنا محمّد بن علي القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا داود))[٢].

---

(١) ينظر: النّجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٣٧٨ الرقم ١٠٢٦.

(٢) المصدر السابق: ص ١٥٨ الرقم ٤١٦.

وكذلك ذكر في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، أنّ داود بن كَورة بوّب كتابه المسمّى بالنّوادر[١].

وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله، في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام))، بالقول:

((داود بن كَورة، بوّب كتاب النّوادر لأحمد بن محمّد بن عيسى))[٢].

وكذلك في كتابه فهرست كتب الشيعة وأصولهم، أشار إلى داود بن كَورة، وأنّه بوّب كتاب النّوادر لأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري[٣].

ولم نجد تصريحاً من الأعلام المتقدّمين بوثاقة الرّجل، إلّا أنّه مع ذلك، فقد ذهب الشيخ المامقاني (رحمه الله) في التنقيح إلى القول:

بأنّه لا شبهة في كونه إمامياً، وكونه من مشايخ الكليني مدحٌ معتدٌّ به له، بل قد مرّ في المقدّمة أنّ أمثال هؤلاء المشايخ لا يحتاجون إلى التوثيق[٤].

ولكن هذا الكلام مخدوشٌ؛ من جهة أنّه لم يثبُت لنا أنّ الكليني (طاب ثراه) لا يروي إلّا عن ثقةٍ، على أنّه كما يروي عن الثّقة كذلك يروي

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص ٨٢ الرقم ١٩٨.

(٢) الطوسي، الرّجال: ص ٤٢٦ الرقم ٦١٢٨.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة وأصولهم: ص ٦٩ الرقم ٧٥.

(٤) ينظر: المامقاني، تنقيح المقال: ١/ ٤١٦.

عن غير الثّقة، بل وحتّى عن بعض المجاهيل المهملين في كتب الرّجال.

وعليه، فلا مجال للتعويل على رواية الكليني (طاب ثراه) عنه، للقول بوثاقته في الحديث، وما ذُكِر لا أساس له من الصحة.

نعم، تبقى رواية الكليني عنه في الكافي قرينةً تحمل قيمةً احتمالية، ولكنّها ليس بالمقدار الذي تورث بنفسها الاطمئنان بوثاقته من دون ضمّ قرائن أخرى للاطمئنان بوثاقته.

الثّامن عشر: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي.

وقع بعنوان سعد بن عبد الله في جملةٍ كبيرةٍ من الرّوايات تبلغ ألفاً ومائة واثنين وأربعين مورداً، فقد روى عن جمع كثير، منهم:

الأول: أبو جعفر، ورواياته عنه تبلغ مائة وأربعة عشر مورداً.

والثاني: عن أبي الجوزاء.

والثالث: أبو عبد الله.

والرابع: أبو علي محمّد بن عبد الله بن أيوب الكشي.

والخامس: إبراهيم بن إسحاق.

والسّادس: إبراهيم بن محمد الثقفي.

والسّابع: أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال.

والثّامن: أحمد بن محمّد، وتبلغ رواياته عنه مائتين وخمسة وأربعين مورداً.

والتّاسع: أحمد بن محمّد بن عيسى، ورواياته عنه تبلغ مائة واثنين وخمسين مورداً.

والعاشر: أحمد بن هلال

والحادي عشر: عبد الله بن جعفر الحِميري.

والثاني عشر: علي بن حديد.

والثالث عشر: علي بن الحكم.

والرابع عشر: محمّد بن إسماعيل بن بَزيع.

والخامس عشر: محمّد بن الحسين، ورواياته عنه تبلغ أربعة وثمانين مورداً..

والسّادس عشر: محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، ورواياته عنه تبلغ واحداً وثمانين مورداً

والسّابع عشر: محمّد بن خالد الطيالسي.

والثّامن عشر: محمّد بن عبد الجبّار.

والتّاسع عشر: محمّد بن عيسى بن عُبيد.

وآخرون كثر.

وروى عنه جمعٌ، منهم:

١ ـ ابن قولويه بواسطة أبيه.

٢ ـ أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار.

٣ ـ علي بن الحسين بن بابويه القمّي.

٤ ـ محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد.

٥ ـ محمّد بن موسى بن المتوكّل[١].

٦ – الشيخ الصدوق بواسطة والده كثيراً في جملة من كتبه.

ومن جملة من روى عنه محمّد بن يعقوب الكليني، في كتابه الكافي في باب مولد أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام)، حيث قال:

المورد الأوّل:

((سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللهَّ وعَبْدُ اللهَّ بْنُ جَعْفَرٍ جَمِيعاً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنْ أَخِيه عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قُبِضَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عليه السلام وهُوَ ابْنُ أَرْبَعٍ وخَمْسِينَ سَنَةً فِي عَامِ ثَلَاثٍ وثَمَانِينَ ومِائَةٍ وعَاشَ بَعْدَ جَعْفَرٍ عليه السلام خَمْساً وثَلَاثِينَ سَنَةً))[٢].

المورد الثّاني:

عن سعد بن عبد الله والحميري جميعاً، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن سنان في باب مولد أبي جعفر الثّاني محمّد بن علي (عليه السلام)[٣].

---

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٩/ ٨٣ ـ ٨٤.

(٢) الكليني، الكافي: ١/ ٤٨٦ ب: مولد أبي الحسن الرضا ح ٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٤٧٢ ب: مولد أبي عبد الله جعفر بن محمد ح٦.

وللكليني روايات عن سعد بن عبد الله تارةً بصورةٍ مباشرةٍ، وأخرى بصورة غير مباشرةٍ، وفي جملة من الموارد.

المورد الثّالث:

((عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنِّي كَفَّنْتُ أَبِي فِي ثَوْبَيْنِ شَطَوِيَّيْنِ كَانَ يُحْرِمُ فِيهِمَا وفِي قَمِيصٍ مِنْ قُمُصِه وعِمَامَةٍ كَانَتْ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، وفِي بُرْدٍ اشْتَرَيْتُه بِأَرْبَعِينَ دِينَاراً)) [1]

وغيرها من الموارد، هذا من جانبٍ.

ومن جانبٍ آخر:

فالحديث في حال الرّجل من جهة الوثاقة واضحٌ:

فقد ترجم له النجاشي بالقول:

((سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي، أبو القاسم، شيخ هذه الطّائفة وفقيهها ووجهها، كان سمع من حديث العامّة شيئاً كثيراً، وسافر في طلب الحديث، لقي من وجوههم الحسن بن عرفة، ومحمّد بن عبد الملك الدّقيقي، وأبا حاتم الرّازي، وعباس الترقفي، ولقي مولانا أبا محمّد (عليه السلام)، ورأيت بعض أصحابنا يضعّفون لقاءه لأبي محمّد (عليه السلام) ويقولون: هذه حكايةٌ موضوعةٌ عليه، والله أعلم.

(١) المصدر السابق: ٣/ ١٤٩ ب: ما يستحب من الثياب للكفن ح ٨.

وكان أبوه عبد الله بن أبي خلف قليل الحديث، روى عن الحكم بن مسكين، وروى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، وصنّف سعد كتباً كثيرةً، وقع إلينا منها: كتاب الرّحمة، كتاب الوضوء، كتاب الصّلاة، كتاب الزّكاة، كتاب الصّوم، كتاب الحجّ..... تُوفّي سعد (رحمه الله) سنة إحدى وثلاثمائة، وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين))[1].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((سعد بن عبد الله القمّي، يُكنّى أبا القاسم، جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التّصانيف، ثقةٌ)) [2]، ثمّ سرَد كتبه وطرقه إليها.

التّاسع عشر: عبد الله بن جعفر الحميري.

فقد روى عنه الكليني (رحمه الله) في غير مورد، منها ما تقدّم في باب مولد أبي الحسن موسى بن جعفر (صلى الله عليه وآله).

((سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللهَّ وعَبْدُ اللهَّ بْنُ جَعْفَرٍ جَمِيعاً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنْ أَخِيه عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ.....))[3].

وكذلك ما ورد في أول باب مولد الزّهراء (عليها السلام)، من كتاب الحجّة

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ١٧٧-١٧٨ الرقم ٤٦٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٥ الرقم ٣١٦.

(٣) الكليني، الكافي: ١/ ٤٨٦ ب: مولد أبي الحسن الرضا ح ٩.

من أصول الكافي، حيث روى الكليني عن ((عَبْدُ اللهَّ بْنُ جَعْفَرٍ وسَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللهَّ جَمِيعاً عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارَ عَنْ أَخِيه عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ حَبِيبٍ السِّجِسْتَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، يَقُولُ:

وُلِدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ ص - بَعْدَ مَبْعَثِ رَسُولِ اللهَّ بِخَمْسِ سِنِينَ وتُوُفِّيَتْ ولَهَا ثَمَانَ عَشْرَةَ سَنَةً وخَمْسَةٌ وسَبْعُونَ يَوْماً))[1].

والمتتبّع لعلّه يجد موارد أخرى، هذا من جانب أصل الرواية عن عبد الله بن جعفر الحِميري.

وأمّا الكلام في حال الحِميري نفسه من ناحية الوثاقة في الحديث:

فلا شبهة في وثاقته، بل أنّه كما ذكر النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة:

((عبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحِميري، أبو العبّاس القمي، شيخ القمّيين ووجههم، قدم الكوفة سنة نيّف وتسعين ومائتين، وسمع أهلها منه فأكثروا، وصنّف كتباً كثيرةً، يُعرف منها:

كتاب الإمامة، كتاب الدلائل، كتاب العظمة والتوحيد، كتاب الغيبة والحيرة، كتاب فضل العرب، كتاب التوحيد والبداء والإرادة والاستطاعة والمعرفة، كتاب قرب الإسناد إلى الرّضا (عليه السلام)، كتاب قرب الإسناد إلى أبي جعفر بن الرّضا (عليه السلام)، كتاب ما بين هشام بن الحكم

(١) المصدر السابق: ١/ ٤٥٨ ب: مولد الزّهراء فاطمة (عليها السلام) ح ١٠.

وهشام بن سالم، والقياس والأرواح، والجنّة والنّار، والحديثين المختلفين، ومسائل الرّجال ومكاتباتهم أبا الحسن الثّالث (عليه السلام)، ومسائل لأبي محمّد الحسن (عليه السلام) على يد محمّد بن عثمان العَمري، كتاب قرب الإسناد إلى صاحب الأمر (عليه السلام)، ومسائل أبي محمّد، وتوقيعات كتاب الطب، أخبرنا عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، عنه بجميع كتبه))[1].

وكذلك ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، بالقول:

((عبد الله بن جعفر الحِميري القمّي، يُكنّى أبا العباس، ثقةٌ، له كتب منها)) [2]، وقام بسرَد عناوين كتبه، ومن ثمّ ذكر طرقه إلى تلك الكتب.

وقد تعرّضنا لترجمة حياته في مبحث كتاب قرب الإسناد في أبحاثنا الرّجالية، حينما تحدّثنا عن جملة من الكتب الرّوائية، فراجع[3].

العشرون: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي.

هو صاحب تفسير القمّي، أمّا رواية الكليني عنه في الكافي فهي تلفت النظر، فقد روى عنه في أكثر من أربعة آلاف حديث، مضافاً إلى ذلك فإنّه قد روى مشتركاً مع غيره في الرواية عن أحمد بن محمد بن

(١) النّجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ٢١٩ ـ ٢٢٠ الرقم ٥٧٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٧ ـ ١٦٨ الرقم ٤٣٩.

(٣) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ٢/ ٣٢٦.

خالد البرقي، وأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري بلفظ (عدّة من أصحابنا)، مضافاً إلى رواية جملة من مشايخ الشيعة، ممّن أدركوه كما في الصدوق الأوّل وغيره، وله مرقد شاخص لحدّ الآن في مدينة قمّ المشرفة.

وأمّا حال الرّجل فقد ترجم له النّجاشي بالقول:

((علي بن إبراهيم بن هاشم، أبو الحسن القمّي، ثقةٌ في الحديث، ثبتٌ، معتمدٌ، صحيح المذهب، سمع فأكثر (وأكثر)، وصنّف كتباً، وأضرّ في وسط عمره، وله كتاب التفسير، كتاب النّاسخ والمنسوخ، كتاب قرب الإسناد، كتاب الشرائع، كتاب الحيض، كتاب التوحيد والشرك، كتاب فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب المَغازي، كتاب الأنبياء، رسالةٌ في معنى هشام ويونس، جواب مسائلٍ سأله عنها محمّد بن بلال، كتاب يُعرَف بالمشذّر، والله أعلم أنّه مضاف إليه، أخبرنا محمّد بن محمّد وغيره، عن الحسن بن حمزة بن علي بن عبد الله، قال: كتب إلي علي بن إبراهيم بإجازة سائر حديثه وكتبه))[1].

وكذلك ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وعدّد كتبه وذكر طُرقه إلى تلك الكتب والمصنّفات[2].

الحادي و العشرون: علي بن إبراهيم الهاشمي.

روى الكليني في الكافي عن علي بن إبراهيم الهاشمي روايتين

(١) النّجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٢٦٠ الرقم ٦٨٠.

(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٢ الرقم ٣٨٠.

مباشرةً:

١ ـ ما رواه عن ((عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيُّ، عَنْ جَدِّه مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللهَّ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ، عَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: أَوْحَى اللهَّ عَزَّ وجَلَّ إِلَى نَبِيٍّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ: إِذَا أُطِعْتُ رَضِيتُ، وإِذَا رَضِيتُ بَارَكْتُ، ولَيْسَ لِبَرَكَتِي نِهَايَةٌ، وإِذَا عُصِيتُ غَضِبْتُ، وإِذَا غَضِبْتُ لَعَنْتُ، ولَعْنَتِي تَبْلُغُ السَّابِعَ مِنَ الْوَرَى))[١].

٢- ما رواه الكليني، ((مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيُّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: الْقُنْزُعَةُ الَّتِي عَلَى رَأْسِ الْقُنْبُرَةِ مِنْ مَسْحَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ))[٢].

هذا فيما يخصّ الرّوايات المباشرة.

وكذلك روى عنه روايتين بالواسطة[٣]، فالمجموع أربع روايات، هذا من جانب الرّواية.

ومن جانبٍ آخر:

لا بد من تسليط الضوء على حال الرّجل من ناحية الوثاقة في

---

(١) الكليني، الكافي: ٢/ ٢٧٥ ب: الذنوب ح ٢٦.

(٢) المصدر نفسه: ٦/ ٢٢٥ ب: القَنبرة ح ٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: كتاب الصّلاة ب: الرّجل يخطو إلى الصفا ح ٥٣٠٤، كتاب الأطعمة ب: الجبن ح ١١٩٤٦ طبعة دار الحديث.

الحديث فنقول:

إنّ علي بن إبراهيم الهاشمي هذا هو علي بن إبراهيم بن محمّد بن الحسن بن محمّد بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) الجواني، والقرينة على ذلك هو ما ورد في رواية الكافي المتقدّمة، من أنّ علي بن إبراهيم الهاشمي يروي هذه الرّواية عن جدّه محمّد بن الحسن بن محمد بن عبيد الله.

وقد ترجم النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للرّجل بالقول:

((علي بن إبراهيم بن محمّد بن الحسن بن محمّد بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، أبو الحسن الجواني، ثقةٌ، صحيح الحديث، له كتاب أخبار صاحب فخ، وكتاب أخبار يحيى بن عبد الله بن حسن (الحسن[1].

وقد روى كتابه أبو الفرج الأصفهاني (المتوفى سنة ٣٥٦ للهجرة)،كما أشار إلى ذلك النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة[2].

وقال نجم الدّين النسّابة في كتابه المُجدي:

((لقّبه أبو الفرج الأصفهاني صاحب كتاب الأغاني))[3].

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٢٦٢ – ٢٦٣ الرقم ٦٨٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٦٣ الرقم ٦٨٧.

(٣) النسابة، تهذيب الأنساب ونهاية الأعقاب: ص ٢٢٩.

وكذلك روى الشّيخ الصّدوق (طاب ثراه) في عيون الأخبار مسنداً، عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم العلوي الجواني[١].

الثاني والعشرون: علي بن الحسين السعد آبادي.

ذكر الشيخ أنّه ممّن روى عنهم الكليني (رحمه الله)، حيث قال في رجاله في ترجمة السعد آبادي: ((روى عنه الكليني، وروى عنه الزراري، وكان معلمه))[٢].

وكذلك صرّح الزراري في رسالته في آل أعين بأنّ السعد آبادي مؤدبه[٣].

وكان الرّجل أحد رجال عُدّة الكافي عن البرقي.

وأمّا الحديث في اعتبار مروياته، فيمكن أن يُستدَلّ له بجملةٍ من القرائن:

القرينة الأولى:

وقوعه في أسناد كامل الزّيارات، وكونه من مشايخ ابن قولويه (طاب ثراه) المباشرين، حيث أنّه قد روى عنه في باب (أنّ الحسين (عليه السلام) قتيل العبرة، لا يذكره مؤمنٌ إلّا بكى)، حيث قال ابن قولويه: ((حدّثني علي بن الحسين السّعد آبادي قال: حدّثني أحمد بن أبي عبد الله البَرقي، عن

---

(١) ينظر: الصدوق، عيون أخبار الرضا: ٢/ ١٧٤ ح١.

(٢) الطوسي، الرّجال: ص ٤٣٣ الرقم ٦١٩٩.

(٣) ينظر: الزّراري، رسالة أبي غالب الزّراري: ص ١٦٢ الرقم ١٤.

أبيه، عن ابن مِسكان، عن هارون بن خارجة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال الحسين (عليه السلام):

أنا قتيل العَبرة، قُتِلت مكروباً، وحقيقٌ عليَّ أن لا يأتِيَني مكروبٌ قطّ إلّا ردّه الله وأقلبه إلى أهله مسروراً))[1].

فإنّنا وإن اخترنا أنّه لا دلالة للوقوع في أسناد كامل الزّيارات على الوثاقة، ولكن يبقى ذلك الوقوع قرينةً تحمل قيمةً احتماليةً معيّنةً، تساعد على بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الرّاوي، حال اجتماعها مع غيرها من القرائن في محور تجميع الاحتمالات.

القرينة الثّانية:

ما تقدّمت الإشارة إليه من كونه مؤدب الزّراري، والمؤدّب هو المعلّم، والذي يُنتخب لتأديب الأولاد، وعادةً ما يُختار لهذا العمل رجلٌ ذو قيمةٍ علميةٍ مشهود لها؛ حتّى يمكن الاستفادة منه في التأديب والتعليم.

وهذه كذلك تشكّل قرينةً مهمةً تحمل قيمةً احتماليةً نافعةً جداً في بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الرّاوي، ويعضد ذلك ما ذكره النّجاشي في ترجمة علي بن محمّد بن أبي القاسم ماجِيلويه حيث قال:

((يُكنّى أبا الحسن، ثقةٌ، فاضلٌ، فقيهٌ، أديبٌ، رأى أحمد بن محمّد

(١) ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٢١٦ ح ٣١٤.

البرقي وتأدّب عليه، وهو ابن بنته، صنّف كتباً))[١].

فالظّاهر استعمال التأديب في الرّواة الثّقات أو في سياقها.

القرينة الثّالثة:

ما ذهب إليه المجلسي الأوّل (قدس سره) (المتوفّى ١٠٧٠ للهجرة) في روضة المتّقين، من أنّ الرّجل من مشايخ الإجازة كما أُشير إلى ذلك في الوجيزة، وهذا ينفع في توثيقه[٢].

ولكن، قد تقدّمت الإشارة[٣] إلى أنّ الصحيح -وهو المختار- عدم قدرة شيخوخة الإجازة بنفسها على الدّلالة على وثاقة شيخ الإجازة واعتبار مروياته، ولكن مع ذلك فهي تبقى قرينةً تحمل قيمةً احتماليةً معيّنةً تساعد على بناء الاطمئنان باعتبار مروياته، حال اجتماعها مع غيرها من القرائن.

القرينة الرّابعة:

ما ذكره الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني في منتهى المقال في أحوال الرّجال، من أنّه: ((وفي تعق: وكذا قال جدّي العلامة، وقال: والظّاهر أنّه أي حسّن حديث علي بن الحسين السّعد آبادي ـ لكثرة

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٢٦١ الرقم ٦٨٣.

(٢) ينظر: المجلسي الأول، روضة المتقين: ١٤/ ٤٣.

(٣) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص١٥٧.

الرّواية))[١].

ولكن يمكن المناقشة فيه بالقول:

إنّ مجموع الرّوايات التي وقع فيها بهذا العنوان تبلغ ثلاثة وعشرين مورداً[٢]، ومن الواضح أنّ هذا المقدار كما أشرنا إليه في مبحث تقريب كثرة الرّواية ومتوسطها بلغة الأرقام[٣] لا يشكّل كمّاً معتدّاً به في الرّوايات، حتّى يُقال بكونه كثيراً، فقد تصدّر الكثرة علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي بـ(٧١٤٠) مورداً، وتلاه والده إبراهيم بن هاشم القمّي بـ(٦٤١٤)مورداً، وثالثهم محمد بن يحيى بـ(٥٩٥٨) مورداً، ورابعهم الحسين بن سعيد بـ(٥٠٢٦)مورداً، وهكذا جملة من الرّواة.

فبعد ما تقدّم من الأرقام، لا يمكن الإقرار بكثرة روايات السّعد آبادي، مضافاً إلى ذلك أنّ الصحيح وهو المختار، عدم دلالة كثرة الرّواية بنفسها على وثاقة الرّاوي واعتبار مروياته، ولكنّها تبقى قرينة تحمل قيمةً احتماليةً نافعةً في بناء الاطمئنان باعتبار مروياته.

القرينة الخامسة:

كونه من مشايخ القمّيين وفي عصر الأشعري بالذات، مع اعتماد أجلّاء المشايخ الكبار عليه، كثقة الإسلام الكليني، والفقيه الجليل

(١) المازندراني، منتهى المقال في أحوال الرجال: ٤/ ٣٨٥.

(٢) ينظر: الخوئي: معجم رجال الحديث: ١٢/ ٤٠٧.

(٣) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ٢/ ٢٢ وما بعدها.

الزّراري، يكشف ذلك عن حُسن حاله[١].

ويمكن الإجابة عن ذلك، بالقول:

إنّ كلّ ما ذُكِر بنفسه لا يكون وجهاً للوثاقة في الحديث، ولكن يبقى قرينة تحمل قيمةً احتماليةً يمكن أن تنضمّ مع القرائن الأخرى في بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الرّجل.

نعم، روى عن السّعد آبادي كذلك والد الصّدوق (رحمه الله)، ومحمّد بن موسى بن المتوكّل، وهذا يدعم ويزيد من القيمة الاحتمالية لهذه القرينة.

فالمتحصّل من جمع كلّ تلك القرائن المتقدّمة: إنّ علي بن الحسين السّعد آبادي معتبر الرّواية.

الثّالث والعشرون: علي بن محمّد بن أبي القاسم ماجِيلويه، أو علي بن محمّد بن بندار.

المتتبّع لكتاب الكافي يجد أنّ الكليني (رحمه الله) (المتوفّى ٣٢٩ للهجرة) قد روى عن علي بن محمّد بن أبي القاسم ماجِيلويه في موارد كثيرة، فعلى سبيل المثال:

الأوّل:

ما رواه في كتاب الزّكاة باب فضل الصّدقة قال:

((عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٥٣: طبعة دار الحديث

بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ (عليه السلام):

دَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ وادْفَعُوا الْبَلَاءَ بِالدُّعَاءِ واسْتَنْزِلُوا الرِّزْقَ بِالصَّدَقَةِ فَإِنَّهَا تُفَكُّ مِنْ بَيْنِ لُحَيِّ سَبْعِمِائَةِ شَيْطَانٍ ولَيْسَ شَيْءٌ أَثْقَلَ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنَ الصَّدَقَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِ وهِيَ تَقَعُ فِي يَدِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وتَعَالَى قَبْلَ أَنْ تَقَعَ فِي يَدِ الْعَبْدِ))[1].

الثاني:

ما رواه كذلك في باب الاستعانة بالدّنيا على الآخرة، حيث روى:

((عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بُنْدَارَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُعَلَّى عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَه إِلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ (عليه السلام)، قَالَ: قِيلَ لَه: مَا بَالُ أَصْحَابِ عِيسَى ع كَانُوا يَمْشُونَ عَلَى الْمَاءِ ولَيْسَ ذَلِكَ فِي أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ص، قَالَ: إِنَّ أَصْحَابَ عِيسَى ع كُفُوا الْمَعَاشَ وإِنَّ هَؤُلَاءِ ابْتُلُوا بِالْمَعَاشِ))[2].

الثّالث:

كذلك ما رواه في باب أنّه (لا يُعرَف الله إلّا به):

((عن علي بن محمّد، عمّن ذكره، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن حمران، عن الفضل بن أسكن، عن أبي عبد الله (عليه السلام)[3].

---

(١) الكليني، الكافي: ٤/ ٣ ب: فضل الصدقة ح٥.

(٢) المصدر نفسه: ٥/ ٧١ ب: الاستعانة بالدنيا على الآخرة ح٣.

(٣) المصدر السابق: ١/ ٨٥ ب: أنّه لا يُعرَف إلاّ به ح١.

الرّابع:

وكذلك ما رواه في باب (حدوث السَّماء):

((عـن عـلي بـن محمّـد، عـن صالـح بـن أبي حمّـاد، عـن الحسـين بـن يزيـد، عـن الحسـن بـن عـلي بـن أبي حمـزة، عـن إبراهيـم بـن عمـر، عـن أبي عبـد الله (عليه السلام)[1].

الخامس:

ما رواه في باب (معاني الأسماء واشتقاقها):

((عـن عـلي بـن محمّـد، عـن سـهل بـن زيـاد، عـن يعقـوب بـن يزيـد، عـن العبّـاس بـن هـلال، قـال: سـألت الرّضـا (عليه السلام) .....))[2].

السّادس:

ما رواه في باب (تأويل الصّمد):

((عـن عـلي بـن محمّـد، ومحمّـد بـن الحسـن، عـن سـهل بـن زيـاد، عـن محمّـد بـن الوليـد ولقبـه شـبّاب الصّـيرفي، عـن داود بـن القاسـم الجعفـري، قـال: قلـت: لأبي جعفـر الثّـاني (عليه السلام) .....))[3].

السّابع:

ما رواه في (جوامع التّوحيد):

(١)المصدر السابق: ١/ ١١٢ ب: حدوث الأسماء ح١.

(٢)المصدر نفسه: ١/ ١١٥ ب: معاني الأسماء واشتقاقها ح٤.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٢٣ ب: تأويل الصمد ح١.

((عن علي بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن شبّاب الصّيرفي واسمه محمّد بن الوليد، عن علي بن سيف بن عُميرة، قال: حدّثني إسماعيل بن قُتيبة قال: دخلت أنا وعيسى شَلقان على أبي عبد الله (عليه السلام) .....))[1].

الثّامن:

ما رواه في باب (السّعادة والشّقاوة):

((عن علي بن محمّد، رفعه عن شُعيب العَقرقُوفي، عن أبي بصير قال: كنت بين يدي أبي عبد الله (عليه السلام) .....))[2].

التّاسع:

ما رواه في (أنّ الأئمّة (عليهم السلام) شهداء الله عزّ وجلّ على خلقه):

((عن علي بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد، عن زياد القندي، عن سُماعة، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) .....))[3].

العاشر:

ما رواه في باب (أنّ الأئمّة (عليهم السلام) يعلمون علم ما كان وعلم ما يكون وأنّهم لا يخفى عنهم شيءٌ (صلوات الله عليهم):

((عن علي بن محمّد، عن سهل، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر،

---

(١) المصدر السابق: ١/ ١٣٩ ب: جوامع التوحيد ح٥.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٥٣ باب: السعادة والشقاوة ح٢.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٩٠ باب: أنّ الأئمة شهداء الله عزّ وجلّ على خلقه ح١.

عن عبد الكريم، عن جماعةٍ، عن سعد الخثعمي أنّه كان المُفضّل عن أبي عبد الله (عليه السلام) .....))[١].

نعم، لا بد من الإشارة إلى أنّ الكليني (رحمه الله) روى عن علي بن محمّد، بأكثر من صورةٍ:

الصّورة الأولى:

روايته عنه مقيداً بـ(ابن أبي عبد الله)، كما هو الحال فيما رواه في باب المشيئة والإرادة:

((عن علي بن محمّد بن عبد الله، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمّد بن سليمان الدّيلمي، عن علي بن إبراهيم الهاشمي قال: سمعت أبا الحسن موسى بن جعفر))[٢].

وكذلك ظاهر ما رواه في باب فرض الزّكاة، وما يجب في المال من الحقوق: ((عن علي بن محمّد بن عبد الله، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله (عليه السلام)[٣].

الصّورة الثّانية:

روايته عنه مقيداً بـ(ابن بندار)، وهذا ظاهر في جملةٍ من الموارد،

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٢٦١ ب: أنّ الأئمة (عليهم السلام) يعلمون علم ما كان وما يكون ح٣.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٥٠ ب: المشيئة والإرادة ح١.

(٣) المصدر نفسه: ٣/ ٤٩٩ ب: فرض الزكاة وما يجب في المال من حقوق ح١٠.

منها ما رواه في باب (قلّة عدد المؤمنين):

((عن محمّد بن الحسن وعلي بن محمّد بن بندار، عن إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حمّاد الأنصاري، عن سدير الصّيرفي قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام)[1].

وكذا هو ظاهرٌ في ما رواه في باب (من أفطر متعمّداً من غير عذرٍ أو جامع معتمّداً في شهر رمضان):

((عن علي بن محمّد بن بندار، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر، عن عبيد الله بن حمّاد، عن المُفضّل بن عمر، عن أبي عبد الله (عليه السلام)[2].

ومنه ما رواه في باب (أنّ أبا طالب عَقّ عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)):

((عن علي بن محمّد بن بندار، عن إبراهيم ابن إسحاق الأحمر، عن أحمد بن الحسن بن الحسين، عن أبي العبّاس، عن جعفر بن إسماعيل، عن إدريس عن أبي السّائب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام)[3].

الصّورة الثّالثة:

وهي صورة الرّواية عنه مقيداً بـ(الكليني)، كما في ما رواه في باب (الخَضخَضة ونكاح البهيمة):

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٢٤٢ ب: في قلة عدد المؤمنين ح٤.

(٢) المصدر نفسه: ٤/ ١٠٣ ب: من أفطر متعمداً من غير عذر ح٩.

(٣) المصدر نفسه: ٦/ ٣٤ ب: أنّ أبا طالب عقّ عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ح١.

((عن علي بن محمّد الكليني، عن صالح بن أبي حمّاد، عن أبي محمّد بن إبراهيم النّوفلي، عن الحسين بن المختار، عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (عليه السلام))[١].

نعم، وقع كلام في اتّحاد علي بن محمّد بن عبد الله وعلي بن محمّد بن بندار، وأمّا علي بن محمّد الكليني، فهو علي بن محمّد بن عِلّان أو عَلّان الكليني، الرّازي، الآتي ذكره في الترجمة اللاحقة.

((قال النّجاشي في ترجمة محمّد بن أبي القاسم:

((عبد الله بن عمران الخبابي[٢]البرقي، أبو عبد الله الملقّب بماجِيلويه، وأبو القاسم يلقّب بندار، سيّد من أصحابنا القمّيين، ثقةٌ، (عالم، فقيه،)[٣] عارفٌ بالأدب والشّعر والغريب، وهو صهر أحمد بن أبي عبد الله البرقي على ابنته، وابنه علي بن محمّد منها، وكان أخذ العلم منه[٤]))[٥].

وفي الخلاصة:

((محمّد بن أبي القاسم عبيد الله بالياء بعد الباء، وقيل: عبد الله بغير ياء، ابن عمران الخبّابي بالخاء المعجمة المفتوحة، والباء المنقطة

(١) المصدر السابق: ٥/ ٥٤١ ب: الخضخضة ونكاح البهيمة ح٥.

(٢) في المصدر (الجنابي)

(٣) بين القوسين من المصدر.

(٤) في المصدر (أخذ عنه العلم والأدب).

(٥) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥٣ الرقم ٩٤٧.

تحتها نقطة قبل الألف وبعدها، البرقي، أبو عبد الله، الملقّب بماجِيلويه، بالجيم والياء المنقطة تحتها نقطتين قبل اللام وبعد الواو أيضاً، وأبو القاسم يُلقّب بندار، بالنّون بعد الباء والدّال المهملة والرّاء، سيّدٌ من أصحابنا القمّيين، ثقةٌ، عالمٌ، فقيهٌ، عارفٌ بالأدب والشعر))[1].

والظّاهر بل بلا إشكال أنّ عُبيد الله من باب الاسم لا اللّقب؛ وذلك لكثرة ذكر عبيد الله في الأسماء في الرّجال، وعدم دلالة عبيد الله على المدح أو الذمّ، فلا محيص عن رجوع (عبيد) إلى (أبي القاسم)، ولا مجال لرجوعه إلى محمّد، وإلّا يلزم تعّدد الاسم، وكذا يلزم تكرار الذكر بلفظٍ مختلف في الابن بـ(محمّد) و(عُبيد الله)، وفي الأب بـ(أبي القاسم) و(عمران)، وذلك للزوم كون عمران اسماً لأبي القاسم على تقدير رجوع عُبيد الله إلى محمّد، وهذه صورةٌ لا نظير لها، فإرجاع عُبيد الله إلى محمّد حسبان كون عُبيد الله من باب اللّقب، يندفع بما سمعت من كون عُبيد الله من باب الاسم.

نعم، لو كان من اللّقب، كان الظّاهر رجوعه إلى محمّد، قضية أنّ الظّاهر رجوع المتعلقات المذكورة في الكلام -من الوصف والضمير وغيرهما- إلى المقصود بالأصالة في الكلام.

ومن هذا، لو تردّد التوثيق أو غيره، بين الرّجوع إلى المقصود بالأصالة في الكلام، والمقصود بالتّبع، فالظّاهر الرّجوع إلى المقصود بالأصالة، لكن لو قامت قرينةٌ على رجوع التوثيق أو غيره إلى المذكور

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٦٠ الرقم ١١١.

بالتَّبع، فهو المتّبع.

ومنه: قول النّجاشي في ترجمة الحسين بن علي بن الحسن بن محمّد بن يوسف الوزير:

((وأمّه فاطمة بنت أبي عبد الله محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني، شيخنا، صاحب كتاب الغيبة))[1].

حيث أنّ قوله: (شيخنا) لا مجال لرجوعه إلى الحسين المقصود بالأصالة من العنوان، بل الظّاهر رجوعه إلى جعفر، كما أنّ الظّاهر رجوع النعماني إليه، لكنّه راجع إلى محمّد بن إبراهيم بشهادة عَدّ كتاب الغيبة من كتبه في الترجمة المعقودة له، وإن أمكن القول بأنّ قوله: (وأمّه إلى آخره...) كلامٌ مستأنفٌ.

والمقصود بالأصالة في هذا الباب، هو محمّد بن أبي إبراهيم من باب تعريف فاطمة، فالرّجوع إلى محمّد جارٍ على ما يقتضيه الظّاهر.

والظّاهر أنّ الضمير المرفوع في قوله: (وهو صهر أحمد بن أبي عبد الله) يرجع إلى محمّد، لا إلى أبي القاسم، قضية ما سمعت من رجوع المتعلّقات المذكورة في الكلام إلى المقصود بالأصالة، بل الحال على ذلك المنوال، ولو قلنا برجوع عبيد الله إلى أبي القاسم مع احتمال كونه راجعاً إلى محمّد بكونه من باب اللّقب؛ لتطرّق التغيّر على السّياق بقوله: (أبو عبد الله الملقّب بماجِيلويه) لرجوعه إلى محمّد بلا شبهةٍ.

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٦٩ الرقم ١٦٧.

لكنّ النّجاشي قد ذكر في ترجمة علي بن محمّد بن أبي القاسم:

((علي بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي المعروف، أبوه بماجِيلويه يُكنّى أبا الحسن، ثقةٌ، فاضلٌ، فقيهٌ، أديبٌ، رأى أحمد بن محمّد البرقي وتأدّب عليه، وهو ابن بنته))[١].

والظّاهر أنّ الضّمير في قوله: (وهو ابن بنته) يرجع إلى علي، ومقتضاه كون أبي القاسم صهر البرقي، فمقتضاه رجوع الضمير المتقدّم في قوله: (وهو صهر أحمد بن محمّد البرقي) إلى أبي القاسم.

إلّا أنّ ذلك ينافي قوله في ترجمة محمّد بن أبي القاسم: ((وابنه علي بن محمّد منها))[٢]، إلاّ أن يُقال أنّ النّسبة في قوله: (علي بن أبي القاسم) من باب النّسبة إلى الجدّ، والأصل علي بن محمّد بن أبي القاسم، بشهادة قوله في ترجمة محمّد بن أبي القاسم: علي بن محمّد منها، فالمراد بأبيه في قوله المعروف: (أبوه ماجِيلويه) هو محمّد.

وربّما يُقال:

إنّ قوله (المعروف أبوه ماجِيلويه) ينافي ما ذكره في ترجمة أحمد بن محمّد بن خالد، عند ذكر تاريخ وفاته، قال: قال أحمد بن الحسين (رحمه الله): توفّي سنة أربع وسبعين ومائتين، وقال علي بن محمّد ماجِيلويه: سنة ثمانين ومائتين[٣]؛ لأنّ مقتضى قوله المشار إليه أنّ علياً لم يُلقّب

(١) المصدر السابق: ص٢٦١ الرقم ٦٨٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ٧٧ الرقم ١٨٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ص٧٧ الرقم١٨٢.

بماجِيلويه، ولم يُعرف به.

ويمكن دفعه:

بأنّ مقتضى قوله: (المعروف أبوه بماجِيلويه) باقتضاء تامٍّ تمام أنّ علياً لم يُلقّب بماجِيلويه؛ لأنّ السّكوت عن شيءٍ في ترجمة شخص والمقام، يقتضي التعرّض لجميع أحواله، مع إثبات ذلك الشّخص آخر في غاية القوّة من الدّلالة على انتقاء ذلك الشيء في صاحب الترجمة، كيف والسّكوت عن شيءٍ في ترجمة شخص يقتضي نفيه عنه من باب مفهوم البيان؟ فيتقوّى الاقتضاء في صورة إثبات الشيء لغير صاحب التّرجمة.

بل ربّما توهّم، أنّ السّكوت عن شيء في حق شخصٍ في ترجمة شخصٍ آخر يقتضي نفيه عنه، ومن هذا ما قيل من أنّ سكوت ابن الغضائري عن القدح في العقيقي، عند ذكر أنّ له كتباً مشهورةً في ترجمة الحسن بن محمّد بن يحيى على ما في الخلاصة[1]، يظهر عن كمال اعتبار العقيقي[2].

لكنّه مدفوعٌ بأنّ مفهوم البيان إنّما يتأتى في صورة السّكوت في مقام البيان، والسّكوت عن ذكر شيءٍ في حق شخصٍ في ترجمة شخصٍ آخر، ليس من السّكوت في مقام البيان بالنسبة إلى الشخص الأوّل.

وبوجه آخر:

---

(١) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٣٦ الرقم ١٤.

(٢) ينظر: المازندراني، منتهى المقال: ٤/ ٣٤٠.

مفهوم البيان إنّما يتأتى في صورة السّكوت عن إتيان شيءٍ لشيءٍ في مقام بيان حاله، دون صورة السّكوت عن إثبات شيءٍ لشيءٍ في مقام بيان حال شيءٍ آخر.

وكيف كان، فما ذكره من قوله: (المعروف أبوه ماجِيلويه) يصير قرينةً على أنّ ماجِيلويه في قوله: (علي بن ماجِيلويه) صفةٌ لمحمّد لا لعلي؛ لأن كان الظّاهر كونه صفةً لعلي، لكون ذلك أقوى بل في جميع موارد قيام القرينة على خلاف الظّاهر يتأتى التعارض بين القرينة والمقرون في ارتكاب خلاف الظاهر.

وبالجملة:

فلو قلنا بأنّ الضمير في قول النّجاشي في ترجمة محمّد بن أبي القاسم: (وهو صهر أحمد بن أبي عبد الله) راجع إلى محمّد، وكون النّسبة في علي بن أبي القاسم في كلام النّجاشي والعلامة من باب النسبة إلى الجِدّ، فعلي بن محمّد وعلي بن بندار متحدٌ، وقد صرّح النّجاشي والعلامة بتوثيقه في ترجمة علي بن محمّد بن أبي القاسم[1].

فيتردّد الأمر في علي بن محمّد المبحوث عنه ـ أعني علي بن محمّد المذكور في صدر سند الكافي ـ، بين علي بن محمّد بن عبد الله المُكنّى بأبي القاسم والملقّب ببندار، وعلي بن محمّد الكليني وهو علي بن

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٢٦١ الرقم ٦٨٣، العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٠٠ الرقم ٤٨.

محمّد بن إبراهيم بن أبان، وقد صرّح النّجاشي بتوثيقه[١]، فلا حاجة إلى الفحص عن المقصود بعلي بن محمّد المذكور في صدر سند الكافي.

ولو قلنا: بأنّ الضّمير المشار إليه راجع إلى أبي القاسم، وكون النسبة في علي بن أبي القاسم إلى الأب، فعلي بن محمد بن عبد الله غير علي بن أبي القاسم، وعلي بن أبي القاسم غير علي بن محمّد بن بندار، فيتردّد علي بن محمّد المبحوث عنه، بين علي بن محمّد بن عبد الله وعلي بن محمّد بن بندار المجهولين، وعلي بن محمّد بن إبراهيم المُصرَّح بالتّوثيق.

وبالتّالي، فلا بد في تصحيح الحديث المصدر سنده بـ(علي بن محمد) من الفحص عن المقصود بعلي، إلّا أن يقال:

إنّ كثرة رواية الكليني عن علي بن محمّد مقيّداً بابن عبد الله أو بابن بِندار، توجب القول برجوع الضّمير المشار إليه إلى محمّد، والقول بكون النّسبة في علي بن أبي القاسم من باب النّسبة إلى الجدّ.

فيتّحد علي بن محمّد بن عبد الله وعلي بن محمّد بن بندار، وليس في البين علي بن أبي القاسم، والأمر كما مرّ بناءً على القول برجوع الضّمير المشار إليه إلى محمّد))[٢].

فالنتيجة:

اتّحاد علي بن محمّد بن عبدالله وعلي بن محمّد بن بندار، والرّجل

---

(١) ينظر: رجال النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٦٠ الرقم ٦٨٢.

(٢) الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٣/ ٣٤٨ ـ ٣٥٤ بتصرف يسير.

وثّقه النّجاشي صريحاً في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، بل أثنى عليه بالقول:

((ثقةٌ، فاضلٌ، فقيهٌ، أديبٌ))[١]. وغيرها من الموارد.

وأمّا الحديث عن حال الرّجل من ناحية الوثاقة:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((علي بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي المعروف، أبوه ناجِيلويه، يُكنّى أبا الحسن، ثقةٌ، فاضلٌ، فقيهٌ، أديبٌ، رأى أحمد بن محمد البرقي وتأدّب عليه، وهو ابن بنته، صنّف كتباً))[٢].

الرّابع والعشرون: علي بن محمّد الكليني الرّازي.

روى الكليني في الكافي عنه فيما رواه في كتاب النّكاح باب الزّاني:

((عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُلَيْنِيُّ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّوْفَلِيِّ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهَّ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهَّ (صلى الله عليه وآله): مَلْعُونٌ مَنْ نَكَحَ بَهِيمَةً))[٣]. وغيرها من الموارد.

وأمّا حال الرّجل، فهو الّذي ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٦١ الرقم ٦٨٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٦١ الرقم ٦٨٣.

(٣) الكليني، الكافي: ٥/ ٥٤١ كتاب النكاح، باب: الزاني ح٥.

((علي بن محمّد بن إبراهيم الرازي الكليني، المعروف بـ(عِلّان)، يُكنّى أبا الحسن، ثقةٌ، عينٌ، له كتاب أخبار القائم (عليه السلام)، أخبرنا محمّد، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا علي بن محمّد: وقُتِل عِلان بطريق مكّة، وكان استأذّن الصاحب (عليه السلام) في الحجّ فخرج، (توقّف عنه في هذه السّنة) فخالف))[1].

ولا بد من الإشارة إلى جملة أمورٍ:

الأمر الأول:

أنّه قد روى الصّدوق (طاب ثراه) جملة من الرّوايات عنه في ما يتعلّق بالإمام صاحب الزّمان (عليه السلام)، كما ورد في كتاب كمال الدّين وتمام النّعمة[2]، وغيره من الكتب.

الأمر الثّاني:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد روى عن علي بن محمّد الكليني، بواسطة سعد جملة من الرّوايات في كتابه الغيبة[3].

الأمر الثّالث:

أنّه خال محمّد بن يعقوب الكليني.

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٦٠ ـ ٢٦١ الرقم ٦٨٢.

(٢) ينظر: الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٤٨٣ ب: ذكر التوقيعات ح٥ وغيرها.

(٣) ينظر: الطوسي، الغيبة: ص ٢٠٠ ح ١٦٨.

الأمر الرّابع:

أنّه واحدٌ من عِدّة الكليني، الّذين يروي عنهم، عن سهل بن زياد.

الأمر الخامس:

أنّه على تقدير عدم كون عِلّان الّذي وثّقه النجاشي، فمع ذلك لا حاجة إلى البحث عن وثاقته؛ وذلك لأنّه عندئذٍ لا يخرج عن احتمال كونه علي بن محمّد بن عبد الله أو علي بن محمّد بن بِندار، وقد رجّحنا اتّحادهما من جانب، وتوثيقه من قِبل النّجاشي كما مرّ[1].

الخامس والعشرون: علي بن موسى بن أبي جعفر الكُمنداني.

روى عنه الكليني مباشرةً في موارد، مثل كتاب الحجّة باب (أنّ الأئمّة ولاة أمر الله وخزنة علمه):

((عَلِيُّ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ومُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ رَفَعَه، عَنْ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَه جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا أَنْتُمْ؟ قَالَ: نَحْنُ خُزَّانُ عِلْمِ اللهَّ، ونَحْنُ تَرَاجِمَةُ وَحْيِ اللهَّ، ونَحْنُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَى مَنْ دُونَ السَّمَاءِ ومَنْ فَوْقَ الأَرْضِ))[2].

ويضاف إلى ذلك قوله في العدّة الّذي يروي بطريقها الكليني كتب

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصفني الشيعة: ص٢٦١ الرقم ٦٨٣.

(٢) الكليني: الكافي: ١/ ١٩٢ ب: أنّ الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه ح٣.

أحمد بن محمّد بن عيسى، حيث قال في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمّي، ما نصّه:

((أخبرنا بكتبه الشيخ أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله وأبو عبد الله عن شاذان قالا: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى قال: حدّثنا سعد بن عبد الله عنه بها، وقال لي أبو العبّاس أحمد بن علي بن نوح: أخبرنا أبو الحسن بن داود، عن محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، ومحمّد بن يحيى، وعلي بن موسى، وداود بن كَورة، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن عيسى بكتبه))[١].

وقد روى عنه الصّدوق كثيراً بواسطة والده في جملةٍ من كتبه، كالأمالي ومعاني الأخبار[٢].

وروايته الكليني عنه بتوسّط العدّة كثيرةٌ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، وقيل بأنّها تزيد على سبعمائة حديث موزّعةً على أجزاء الكافي.

وأمّا الكلام في حاله من ناحية الوثاقة في الحديث:

فالكُمنداني نسبة إلى كُمندان، بضمّ الكاف وفتح الميم وسكون النون وفتح الدّال والألف والنون، اسم لبلدة قم الطيّبة في أيّام الفرس، فلمّا فتحها المسلمون فقصروا فسمّوها قُما[٣]، وضبطه العلاّمة

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٨٢ ـ ٨٣ الرقم ١٩٨.

(٢) ينظر: الصدوق، الأمالي: ص ٣١٨ ح ٣٧٢، معاني الأخبار: ص ١٣٧.

(٣) ينظر: المامقاني، تنقيح المقال: ٢/ ٣١٠ الرقم ٨٥٣٠.

وابن داود والسَّاوري بالكُمُنداني بضمّ الكاف والميم وسكون النّون كما ورد في خلاصة الأقوال[١]، وإيضاح الاشتباه[٢]، وابن داود في رجاله[٣]، فيما ضبطه في الوافي بالكُميذاني بضمّ الكاف وفتح الميم وسكون الياء وقال أنّها قريةٌ بقم[٤].

وعليه، فبالرّغم من التعرّض لذكره من النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمّي، إلّا أنّه لم يصرّح بوثاقته ولا لَمح كذلك.

إلّا أنّه مع ذلك، قيل بوثاقته وجلالته بتقريب:

أنّه لو لم يكن ثقةً جليلاً لما عمد عمدتا هذا الفنّ الكليني والصّدوق الأول إلى الرّواية عنه، والتلمذة على يديه[٥].

ويمكن الجواب عن ذلك بوضوح:

بل أنّ الجواب أصلاً عنه واضحٌ، فإنّ هذا المعنى يستقيم إذا ما ثبت لدينا أنّ الكليني والصّدوق الأوّل (رحمهما الله) ممّن لا يروي إلّا عن ثقةٍ، كما ثبت هذا المعنى لجمعٍ منهم ابن أبي عُمير وأضرابه، ولكن من الواضح أنّ هذا المعنى لم يثبت لهم ـ أي للكليني والصّدوق الأوّل ـ.

(١) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٢٥٨ الرقم ٥.

(٢) ينظر: العلامة الحليّ، إيضاح الاشتباه: ص ٢٨٩.

(٣) ينظر: ابن داود، الرجال: ص٢٨١ الرقم ٥٢٤.

(٤) ينظر: الفيض الكاشاني، الوافي: ١/ ٣٣.

(٥) ينظر: الكافي، الكليني: ١/ ٥٥مقدمة تحقيق طبعة دار الحديث.

وعليه، فلا ثبوت لوثاقة الكُمنداني أو الكُميذاني، وإن كانت رواية الكليني والصّدوق الأوّل عنه، قرينة تحمل قيمةً احتماليةً معينةً في مقام بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الكمنداني، لكنّها لا تكفي -متفرقةً أو منضمّة إلى بعضها البعض-، ولم أجد في سائر كلمات أعلام الرّجال ما يدلّ على وثاقته في الحديث.

السّادس والعشرون: القاسم بن العلاء الهَمداني.

روى عنه الكليني في الكافي في باب (نادر جامع في فضل الإمام (عليه السلام) وصفاته)، حيث قال:

((أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ الْعَلَاءِ رَحِمَه اللهُ رَفَعَه، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ الرِّضَا عليه السلام بِمَرْوَ، فَاجْتَمَعْنَا فِي الْجَامِعِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي بَدْءِ مَقْدَمِنَا، فَأَدَارُوا أَمْرَ الإِمَامَةِ وذَكَرُوا كَثْرَةَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهَا، فَدَخَلْتُ عَلَى سَيِّدِي عليه السلام، فَأَعْلَمْتُه خَوْضَ النَّاسِ فِيه، فَتَبَسَّمَ عليه السلام، ثُمَّ قَالَ: يَا عَبْدَ الْعَزِيزِ، جَهِلَ الْقَوْمُ وخُدِعُوا عَنْ آرَائِهِمْ، إِنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ لَمْ يَقْبِضْ نَبِيَّه (صلى الله عليه وآله) حَتَّى أَكْمَلَ لَه الدِّينَ))[1].

وكذلك ما رواه عنه في كتاب الحجّة في مولد الصاحب (عليه السلام)، القاسم بن العلاء، قال:

((وُلِدَ لِي عِدَّةُ بَنِينَ، فَكُنْتُ أَكْتُبُ وأَسْأَلُ الدُّعَاءَ، فَلَا يُكْتَبُ إِلَيَّ لَهُمْ بِشَيْءٍ، فَمَاتُوا كُلُّهُمْ فَلَمَّا وُلِدَ لِيَ الْحَسَنُ ابْنِي، كَتَبْتُ أَسْأَلُ الدُّعَاءَ

(١) الكليني، الكافي: ١/ ١٩٨ ب: نادر في فضل الإمام (عليه السلام) وصفاته ح١.

فَأُجِبْتُ: يَبْقَى والْحَمْدُ للهِ))[١].

وأمّا الكلام في حال الرّجل من ناحية الوثاقة في الحديث فقد صُرِّح أنّ الرّجل من أهل أذربيجان[٢].

وذكر ابن طاووس في ربيع الشيعة أنّه كان من وكلاء النّاحية المقدّسة[٣].

وإلى ذلك أشار الصّدوق (طاب ثراه) في إكمال الدّين، حيث قال:

أنّه من وكلاء القائم (عليه السلام)، الذين رأوه ووقفوا على معجزاته من أهل أذربيجان[٤]، (وُلِد سنة ١٨٧ للهجرة وتوفي سنة ٣٠٤ للهجرة).

ثمّ أنّه قد يُستدَل على اعتبار مروياته، بجملةٍ من القرائن:

القرينة الأولى:

ما تقدّمت الإشارة إليه من كونه من وكلاء النّاحية المقدّسة (عليه السلام)، مع ثبوت ذلك بنص الشيخ الصّدوق (طاب ثراه).

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٥١٩ ب: مولد الصاحب عليه السلام ح٩.

(٢) ينظر: الحر العاملي، هداية الأمّة إلى أحكام الأئمة (عليهم السلام): ٨/ ٥٦٢، كاشف الغطاء، كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغرّاء: ١/ ١٠٢.

(٣) ينظر: التفرشي، نقد الرّجال: ٤/ ٤٢.

(٤) ينظر: الصدوق، إكمال الدّين: ص ٤٤٢، المازندراني: منتهى المقال في أحوال الرّجال: ٥/ ٢٢٧.

القرينة الثانية:

رواية الكليني عنه، فهو من مشايخ الكليني، وهذه القرينة وإن لم تكن قادرةً بنفسها على إثبات وثاقة الرّجل أو اعتبار مروياته، إلّا أنّها تحمل قيمةً احتماليةً معينةً تساعد في بناء الاطمئنان بذلك الاعتبار، خصوصاً بعد ترحّم الكليني عليه، وهو لا يترحّم على كل مشايخه.

القرينة الثّالثة:

ما ذكره الشيخ الطوسي (طاب ثراه) في رجاله في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمة (عليهم السلام))، حيث تعرّض للرّجل بالقول:

((القاسم بن العلاء الهمداني، وكان جليل القدر، روى عنه الصفواني))[1].

وهذه قرينةٌ مهمّةٌ لأهمية ما تحمله عبارة (جليل القدر) من دلالة قوية على اعتبار المرويات، بل على وثاقة الرّجل.

القرينة الرّابعة:

وقوعه في أسناد تفسير القمّي، كما ذكر سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله، من أنّه روى عن إسماعيل بن علي الفَزاري وروى عنه محمّد بن أحمد في تفسير القمّي، في تفسير سورة الملك في تفسير قوله تعالى: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ

(١) الطوسي، الرّجال: ص ٤٣٦ الرقم ٦٢٢٣.

مَعِينٍ)[١]، كذلك في الطبعة القديمة وتفسير البرهان، وفي الطبعة الحديثة القاسم بن محمّد بدل القاسم بن العلاء[٢].

وعلى كلا التقديرين بناءً على المختار، فلا ينفع وقوع الرّجل في تفسير القمّي مطلقاً في إثبات وثاقته واعتبار مروياته، وإن كان بنفسه يمثّل قرينةً تحمل قيمةً احتماليةً وإن كانت صغيرةً في إثبات مرويات من وقع في الأسناد للتفسير.

القرينة الخامسة:

ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتاب الغيبة، في فصل ما ظهر من توقيعات من جهته (عليه السلام) وحاصله:

((أخبرني محمّد بن محمّد بن النُّعمان والحسين بن عبيد الله، عن محمّد بن أحمد الصفواني (رحمه الله)، قال:

رأيت القاسم بن العلاء وقد عَمَّر مائة سنة وسبع عشرة سنة، منها ثمانون سنة صحيح العينين، لقي مولانا أبا الحسن وأبا محمّد العسكريين (صلى الله عليهما)، وحُجِب بعد الثّمانين، ورُدَت عليه عيناه قبل وفاته بسبعة أيّام، وذلك أنّي كنت مقيماً عنده بمدينة الران من أرض أذربيجان، وكان لا تنقطع توقيعات مولانا صاحب الزّمان (عليه السلام)، على يد أبي جعفر محمد بن عثمان العَمري، وبعده على يد أبي القاسم الحسين بن روح (قدّس الله روحهما)، فانقطعت عنه المكاتبة نحواً من شهرين، فقلق

(١) سورة الملك: آية ٣٠.

(٢) ينظر: الخوئي: معجم رجال الحديث: ١٥/ ٣٥ الرقم ٩٥٤٣.

(رحمه الله) لذلك، فبينما نحن عنده نأكل إذ دخل البوّاب مستبشراً، فقال له: فيج[1] العراق لا يسمّى بغيره، فاستبشر القاسم وحوّل وجهه إلى القبلة فسجد، ودخل كهلٌ قصيرٌ يُرى أثر الفيوج عليه، وعليه جبةٌ مصريّةٌ، وفي رجله نعلٌ محامِلي، وعلى كتفه مخلاة، فقام القاسم فعانقه ووضع المخلاة عن عنقه، ودعا بطشتٍ وماءٍ، فغسل يده وأجلسه إلى جانبه، فأكلنا وغسّلنا أيدينا، فقام الرّجل فأخرج كتاباً أفضل من النّصف المدرّج، فناوله القاسم فأخذه وقبّله، ودفعه إلى كاتب له يُقال له ابن أبي سَلمة، فأخذه أبو عبد الله ففَضّه وقرأه حتّى أحسّ القاسم بنكاية، فقال يا أبا عبد الله، خير، فقال: خير، فقال: ويحك، خرج فيَّ شيءٌ؟ فقال أبو عبد الله: ما تكره فلا، قال القاسم: فما هو؟ قال: نَعَى الشّيخ إليّ نفسه بعد ورود هذا الكتاب بأربعين يوماً، وقد حمل إليه سبعة أثوابٍ، فقال القاسم: في سلامةٍ من ديني؟ فقال: في سلامة من دينك، فضحك (رحمه الله)، فقال: ما أؤمّل بعد هذا العُمر؟ فقال الرجل الوارد:

فأخرج من مُخلاته ثلاثة أُزر، وحَبرةً يمانيةً حمراء وعمامةً وثوبين ومَنديلاً، فأخذه القاسم وكان عنده قميصٌ خلعه عليه مولانا الرّضا أبو الحسن (عليه السلام).

---

(١) قال في البحار: الفيج بالفتح معرب (پيك)، وقوله (لا يسمى بغيره) أي كان هذا الرسول لا يسمى إلا بفيج العراق أو أنه لم يسمعه المبشر، بل هكذا عبر عنه. المجلسي، بحار الانوار: ٥١/ ٣١٦.

وكان له صديقٌ يقال له عبد الرّحمن بن محمّد البَدري، وكان شديد النّصب، وكان بينه وبين القاسم (نضر الله وجهه) مودّةً في أمور الدّنيا شديدة، وكان القاسم يودّه، وكان عبد الرّحمن وافى إلى الدّار؛ لإصلاح بين أبي جعفر بن حمدون الهمداني، وبين ختنة بن القاسم، فقال القاسم لشيخين من المشايخ المقيمين معه، أحدهما يُقال له أبو حامد عمران بن المُفلس، والآخر أبو علي بن جَحدر: أن اقرئا هذا الكتاب عبد الرّحمن بن محمّد، فإنّي أحبّ هدايته وأرجو أن يهديه الله بقراءة هذا الكتاب، فقالا له: الله الله، فإنّ هذا الكتاب لا يحتمل ما فيه خلق من الشيعة، فكيف عبد الرّحمن بن محمد؟ فقال: أنا أعلم إنّي مفشٍ لسرٍّ لا يجوز لي إعلانه، لكن من محبّتي لعبد الرّحمن، وشهوتي أن يهديه الله عزّ وجلّ لهذا الأمر هو ذا، إقرأه الكتاب.

فلما مرّ ذلك اليوم -وكان يوم الخميس لثلاث عشرة خلت من رجب-، دخل عبد الرّحمن بن محمّد وسلَّم عليه، فأخرج القاسم الكتاب، فقال له: اقرأ هذا الكتاب وانظر لنفسك، فقرأ عبد الرّحمن الكتاب، فلمّا بلغ إلى موضع النَّعي، رمى الكتاب عن يده وقال للقاسم: يا أبا محمّد، اتّقِ الله فإنّك رجلٌ فاضلٌ في دينك، متمّكن من عقلك، والله عزّ وجلّ يقول: (وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ)[1]، وقال: (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ

(١) سورة لقمان: الآية ٣٤.

عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا)[١]، فضحك القاسم، وقال له: أتمم الآية، (إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ)[٢] ومولاي (عليه السلام) هو الرّضا من الرّسول، وقال: قد علمت أنّك تقول هذا، ولكن أرّخ اليوم، فإن أنا عشت بعد هذا اليوم المؤرخ في الكتاب، فاعلم أنّي لست على شيءٍ، وإن أنا مِتُّ فانظر لنفسك، فأرّخ عبد الرّحمن اليوم وافترقوا.

وحُمَّ القاسم في اليوم السّابع من ورود الكتاب، واشتدّت به في ذلك اليوم العلّة، واستند في فراشه إلى الحائط، وكان ابنه الحسن بن القاسم مدمِناً على شرب الخمر، وكان متزوّجاً إلى أبي عبد الله بن حمدون الهمداني، وكان جالساً ورداؤه مستورٌ على وجهه في ناحية الدّار، وأبو حامد في ناحية، وأبو علي بن جَحدر وأنا وجماعة من أهل البلد نبكي، إذ أتّكأ القاسم على يديه إلى خلف وجعل يقول:

يا محمّد، يا علي، يا حسن، يا حسين، يا مواليّ، كونوا شفعائي إلى الله عزّ وجلّ، وقالها الثّانية، وقالها الثّالثة، فلمّا بلغ في الثّالثة: يا موسى، يا علي، تفرقَعت أجفان عينيه، كما يفرقع الصبيان شقائق النعمان، وانتفخت حدقته، وجعل يمسح بكمّه عينيه، وخرج من عينيه شبيه بماء اللّحم، مدّ طرفه إلى ابنه، فقال: يا حسن إليّ، يا أبا حامد إليّ، يا أبا علي إليّ، فاجتمعنا حوله ونظرنا إلى الحدقتين صحيحتين، فقال له أبو حامد: تراني؟ وجعل يده على كلّ واحدٍ منّا، وشاع الخبر في النّاس

(١) سورة الجن : الآية ٢٦ .

(٢) سورة الجن: الآية ٢٧.

والعامّة، وانتابه النّاس من العوام ينظرون إليه.

وركب القاضي إليه، وهو أبو السّائب عُتبة بن عبيد الله المسعودي، وهو قاضي القضاة ببغداد، فدخل عليه فقال له: يا أبا محمّد، ما هذا الذي بيدي؟ وأراه خاتماً فضّة فيروزج، فقرّبه منه فقال: عليه ثلاثة أسطر، فتناوله القاسم (رحمه الله) فلم يمكنه قراءته، وخرج النّاس متعجّبين يتحدّثون بخيره، والتفت القاسم إلى ابنه الحسن، فقال له: إنّ الله منزلك منزلةً ومرتّبك مرتبةً فاقبلها بشكر، فقال له الحسن: يا أبه، قد قبلتها، قال القاسم: على ماذا؟ قال: على ما تأمرني به يا أبه، قال: على أن ترجع على ما أنت عليه من شرب الخمر، قال الحسن: يا أبه، وحقّ من أنت في ذكره لأرجعنّ عن شرب الخمر، ومع الخمر أشياءٌ لا تعرفها، فرفع القاسم يده إلى السّماء، وقال: اللهمّ ألهم الحسن طاعتك، وجنّبه معصيتك ثلاث مرّاتٍ، ثمّ دعا بدُرجٍ فكتب وصيته بيده (رحمه الله)، وكانت الضياع التي بيده لمولانا وقفٌ وقفه أبوه.

وكان في ما أوصى الحسن أن قال: يا بُني، إنّي أُهِلّت لهذا الأمر ـ يعني الوكالة لمولانا ـ فيكون قوتك من نصف ضيعتي المعروفة بفرجيذة وسائرها ملك لمولاي، وإن لم تُؤهَّل له، فاطلب خيرك من حيث يتقبّل الله، وقبل الحسن وصيته على ذلك.

فلمّا كان في يوم الأربعين وقد طلع الفجر مات القاسم (رحمه الله)، فوافاه عبد الرّحمن يعدو في الأسواق حافياً حاسراً، وهو يصيح: واسيّداه، فاستعظم النّاس ذلك منه، وجعل النّاس يقولون: ما الّذي تفعل

بنفسك؟ فقال: اسكتوا، فقد رأيت ما لم تروه.

وشُيِّع ورجع عمّا كان عليه، ووقف الكثير من ضياعه، وتولّى أبو علي بن جَحدر غسل القاسم، وأبو حامد يَصُبّ عليه الماء، وكُفِّن في ثمانية أثواب على بدنه قميص مولاه أبي الحسن، وما يليه السبعة الأثواب الّتي جاءته من العراق.

فلمّا كان بعد مدّةٍ يسيرةٍ ورد كتاب تعزية على الحسن من مولانا (عليه السلام) في آخره دعاء: (ألهمك الله طاعته وجنّبك معصيته)، وهو الدّعاء الّذي كان دعا به أبوه وكان آخره: (قد جعلنا أباك إماماً لك، وفعاله لك مثالاً)[1].

فالمتحصّل من مجموع القرائن المتقدمة: أنّ القاسم بن العلاء الهمداني معتبر الحديث.

السّابع والعشرون: محمّد بن أحمد القمّي.

وهو محمّد بن أحمد بن علي بن الصّلت القمّي، روى الكليني عنه في الرّوضة، حيث قال:

((مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْقُمِّيُّ عَنْ عَمِّه عَبْدِ اللهَّ بْنِ الصَّلْتِ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ سِنَانٍ عَنْ حُسَيْنٍ الْجَمَّالِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهَّ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهَّ تَبَارَكَ وتَعَالَى: (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ

(١) الطوسي، الغيبة: ص ٣١٠-٣١٥ ب: بعض ما ظهر من جهته (عليه السلام) من التوقيعات ح٢٦٣.

وَالْإِنْسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ)[١] قَالَ: هُمَا، ثُمَّ قَالَ: وكَانَ فُلَانٌ شَيْطَاناً))[٢].

وأمّا الكلام في حال الرّجل من ناحية الوثاقة في الحديث:

فالرّجل تقدّم كونه من مشايخ الكليني، وكذلك كان من مشايخ والد الصدوق (رحمه الله)، وهذه بنفسها وإن كانت قرينةٌ تحمل قيمةً احتماليةً في بناء الاطمئنان باعتبار مروياته.

ولكن للأنصاف أنّها لا تكفي، لِما تقدّم ذكره في غير موردٍ من أنّه لم يتعهّد بل ولم يُعرَف عن الكليني ووالد الصدوق (قدس سرهما) عدم الرّواية إلّا عن الثّقة، بل كانوا يروون عن الثّقة وغيره.

إلّا أنّ هناك قرينةً أخرى تحمل قيمةً احتماليةً معتدّاً بها، وهي كلام الصّدوق (طاب ثراه) في مقدّمة إكمال الدّين، بما نصّه:

((وكان أبي (رضي الله عنه) يروي عنه (قدّس الله روحه)، ويصف علمه وعمله وزهده وفضله وعبادته))[٣].

وظاهر العبارة لها دلالة على اعتبار مرويات الرّجل، بضميمة مشيخته للكليني ووالد الصّدوق (قدس سرهما).

---

(١) سورة فصلت: الآية ٢٩.

(٢) الكليني، الكافي: ٨/ ٣٣٤ ح٥٢٢.

(٣) الصدوق، كمال الدين: ص٣، ينظر: التستري، قاموس الرجال: ٩/ ٧٤ الرقم ٦٣٨٨، ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٦/ ١٨ الرقم ١٠١٥٠.

نعم، لا بد من الإشارة إلى مسألة، وهي:

الظّاهر أنّ عبد الله بن الصّلت عمّ أبيه، وقد عُبِّر عنه في الكلمات بعمّه تجوّزاً، كما ورد في الرّوضة عنه: ((عن عمّه عبد الله بن الصّلت))[1].

الثّامن والعشرون: محمّد بن إسماعيل.

روى محمّد بن يعقوب عن محمّد بن إسماعيل رواياتٍ كثيرةً، وروى محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان كثيراً جداً، ورواياته عنه تُعدّ بالمئات، فقد أحصاها سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله، وأوصلها إلى سبعمائة وواحد وستين مورداً[2].

وعموماً روى محمّد بن يعقوب الكليني، عن محمّد بن إسماعيل كثيراً في الكافي، والرّوايات متناثرةٌ في أغلب أبواب الكتاب تقريباً، فهي موجودةٌ في الأصول وكذلك في الفروع والرّوضة، إلّا أنّ المشكلة الأساسية إنّما هي تحديد المروي عنه في هذه الموارد من بين مجموعة من الرواة الذين يشتركون في مسمّى (محمد بن إسماعيل)، وهذا من أهمّ الأبحاث في المقام؛ وذلك لاختلاف أحوال الرّواة المشتركين من ناحية الوثاقة والضّعف في الحديث.

---

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٨/ ٣٣٤ ح٥٢٣.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٦/ ٩٠.

وظهرت في المقام أقوالٌ متعدّدةٌ:

القول الأوّل:

أنّ المعني بالرّواية في تلك الموارد هو محمّد بن إسماعيل بن بَزيع، وقد نُقِل هذا القول عن المحقق الأردبيلي (طاب ثراه)[١].

القول الثّاني:

أنّه محمّد بن إسماعيل البرمكي، وقد ذهب إلى هذا القول واختاره الشّيخ البهائي (رحمه الله)[٢].

القول الثّالث:

أنّه محمّد بن إسماعيل النيسابوري، أبو الحسن، أو أبو الحسين تلميذ الفضل بن شاذان، وقد اختار هذا القول جمع، منهم السيّد الدّاماد (قدس سره) في الرواشح[٣]، وكذلك المحدّث الكاشاني (قدس سره)[٤]، وقوّاه العلامة الشّفتي في فوائده الرّجالية، وكذلك المامقاني (رحمه الله) في خاتمة تنقيح المقال[٥]، وكذلك الدشتي[٦]، وصاحب منتقى الجمّان (قدس سره)[٧]،

(١) ينظر: الكاظمي، مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام: ٣/ ١٣ الهامش.

(٢) ينظر: البهائي، مشرق الشمسين: ص ٨ ـ ١٠.

(٣) ينظر: الداماد، الرواشح السماوية: ص ٧٠ ـ ٧٤ الراشحة التاسعة عشر.

(٤) ينظر: الكاشاني، الوافي: ١/ ١٩ المقدمة الثانية.

(٥) ينظر: المامقاني، تنقيح المقال: ص ٩٤.

(٦) ينظر: الدشتي، نخبة المقال: ص ٢٦٣ ـ ٢٦٩.

(٧) ينظر: الشيخ حسن، منتقى الجمان: ١/ ٤٥.

وآخرون[١].

نعم، هناك رواة آخرون كانت أسماؤهم محمّد بن إسماعيل، ولكنّنا لم نُدرجهم في المشتركين؛ وذلك لبُعد طبقتهم عن الكليني (المتوفّى ٣٢٩ للهجرة)، وعدم إمكانية روايته عنهم مباشرةً من دون واسطة، كما في محمّد بن إسماعيل الذي روى عن الإمام الكاظم (عليه السلام) (المتوفّى ١٨٣ للهجرة)، وكذلك الّذي روى عن الإمام الصّادق (عليه السلام) (المتوفّى ١٤٨ للهجرة)، وكذلك من روى عن الإمام الرّضا (عليه السلام) (المتوفّى ٢٠٣ للهجرة).

ولا بد من الحديث في الأقوال الثلاثة المتقدّمة، واختيار واحدٍ منها:

أمّا القول الأول:

فهو واضح البعد بل الفساد، والوجه في ذلك؛ أنّ محمّد بن إسماعيل بن بَزيع من أصحاب الإمام الرّضا (عليه السلام) (المستشهد ٢٠٣ للهجرة)، ولا يمكن أن يروي الكليني (رحمه الله) (المتوفّى سنة ٣٢٩ للهجرة) عنه بلا واسطةٍ؛ لاختلاف الطّبقة، كما هو واضح.

وأمّا القول الثاني:

فكذلك غير صحيح؛ والوجه في ذلك ما ذكره سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله، وحاصله:

أنّ طبقة محمّد بن إسماعيل البَرمكي صاحب الصومعة، متقدّمة على

(١) ينظر: التفرشي، نقد الرّجال: ٤/ ١٣٨ الرقم ٤٤٧٩.

طبقة الكليني (رحمه الله)، فإنّ الكليني يروي عن محمّد بن إسماعيل بواسطة شيخه محمّد بن جعفر، أو بعنوان محمّد بن أبي عبد الله في مواردٍ كثيرةٍ، وقد صرّح في بعض الموارد بأنّ محمّد بن جعفر هو الأسدي، ومحمّد بن إسماعيل هو البَرمكي، فقال: حدّثني محمّد بن جعفر الأسدي (رحمه الله)، عن محمّد بن إسماعيل البَرمكي الرّازي، عن الحسين بن الحسن بن برد الدينوري[١].

وقال أيضاً: محمّد بن أبي عبد الله، عن محمّد بن إسماعيل البَرمكي[٢].

وكذلك الصّدوق روى عن محمّد بن إسماعيل البَرمكي، تارةً بعنوان محمّد بن جعفر الأسدي[٣]، وفي المشيخة في طريقه إلى إسماعيل بن الفضل، وأخرى بعنوان محمّد بن أبي عبد الله الكوفي في المشيخة، في طريقه إلى محمّد بن سنان وجابر بن عبد الله الأنصاري ومحمّد بن إسماعيل البَرمكي، وقد تقدّم في ترجمة محمّد بن أبي عبد الله الكوفي، أنه هو محمّد بن جعفر الأسدي.

وكذلك الكشّي روى عن محمّد بن إسماعيل بواسطة حَمدويه وإبراهيم، كما في فضل الرّواية والحديث الرّابع، وفي ترجمة داود بن زَربي (١٤٢)، وفي ترجمة صفوان بن مهران الجمّال(٣٠٧)، وفي ترجمة يونس

---

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٧٨ ب: حدوث العالم ح٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٢٥ ب: الحركة والانتقال ح١.

(٣) ينظر: الصّدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٧ ب: علّة وجوب الزكاة ح١٥٧٩.

بن عبد الرّحمن (٣٥١) (الحديث ٢٠)، والمذكور في هذه الموارد محمّد بن إسماعيل الرّازي وهو البَرمكي، كما يظهر من الرّواية المتقدّمة عن الكافي.

وممّا يؤكّد أنّ محمّد بن إسماعيل الذي روى عنه الكليني والكشّي بلا واسطةٍ، وهو يروي عن الفضل بن شاذان غير محمّد بن إسماعيل البَرمكي، أنّ محمّد بن إسماعيل البَرمكي الوارد في أسناد الرّوايات لم يروِ عن الفضل بن شاذان ولا في موردٍ واحدٍ، فهو غير من يروي عن الفضل بن شاذان جزماً.

والثّاني هو الذي يروي عن الكليني كثيراً، ويروي عنه الكشي بلا واسطة، وقد يروي الكليني عنه بواسطة محمد بن يحيى، كما في الكافي الجزء السّادس باب (أنس الرّجل في منزل أخيه) من كتاب الأطعمة الثّالث الحديث الثّالث، وباب (أنّ ابن آدم أجوف لا بد له من طعام) (٤١)من هذا الجزء الحديث السّابع[1].

فالمتعيّن كما هو الظّاهر القول الثّالث، وهو أنّ من يروي عنه الكليني من دون واسطةٍ من بين المشتركين باسم محمّد بن إسماعيل هو محمّد بن إسماعيل النّيسابوري، ويعضُد ذلك أنّ الكليني قريب الطبقة من الكشّي هذا من جانبٍ، ومن جانبٍ آخر كذلك روى الكشّي عن محمّد بن إسماعيل مباشرةً، من غير واسطةٍ عن الفضل بن شاذان في

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٦/ ٩٧ ـ ٩٨.

غير مورد[١].

ولكنّه مطلقٌ من دون تقييد بالنّيسابوري، إلّا أنّ الكشّي صرّح في ترجمة أحمد بن داود بن سعيد الفَزاري، أبي يحيى (الجرجاني)، أنّه ذكر محمّد بن إسماعيل النّيسابوري أنّه هجم عليه محمّد بن طاهر، فأمر بقطع لسانه ويديه ورجليه، ويُضرَب بالسّوط وبصلبه ـ يعني بذلك محمّد بن يحيى الرّازي وابن البغوي وإبراهيم بن صالح ـ[٢].

بل صرّح الكشي في ترجمة الفضل بن شاذان، أنّه ذكر أبو الحسن محمّد بن إسماعيل البُندقي النّيسابوري أنّ الفضل بن شاذان بن الخليل نفاه عبد الله بن طاهر عن نيسابور بعد أن أُدِّعي به، واستعلم كتبه وأمره أن يكتبها، قال: وكتب تحته الإسلام الشهادتان وما يتلوها[٣].

ثمّ أنّه لا بد من التعرّض إلى مسألة في الرّجل، وهي:

أنّه قد تقدّم عن الكشي تسميته البُندقي، وبذلك سمّاه الشيخ الطوسي حينما تعرّض للحديث عنه (في من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام))[٤].

ولكن في قِبال ذلك، ذُكِر أنّه (بَندفَر) وليس (البُندقي)، كما ورد

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٦/ ٩٦ في ترجمة سلمان الفارسي مرّتين، وكذلك في ترجمة أبي حمزة الثمالي.

(٢) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرّجال: ص ٥٧٨ الرقم ١٠١٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٥٨٤ الرقم ١٠٢٤.

(٤) ينظر: الطوسي، الرّجال: ص ٤٤٠ الرقم ٦٢٨٠.

في بعض نُسخ رجال الطوسي وكذلك اختيار معرفة الرّجال، ولعلّه يُرجَّح أن يكون الصحيح (بَندفَرّ) بفتح الفاء وسكون النون وفتح الفاء وتشديد الراء، وأمّا (البُندقي) فهو من التصحيف؛ وذلك لتشابه اسم الكلمتين.

ويعضده أنّ البند العلم الكبير، وجمعه بُنود كفُلس وفُلوس، وفرّ القوم بفتح الفاء وتشديد الراء، وفرتهم بفتح الفاء أو كلاهما في الضم خيارهم، وقد يقال بَندويه مثل نَفطويه.

في مقابل ذلك، يبعد البُندقي من جهة أنّه لا أساس له يسنده، ولا دليل يدعمه، كما ذكر غير واحدٍ، والوجه في ذلك:

أنّ بُندقة بالنّون السّاكنة بين الباء الموحّدة والدّال المهملة المضمومتين قبل القاف، أبو قبيلة من اليمن، ولم يذكر أعلام الرّجال وأهل التراجم والسِّير أنّ محمّد بن إسماعيل النيسابوري كانت له أصول من تلك القبيلة.

فبالتّالي، يبعد الحمل على ذلك، ويقرب كون الاختلاف مقتضى التصحيف، وهو ليس بعزيز.

ثمّ أنّه يقع الكلام في حال محمّد بن إسماعيل النّيسابوري (بَندفر) من ناحية الوثاقة في الحديث من عدمها، فنقول:

لم يرد بالمقدار -الذي بحثنا فيه- في الرّجل تصريح بوثاقته، مع تعرّض الشيخ الطوسي (قدس سره) لترجمته في رجاله.

ولكن مع ذلك هناك جملةٌ من الوجوه الّتي يمكن أن يقال بوثاقة الرّجل واعتبار مروياته من خلالها:

الوجه الأول:

أنّ الرّجل من رجال أسناد كامل الزّيارات، بل من مشايخ ابن قولويه (قدس سره) (المتوفّى حدود سنة ٣٦٩ للهجرة)، كما هو صريح ما ورد في ذيل الحديث الأوّل في فضل إتيان المشاهد بالمدينة، حيث قال ابن قولويه (رحمه الله):

((وحدّثني محمّد ابن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، حدثني محمد بن الحسن بن علي بن مهزيار ، عن أبيه ، عن جده علي بن مهزيار ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى عن صفوان بن يحيى، وابن أبي عُمير، عن معاوية بن عمّار قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) وذكر مثله))[1].

ولكن قد تقدّم مفصلاً في الحديث عن دلالة الوقوع في أسناد كامل الزّيارات[2]، وكونه مورثاً لوثاقة الرّاوي أو اعتبار مروياته، وقلنا: أنّه لم يثبُت شيء من ذلك لا للمشايخ المباشرين ولا لعموم من وقع في أسناد الكتاب.

نعم، يبقى الوقوع في تلك الأسانيد بنفسه قرينة تحمل قيمةً احتماليةً معيّنةً في مقام بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الرّاوي، دون أن

(١) ابن قولويه، كامل الزّيارات: ص ٦٤ ب: فضل إتيان المشاهد بالمدينة ح ٤٩.

(٢) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ١/ ٢٥٢.

تصل بنا إلى الاطمئنان بذلك.

الوجه الثّاني:

ما تقدّمت الإشارة إليه من إكثار الكليني الرّواية عنه، فقد روى عنه في حوالي ستّمائة مورد، خصوصاً بمعية ما ذكره الكليني (طاب ثراه) في مقدّمة كتابه من أنّه يروي الآثار الصحيحة عن الصادقين (عليهما السلام).

والجواب على ذلك:

أمّا دلالة ما ذكره الكليني (قدس سره) في مقدّمة الكافي، فقد تقدّم الحديث عنها، وقلنا: أنّها غير تامّة الدلالة على صحّة كلّ مرويات كتابه، وبحثنا ذلك مفصلاً[1]، وأمّا دلالة كثرة الرّواية على الوثاقة، فقد تقدّم كذلك[2]، وقلنا: أنّ القدماء كانوا ينتهجون منهج ومسلك الوثوق بمعية القرائن والشّواهد والمؤيّدات الّتي تعين على الاطمئنان بصدور الخبر، ومن الواضح أنّ في هذا المسلك لا ملازمة بين اعتبار الرّواية والاستناد إليها وبين وثاقة راويها.

الوجه الثّالث:

ما ذهب إليه صاحب المدارك (قدس سره)، من أنّه يظهر من الكشّي والكليني (رحمهما الله) الاعتماد عليه، والاستفادة في الحكم على روايته.

وقد أجاب عن ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)، بالقول:

---

(١) يراجع: ص٨٥ وما بعدها.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص١٣١.

((بأنّ الكشّي (رحمه الله) نقل عنه في موردٍ واحدٍ، وهو قصة هجوم طاهر على دار الفضل ونفيه، وهذا لا يعدّ اعتماداً موجباً للتوثيق.

وأمّا الكليني (رحمه الله) فلم يتّضح أنّه أفتى بحكمٍ إلزاميٍ استناداً إلى رواية كان طريقها منحصر بمحمّد بن إسماعيل، وعلى تقديره فهو لا يدلّ على التوثيق))[1].

والمتحصّل من هذه الأمور: أنّه لا يمكن الحكم بوثاقة الشّخص.

وممّا يسهل الخطب:

أنّ روايات الكليني (رحمه الله) عن الفضل بن شاذان في الأعم الأغلب لا تكون منحصرةً عن طريق محمّد بن إسماعيل، بل يذكر كثيراً منضمّاً إليه علي بن إبراهيم عن أبيه، وفي بعض الموارد مكان علي بن إبراهيم شخص آخر، مثل محمّد بن عبد الجبّار أو محمّد بن الحسين وغيرهما، وقد أحصينا هذه الموارد فبلغت أكثر من ثلاثمائة مورد.

ومن جهة أخرى أنّ الشيخ (رحمه الله) في المشيخة ذكر طريقه إلى روايات الفضل فروى عن مشايخه، عن محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل عن الفضل، وبعض الرّوايات المذكورة في التهذيبين عن الفضل نفس الرّوايات الّتي ذكرها الكليني (رحمه الله) بطريقٍ واحدٍ، يعني عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل، فيظهر من ذلك أنّ للكليني كان أكثر من طريقٍ واحدٍ إلى روايات الفضل،

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٦/ ٩٩.

وإنّما اكتفى بواحدٍ منها في بعض الموارد اختصاراً أو لغير ذلك.

والخلاصة:

أنّ بهاتين الجهتين تصبح أكثر روايات الكليني، عن محمّد ابن إسماعيل هذا بل جميعها معتبرةٌ، ولا يلزم طرحها، والله العالم وله الحمد[1].

والمتحصل ممّا تقدّم:

عدم ثبوت وثاقة محمّد بن إسماعيل النّيسابوري، ولكن ما رواه في قسمه الأعمّ الأغلب قابلٌ للتصحيح والاعتماد عليه بجملةٍ ممّا تقدّم فلاحظ.

التّاسع والعشرون: محمّد بن جعفر الأسدي.

روى الكليني (طاب ثراه) عن محمّد بن جعفر الأسدي في غير موردٍ، فقد روى عنه في باب (حدوث العالم وإثبات المحدّث)، حيث قال:

((حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الأَسَدِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَرْمَكِيِّ الرَّازِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ بُرْدٍ الدِّينَوَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْخُرَاسَانِيِّ خَادِمِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الزَّنَادِقَةِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام وعِنْدَه جَمَاعَةٌ.....))[2].

وكذلك روى عنه في باب (سعة سفينة نوح (عليه السلام))، حيث قال:

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) الكليني، الكافي: ١/ ٧٨ ب: حدوث العالم وإثبات المحدث ح٣.

((مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهَّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ وعَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو وعَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الدَّيْلَمِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهَّ عليه السلام، قَالَ: حَمَلَ نُوحٌ ع فِي السَّفِينَةِ الأَزْوَاجَ الثَّمَانِيَةَ، الَّتِي قَالَ اللهَّ عَزَّ وجَلَّ : (ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ)[1] (ومن الإبل إثنين ومن البقر إثنين)[2].

وأمّا الحديث في حال الرّجل من ناحية الوثاقة في الحديث، واعتبار مروياته: فالرّجل من أهل الرّي، وهذا يقرّب مشيخته للكليني، وقد ترجم له النّجاشي بالقول:

((محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون الأسدي، أبو الحسين الكوفي، ساكن الرّي، يُقال له: محمّد بن أبي عبد الله، كان ثقةً، صحيح الحديث، إلّا أنّه روى عن الضُّعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه، وكان أبوه وجهاً، روى عن أحمد بن محمّد بن عيسى، له كتاب الجبر والاستطاعة.

أخبرنا أبو العبّاس بن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الأسدي بجميع كتبه.

قال: ومات أبو الحسين محمّد بن جعفر، ليلة الخميس لعشرٍ خَلون من جمادى الأولى سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة.

وقال ابن نوح: حدّثنا أبو الحسن بن داود، قال: حدّثنا أحمد بن

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٤٣.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٤٤، الكليني: الكافي: ٨/ ٢٨٣ ب: سعة سفينة نوح ح٤٢٧.

حمدان القزويني عنه بجميع كتبه))[١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله بالقول:

((محمّد بن جعفر الأسدي، يُكنّى أبا الحسين الرّازي، كان أحد الأبواب))[٢].

بينما ترجم له في الفهرست بالقول:

((محمّد بن جعفر الأسدي، يُكنّى أبا الحسن، له كتاب الردّ على أهل الاستطاعة، أخبرنا به جماعةٌ، عن التَلعكبري، عن الأسدي))[٣].

وذكر في كتاب الغيبة:

((وقد كان في زمن السّفراء المحمودين أقوامٌ ثقاتٌ، ترد عليهم التوقيعات من قِبل المنصوبين للسّفارة من الأصل، منهم أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسدي (رحمه الله)[٤].

وقال كذلك في آخر التّوقيعات الواردة على أقوام ثقات:

((ومات الأسدي على ظاهر العدالة لم يتغيّر، ولم يُطعَن عليه، في شهر ربيع الآخر، سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة))[٥].

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٣٧٣ الرقم ١٠٢٠.

(٢) الطوسي، الرّجال: ص ٤٣٩ الرقم ٦٢٧٨.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ الرقم ٦١٠.

(٤) الطوسي، الغيبة: ص ٤١٥.

(٥) المصدر السابق: ص ٤١٧.

ويُضاف إلى ذلك:

ترضّي الصدوق (قدس سره) عليه، وتقديم ما يرويه على غيره في صورة التّعارض[١].

ومن مجموع ما تقدّم، تظهر وثاقة الرّجل، بل جلالته، وعلوّ مرتبته عند أصحابنا المتقدّمين.

ولكن مع ذلك، لا بد من الوقوف عند مقالة النّجاشي في ترجمته، من أنّه كان يقول بالجبر والتشبيه.

فالظّاهر أنّه لا يمكن حمله على ظاهره؛ وذلك أمور:

الأمر الأوّل:

أنّ النّجاشي بنفسه ذكر في ترجمة الأسدي أنّ له كتاب بالجبر والاستطاعة، ومن الواضح أنّ هذا غير الجبر والتشبيه، بل أكثر من ذلك، فقد صرّح الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرسته -كما تقدّم- أنّ له كتاباً في الردّ على أهل الاستطاعة، وذكر طريقه إليه.

وبالتّالي، فيجب القول بأنّ له كتابين، أحدهما الجبر والاستطاعة، والآخر الردّ على أهل الاستطاعة؛ لأنّ لازم الحمل على ظاهر الكلام، أنّ الرّجل مرّ بمرحلتين عقائدياً، والقرائن كما ستأتي تدلّ على خلاف ذلك.

---

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٧٣ ح٣١٧.

الأمر الثّاني:

أنّ هناك قرائن تدلّ على خلاف ما تقدّم، منها:

أوّلاً:

ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) من جملة من الرّوايات الصريحة، برد مقولات الحشوية كالجبر والاستطاعة والرّؤية وغيرها، وقد رواها كلّها الكليني عن محمّد بن جعفر الأسدي[1].

ثانياً:

ما تقدّمت الإشارة إليه في كلام الشيخ الطوسي (طاب ثراه)، من أنّ الأسدي مات على ظاهر العدالة، لم يتغيّر ولم يُطعَن عليه في شيءٍ.

وبالتّالي، فلا خدش في عقيدة الرّجل بحسب كلام الشيخ الطوسي (طاب ثراه)، وهي قرينةٌ تدعم الكلام المتقدّم.

نعم، لا بد من الالتفات إلى أنّه لو تنزلّنا، وقلنا بفساد عقيدة الرّجل، فلا ملازمة على ما هو الصحيح والمختار بين فساد العقيدة وفساد اللسان في الحديث؛ لعدم مانعيتها عن اعتبار مرويات الرّاوي إذا كان ثقة، مأمون الحديث.

---

(١) ينظر: الكليني، الكافي: كتاب التوحيد، ب: قوله تعالى: (لا تدركه الأبصار) ح٢٧١، ب: النهي عن التجسيم والصورة ح ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ب: جوامع التوحيد ح ٣٥٠، ب: الجبر والقدر والأمر بين الأمرين ح الحديث ٤١٢، ٤١٣، ب: الاستطاعة ح ٤١٧.

وكذلك الحال في روايته عن الضُّعفاء، فإنّه قد ثبت رواية جمع من الأصحاب عن الضعفاء، ولم يكن ذلك يخدش بوثاقتهم، ولذلك كانوا يلتمسون الواسطة دائماً في حال الرّواية عن الضعيف، لعلّه ـ أي الواسطة ـ أطلع على وجهٍ لاعتبار مرويات الرجل.

وما كان يخدش الحال هو كثرة الرّواية عن الضُّعفاء، وعدم المبالاة عمّن أخذ، واعتماد المراسيل في الرّاوي، بنحو من أنحاء الاجتماع في هذه السُّمات أو غلبتها.

الثلاثون: محمد بن جعفر الرّزّاز، أبو العباس الكوفي.

(المتوفّى ٣٠١ أو ٣١٦ للهجرة)[١]، روى الكليني عنه في غير موردٍ في كتاب الكافي منها:

الأول:

ما رواه الكليني في باب (القول عن قبر أبي الحسن موسى وأبي جعفر الثاني (عليهما السلام))، حيث قال في ذيل الحديث الثالث:

((مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّزَّازُ الْكُوفِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَمَّنْ ذَكَرَه عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام مِثْلَه))[٢].

---

(١) أشار إلى سنة وفاته (علي أكبر الغفّاري) في تحقيقه لنسخة الكافي لدار الكتب الإسلامية على أنّها سنة (٣٠١)في مقدّمته ص ١٢٧، وكذلك أشار الزّراري في رسالته إلى الثاني ـ يعني (٣١٦)ـ لأنّه خال أبيه.

(٢) الكليني، الكافي: ٤/ ٥٧٨ ب: القول عند قبر ابي الحسن موسى ح٣.

الثّاني:

ما رواه الكليني (رحمه الله) في باب الرّهن، حيث قال:

((مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّزَّازُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهَّ عليه السلام قَالَ: إِذَا رُهِنْتَ عَبْداً أَوْ دَابَّةً فَمَاتَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ وإِنْ هَلَكَتِ الدَّابَّةُ أَوْ أَبَقَ الْغُلَامُ فَأَنْتَ ضَامِنٌ))[1].

الثّالث:

ما رواه الكليني (رحمه الله) في باب أنّه (لا طلاق قبل النّكاح)، حيث قال:

((مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّزَّازُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ وأَبُو عَلِيٍّ الأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيه قَالَ كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ (صلى الله عليه وآله)[2].

الرّابع:

ما رواه الكليني (رحمه الله) في باب الوصيّة، حيث قال:

((مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّزَّازُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى ومُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ،

---

(١) المصدر نفسه: ٥/ ٢٣٦ ب: الرهن ح ١٨.

(٢)المصدر نفسه: ٦/ ٦٣ ب: انه لا طلاق قبل النكاح ح ٤.

قَالَ: سَأَلْتُ الْعَسْكَرِيَّ عليه السلام بِالْمَدِينَةِ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِمَالٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَالَ: سَبِيلُ اللهِ شِيعَتُنَا))[1].

هذا من جهة الرّواية.

وأمّا من جهة وثاقة الرّجل في الحديث من عدمها:

فلم أجد بالمقدار الذي بحثت فيه ما يمكن أن يُستفاد منه للإشارة إلى وثاقة الرّجل واعتبار مروياته، إلّا ما ذكره أبو غالب الزراري في رسالته إلى ابن ابنه، فإنّه قد تحدّث عن محمد بن جعفر الرزّاز، من باب أنّه من عائلته -وهو خال أبيه- كما تقدّم، فقد ذكر بحقّه في ذكر أقربائه من أم أبيه:

((وجدّتي ـ أم أبي ـ فاطمة بنت جعفر بن محمّد بن الحسن القرشي الرزّاز، مولى بني مخزوم، وقد روى محمّد بن الحسن الحديث، وكان أحد حُفّاظ القرآن، وقد نقلت عنه قراءته، وكبرت منزلته فيها، وأخوها أبو العبّاس محمّد بن جعفر الرزّاز، وهو أحد رواة الحديث ومشايخ الشيعة، وكان له أخ اسمه الحسن بن جعفر، وقد روى أيضاً الحديث، إلّا أنّ عمره لم يطل، فيُنقَل عنه.

وكان مولد محمّد بن جعفر سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، ومات سنة ست عشر وثلاثمائة، وعمره ثمانون سَنة، وكان من محلّه في الشيعة أنّه كان الوافد عنهم إلى المدينة، عند وقوع الغيبة سنة ستين ومائتين،

(١) المصدر السابق: ٧/ ١٥ ب: آخر من الوصية ح٢.

وأقام بها سنةً وعاد، وقد ظهر له من أمر الصّاحب (عليه السلام) ما أحتاج إليه))[١].

وبمعية ثبوت هذه الرّسالة إلى مؤلّفها ـ كما هو المختار وتقدّم البحث عنها فيها مفصلاً في كتابنا رسالة أبي غالب الزراري دراسة وتحليل[٢] ـ ومطابقة ما بأيدينا مع نسخة الأصل خصوصاً محل الاتفاق وعدم الخلاف.

وبالتّالي، فما ورد في ترجمة الرزّاز يرقى إلى القول باعتبار مروياته.

ويعضده:

ورود محمّد بن جعفر الرزّاز في أسناد كامل الزّيارات، فقد كان من مشايخ ابن قولويه (رحمه الله) (المتوفّى ٣٦٨ للهجرة)، الّذين روى عنهم مباشرةً في كامل الزّيارات، في باب (ثواب زيارة رسول الله (صلى الله عليه وآله))، حيث قال:

((حدّثني محمّد بن جعفر بن الرزّاز، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن الفُضيل بن يسار، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: إنّ زيارة قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) تعدل حجّةً مع رسول الله مبرورةً.

وعنه، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن إسماعيل، عن صالح

---

(١) الزراري، رسالة أبي غالب الزراري: صفحة ٣٠ ـ ٣١.

(٢) ينظر: عادل هاشم، رسالة أبي غالب الزراري دراسة وتحليل: ص٩٠ وما قبلها.

بن عقبة، عن زيد الشحّام، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما لمن زار قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ قال: كمن زار الله في عرشه))[1].

فإنّنا وإن أخترنا عدم دلالة كلام ابن قولويه (طاب ثراه) في مقدمة كتابه على وثاقة دائرةٍ معينةٍ، -لا المشايخ المباشرين ولا الأعم منهم- خلافاً لسيّدنا الأستاذ محمد سعيد الحكيم (دامت بركاته)، وسيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)، وشيخنا الأستاذ الفياض (دامت بركاته)، ولكن مع ذلك يبقى وقوع الرّاوي في أسناد كامل الزّيارات، قرينة تحمل قيمةً احتماليةً معيّنةً يمكن لها أن تساهم باجتماعها مع القرائن الأخرى في بناء الاطمئنان بوثاقة الرّاوي، واعتبار مروياته والأمر في المقام كذلك، فإنّها تجتمع مع ما تقدّم من كلمات الزّراري في رسالته، فتورث لدينا الاطمئنان باعتبار مرويات الرزّاز.

الحادي والثّلاثون: محمّد بن الحسن الصفّار .

(المتوفّى سنة ٢٩٠ للهجرة) بقم، المتتبّع لرواية محمّد بن يعقوب الكليني في الكافي، يجد أنّه يروي عنه تارةً مباشرةً بعنوان محمّد بن الحسن، كما ورد في جملة من الموارد، منها:

أوّلاً:

((مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكُلَيْنِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِئَابٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ

(١) ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٤٧-٤٨ ب: ثواب زيارة رسول الله ح٢٥ ـ ٢٦.

أَعْيَنَ، قَالَ: كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام، يَقُولُ: إِنَّ اللهَ أَخَذَ مِيثَاقَ شِيعَتِنَا بِالْوَلَايَةِ وهُمْ ذَرٌّ يَوْمَ أَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَى الذَّرِّ والإِقْرَارَ لَه بِالرُّبُوبِيَّةِ ولِمُحَمَّدٍ ص بِالنُّبُوَّةِ))[1].

ثانياً:

((مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهَّ (صلى الله عليه وآله):

إِذَا قَامَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ فِي صَلَاتِه نَظَرَ اللهَّ إِلَيْه أَوْ قَالَ أَقْبَلَ اللهَّ عَلَيْه حَتَّى يَنْصَرِفَ وأَظَلَّتْه الرَّحْمَةُ مِنْ فَوْقِ رَأْسِه إِلَى أُفُقِ السَّمَاءِ والْمَلَائِكَةُ تَحُفُّه مِنْ حَوْلِه إِلَى أُفُقِ السَّمَاءِ ووَكَّلَ اللهَّ بِه مَلَكاً قَائِماً عَلَى رَأْسِه يَقُولُ لَه أَيُّهَا الْمُصَلِّي لَوْ تَعْلَمُ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ ومَنْ تُنَاجِي مَا الْتَفَتَّ ولَا زِلْتَ مِنْ مَوْضِعِكَ أَبَداً))[2].

وكذلك وردت الرّواية عنه في جملة من الموارد[3].

وفي مقابل ذلك، روى الكليني عن محمّد بن الحسن الصفّار بالوساطة، مثل روايته عنه عن طريق محمّد بن يحيى، منها:

---

(١) الكليني، الكافي: ١/ ٤٣٦ ب: فيه نتف وجوامع ح١، الفيض الكاشاني، الوافي: ٣/ ٤٩٢ ب: أخذ الميثاق بولايتهم (عليهم السلام) ح٩٩٣.

(٢) الكليني، الكافي: ٣/ ٢٦٥ ب: فضل الصلاة ح ٥، الفيض الكاشاني، الوافي: ٧/ ٢٢ ب: فضل الصلاة والسجود ح ٥٣٩٢.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/ ١٢ ح٢٣، ١٠/ ١٩٢ ح٧٥٨، الاستبصار: ١/ ٨٤ ح ٢٦٤، ١/ ٢٨٤ ح ١٠٣٦، وغيرها.

١ ـ ما ذكره الكليني (قدس سره) في الكافي من قوله:

((وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهَّ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ))[١].

٢- ((مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الأَخِيرِ عليه السلام: رَجُلٌ مَاتَ وعَلَيْهِ قَضَاءٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عَشَرَةُ أَيَّامٍ، ولَهُ وَلِيَّانِ، هَلْ يَجُوزُ لَهُمَا أَنْ يَقْضِيَا عَنْهُ جَمِيعاً؟ خَمْسَةَ أَيَّامٍ أَحَدُ الْوَلِيَّيْنِ، وخَمْسَةَ أَيَّامٍ الآخَرُ، فَوَقَّعَ عليه السلام: يَقْضِي عَنْهُ أَكْبَرُ وَلِيِّهِ عَشَرَةَ أَيَّامٍ وِلَاءً إِنْ شَاءَ اللهَّ))[٢].

نعم، لا بد من الإشارة إلى أنّ الظّاهر كون المراد من محمّد الذي يروي عنه محمّد بن يحيى، هو محمّد بن الحسن الصفّار، كما أنّ المراد من الأخير (عليه السلام) هو الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، بقرينة رواية الصدوق عن ابن الوليد عن الصفّار، أنّه كتب إلى أبي محمّد الحسن بن علي (صلى الله عليه وآله)، في رجلٍ مات إلى آخر الحديث...

وقال: ((وهذا التوقيع عندي بخطّه (عليه السلام)[٣]، هذا من جانب الرواية.

وأمّا الحديث من جانب حال الصفّار فواضحٌ:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، بالقول:

---

(١) الكليني: الكافي: ١/ ٥٢٦ ب: ما جاء في الأئمة الاثنا عشر (عليهم السلام) ح٢.

(٢) المصدر نفسه: ٤/ ١٢٤ ب: صوم الصبيان ح٥.

(٣) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٢٠٣ ح٥٤٧١.

((محمّد بن الحسن بن فروخ الصفّار،..... كان وجهاً في أصحابنا القمّيين، ثقةٌ، عظيم القدر، راجحاً، قليل السّقط في الرّواية، له كتب، منها: كتاب الصّلاة، كتاب الوضوء، كتاب الجنائز، .... توفي محمد بن الحسن الصفار بقم، سنة تسعين ومائتين (رحمه الله)[١].

كما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، بالقول:

((له إليه (عليه السلام) مسائل، يُلقب مموّلة))[٢].

كما ترجم له كذلك في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وسَرد كتبه، ومن ثمّ ذكر طريقه إلى تلك الكُتب[٣].

وقد أكثر الشيخ الصّدوق (طاب ثراه) الرّواية عنه، بتوسّط شيخه محمّد بن الحسن بن الوليد في كتابه من لا يحضره الفقيه، وذكر فيه بعض مكاتبات الإمام العسكري (عليه السلام) إلى الصفّار[٤].

وعليه، فجلالة قدره، وسموّ منزلته، واضحة لا غبار عليها.

الثّاني والثّلاثون: محمّد بن الحسن الطائي الرّازي.

عُدَّ الرّجل من مشايخ الكليني، من باب رواية الكليني لكتب

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥٤ الرقم ٩٤٨.

(٢) الطوسي، الرّجال: ص ٤٠٢ الرقم ٥٨٩٨.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٠ الرقم ٦٢١.

(٤) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ١٥١ ح٥٢٤، ٤/ ١٥٥ ح٦٣٧، ٤/ ١٥٥ ح٥٣٩.

علي بن العباس الجراذيني بواسطته[١].

كما ذهب إلى ذلك المحقّق آغا بزرك الطهراني (قدس سره) (المتوفّى سنة ١٣٨٩ للهجرة)[٢].

والجراذيني هذا ترجم له النجاشي بالقول:

((علي بن العبّاس الجراذيني الرّازي، رُمِي بالغُلو وغُمِز عليه، ضعيفٌ جداً، له كتاب الآداب و(المروات)، وكتاب الرّدّ على السّلمانية - طائفةٌ من الغُلاة-، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن ابن أبي رافع، عن محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن الحسن الطائي الرّازي، قال: حدّثنا علي بن العباس بكتبه كلّها))[٣].

وقيل: أنّه ليس له رواية في الكافي بهذا العنوان، ولا في غيره في كتب الحديث[٤].

ولكن هذا الكلام غير تامٍّ:

أمّا بالنّسبة لعدم وجود رواية له في الكافي بهذا العنوان، فالظّاهر أنّ له رواية، وهي في كتاب الجهاد، باب الجهاد الواجب مع من يكون، حيث قال الكليني:

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٢٥٥ الرقم ٦٦٨.

(٢) ينظر: الطهراني، طبقات أعلام الشيعة: القرن الرابع ص ٢٦٣، المظفر، شرح أصول الكافي: ١/ ٢٣.

(٣)النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٢٥٥ الرقم ٦٦٨.

(٤) ينظر: الكافي، الكليني: ١/ ٥٩. مقدمة التحقيق طبعة دار الحديث.

((مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الطائي، عَمَّنْ ذَكَرَه عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ سُوَيْدٍ الْقَلَانِسِيِّ عَنْ بَشِيرٍ الدَّهَّانِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَه: إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي قُلْتُ لَكَ: إِنَّ الْقِتَالَ مَعَ غَيْرِ الإِمَامِ الْمَفْرُوضِ طَاعَتُه حَرَامٌ مِثْلَ الْمَيْتَةِ والدَّمِ ولَحْمِ الْخِنْزِيرِ، فَقُلْتَ: لِي هُوَ كَذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: هُوَ كَذَلِكَ هُوَ كَذَلِكَ))[1].

نعم، ورد في المطبوع ونسخة واحدة الطاطاري، ولكنّه تصحيف واضح؛ من جهة عدم ذكر محمّد بن الحسن الطاطاري في الأسانيد، مضافاً إلى أنّ المُثبَت في ستّ من نُسخ الكافي وغيره من الكتب الّتي نقلت عن الكافي، كونه محمّد بن الحسن الطائي[2].

وأمّا بالنّسبة لعدم ورود رواية له بهذا العنوان في غير الكافي من الكتب، فهذا أيضاً غير تامٍّ؛ وذلك لأنّ الرّجل وقع بهذا العنوان في جملة من الرّوايات منها:

أوّلاً:

ما رواه الشيخ الصدوق (طاب ثراه) في أماليه، قال:

((حدّثنا علي بن أحمد بن موسى الدقّاق (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الطائي، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين الخشّاب، قال: حدّثنا محمّد بن محسن، عن المفضل بن عمر، عن الصّادق جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه، عن أبيه (عليهم السلام) قال:

(١) المصدر نفسه: ٥/ ٢٣ كتاب الجهاد ب: دخول عمرو بن عبيد ح٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٩/ ٣٩٨ ح ٨٢٢٦، الهامش رقم ٥.

قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام): والله ما دنياكم عندي إلّا كسفرٍ))[١].

ثانياً:

ما رواه الصّدوق (طاب ثراه) في التوحيد، قال:

((حدّثنا علي بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الطائي، قال: حدّثنا أبو سعيد سهل بن زياد الآدمي الرّازي، عن علي بن جعفر الكوفي، قال:.....))[٢].

ثالثاً:

ما رواه الصدوق (طاب ثراه) في عيون أخبار الرّضا (عليه السلام)، قال:

((حدّثنا علي بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الطائي، قال: حدّثنا أبو سعيد سهل بن زياد الآدمي الرّازي، عن علي بن جعفر الكوفي .....))[٣].

وأمّا حال الرّجل من ناحية الوثاقة في الحديث:

فلم أعثر بالمقدار الذي بحثت فيه على شيءٍ له دلالة على وثاقته واعتبار مروياته، بل الرّجل أُهمِلت سيرته كتب الرّجال وأعلام التراجم والسِّير، ولم يُؤتى على ذكره والترجمة له.

---

(١) الصدوق، الأمالي: ص ٧١٨ ح ٩٨٨.

(٢) الصدوق، التوحيد: ص ٣٨٠ ح ٢٨.

(٣) الصدوق، عيون أخبار الرضا (عليه السلام): ١/ ١٢٦ ح ٣٨.

وبالتّالي، فلا اعتبار لمروياته.

الثّالث والثّلاثون: محمد بن الحسن الطاطاري.

لم أعثر بالمقدار الذي بحثت فيه عن وقوعه ولا في روايةٍ واحدةٍ، وقد ظهر من ترجمة محمّد بن الحسن الطائي، أنّ الرّجل بهذا العنوان ـ يعني الطاطاري ـ تصحيف لمحمّد بن الحسن الطائي المتقدّم.

ويعضده قرب رسم الكلمتين كما هو واضح، ولم أجد له ترجمة في كتب الرّجال، فالرّجل مهملٌ.

الرّابع والثّلاثون: محمّد بن عبد الله بن جعفر الحميري.

روى الكليني (طاب ثراه) عنه في الكافي في كتاب الأطعمة باب السّفرجل (١٠٣):

((مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهَّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيه عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ رُشَيْدٍ عَنْ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ عَمَّنْ ذَكَرَه عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهَّ عليه السلام قَالَ: مَا بَعَثَ اللهَّ عَزَّ وجَلَّ نَبِيّاً إِلَّا ومَعَه رَائِحَةُ السَّفَرْجَلِ))[1].

مضافاً إلى وقوعه في عدّة الكليني التي يروي بواسطتها عن البرقي، وقد وقع محمّد بن عبد الله بن جعفر في عدة موارد أخرى، وروى عنه أصحاب المجاميع الرّوائية، كالشّيخ الصدوق (طاب ثراه) في أماليه[2]،

(١) الكليني، الكافي: ٦/ ٣٥٨ كتاب الأطعمة، ب: السفرجل ٦.

(٢) ينظر: الصدوق، الأمالي: ص ١٥٩ ح ١٥٦.

والتوحيد[١]، وعِلل الشرّائع[٢]، وعيون أخبار الرّضا (عليه السلام)[٣]، وغيرها من الموارد.

وكذلك روى عنه الشيخ الطوسي في تهذيب الأحكام[٤].

وقد كان من مشايخ ابن قولويه (طاب ثراه) (المتوفّى سنة ٣٦٧ للهجرة)، ممّن يروي عنهم بلا واسطةٍ، وهو ممّن روى عنه في كامل الزّيارات، وقد أجرينا إحصاءً دقيقاً لموارد ورود الرّجل في الكامل، فظهر لنا وروده في أكثر من أربعين مورداً[٥].

وأمّا من ناحية الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((محمّد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين بن جامع بن مالك الحِميري، أبو جعفر القمّي، كان ثقةً، وجهاً، كاتب صاحب الأمر (عليه السلام)، وسأله مسائل في أبواب الشريعة، قال لنا أحمد بن الحسين:

---

(١) ينظر: الصدوق، التوحيد: ص ٧٦ ح ٣١.

(٢) ينظر: الصدوق، علل الشرائع: ١/ ٢٤٦.

(٣) ينظر: الصدوق، عيون أخبار الرضا (عليه السلام): ١/ ٥١، ٢/ ٦١.

(٤) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦/ ٢٢: ب: فضل زيارة الأمير (عليه السلام) ح٥١.

(٥) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ١٢، ٤٣، ٧١، ٨٩، ١١١، ١١٦، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٦٧، ١٧٦، ١٧٨، ٢٠٣، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٩٠، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٤٤، ٣٥٧، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٦٢، ٤٧٢، ٤٨٣، ٤٩٥، ٤٩٨، ٥٣٠، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٤٧.

وقعت هذه المسائل إليّ في أصلها والتوقيعات بين السّطور، وكان له أخوةٌ، جعفر والحسين وأحمد، كلّهم كان له مكاتبة، ولمحمّد كتب منها: كتاب الحقوق، كتاب الأوائل، كتاب السّماء، كتاب الأرض، كتاب المساحة والبلدان، كتاب إبليس وجنوده، كتاب الاحتجاج.

أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان القزويني، قال: حدّثنا علي بن حاتم بن أبي حاتم، قال: قال محمّد بن عبد الله بن جعفر: كان السّبب في تصنيفي هذه الكتب، أنّي تفقدت فهرست كتب المساحة الّتي صنّفها أحمد بن أبي عبد الله البرقي، ونسختها ورويتها عمّن رواها عنه، وسقطت هذه السّنة الكتب عنّي فلم أجد لها نسخةً، فسألت إخواننا بقم وبغداد والرّي، فلم أجدها عند أحد منهم، فرجعت إلى الأصول والمصنّفات، فأخرجتها وألزمت كلّ حديثٍ منها كتابه وبابه الّذي شاكله))[1].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم وذكر أنّ له مصنّفات وروايات وذكر طريقه إليها، وهو:

((أخبرنا بها جماعة، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أحمد بن هارون الفامي، وجعفر بن الحسين، عنه))[2].

الخامس والثّلاثون: محمّد بن عقيل الكليني.

روى عنه الكليني (طاب ثراه) في الكافي في كتاب الحجّ باب نادر، حيث

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥ الرقم ٩٤٩.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧ الرقم ٧٠٨.

قال:

((مُحَمَّدُ بْنُ عَقِيلٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الرِّفَاعِيِّ رَفَعَه، أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام سُئِلَ عَنِ الْوُقُوفِ بِالْجَبَلِ لِمَ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَرَمِ؟ فَقَالَ: لأَنَّ الْكَعْبَةَ بَيْتُه، والْحَرَمَ بَابُه، فَلَمَّا قَصَدُوه وَافِدِينَ، وَقَفَهُمْ بِالْبَابِ يَتَضَرَّعُونَ))[1].

مضافاً إلى وقوع الرّجل في عدّة الكليني التي يروي عنها، عن سهل بن زياد، مضافاً إلى علي بن محمّد بن عِلّان، ومحمّد بن أبي عبد الله، ومحمّد بن الحسن[2]، هذا من جانبٍ.

ومن جانبٍ آخر:

فالحديث عن وثاقته في الرّواية واعتبار مروياته، وبعد التتبّع الطويل لحال الرّجل لم نجد ما يمكن أن يكون وجهاً لوثاقته، سوى كونه من مشايخ الكليني، ووقوعه في عدّته الّتي يروي بواسطتها عن سهل بن زياد، ولكن من الواضح أنّ هذا المقدار لا ينفع في إيراث الإطمئنان بوثاقته واعتبار مروياته.

فالرّجل مهملٌ، لا يمكن الاستفادة والاستناد إلى مروياته.

---

(١) الكافي: الكليني: ٤/ ٢٢٤ ب: نادر ح١.

(٢) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص٤٣٠ الفائدة الثالثة، التفرشي: نقد الرجال: ٤/ ٣٦٧.

السّادس والثّلاثون: محمّد بن علي أبو الحسين الجعفري السَّمرقندي.

لم نجد بالمقدار الّذي بحثنا فيه أنّ له روايةً أو ذكراً، عند أصحابنا من أهل الرّجال والتراجم والرّواية في المجاميع الرّوائية، وأمّا شيخوخته للكليني فقد كانت بسبب ما ذكره ابن عساكر (المتوفّى سنة ٥٧١ للهجرة) في تاريخ دمشق، من أنّ الكليني قدم دمشق وحدّث ببعلبك، عن أبي الحسين محمّد بن علي الجعفري ومحمّد بن أحمد الحفّاف النيسابوري وعلي بن إبراهيم بن هاشم، وأشار إلى ذلك ابن عساكر نقلا عن الصّفدي (المتوفّى سنة ٧٦٤ للهجرة) في الوافي بالوفيات[1].

وعليه، فالرّجل مهملٌ، ولا رواية له في الكافي.

السّابع والثلاثون: محمّد بن علي بن معمّر الكوفي.

روى الكليني عن محمد بن علي بن معمّر في غير موردٍ في الكافي، فقد روى عنه في كتاب الرّوضة في خطبة لأمير المؤمنين (عليه السلام) تُعرَف بـ(خطبة الوسيلة): ((مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عُكَايَةَ التَّمِيمِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ النَّضْرِ الْفِهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللهَّ قَدْ أَرْمَضَنِي اخْتِلَافُ الشِّيعَةِ فِي مَذَاهِبِهَا، فَقَالَ: يَا جَابِرُ أَلَمْ أَقِفْكَ عَلَى مَعْنَى اخْتِلَافِهِمْ مِنْ أَيْنَ اخْتَلَفُوا وَمِنْ أَيِّ جِهَةٍ تَفَرَّقُوا؟ قُلْتُ: بَلَى يَا ابْنَ رَسُولِ اللهَّ، قَالَ: فَلَا تَخْتَلِفْ إِذَا اخْتَلَفُوا يَا جَابِرُ إِنَّ الْجَاحِدَ لِصَاحِبِ الزَّمَانِ كَالْجَاحِدِ لِرَسُولِ اللهَّ (صلى

(١) ينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق: ٥٦/ ٢٩٧.

الله عليه وآله) فِي أَيَّامِه، يَا جَابِرُ اسْمَعْ وعِ))[١].

وكذلك روى عنه الكليني في كتاب الرّوضة، الخطبة الطالوتية:

((مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَعْمَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهَّ بْنُ أَيُّوبَ الأَشْعَرِيُّ، عَنْ عَمْرٍو الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شِمْرٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ بْنِ التَّيِّهَانِ: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام خَطَبَ النَّاسَ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ: الْحَمْدُ للهَّ الَّذِي لَا إِلَه إِلَّا هُوَ...))[٢].

نعم، لا بد من الإشارة إلى بعض قطعات خطبة الوسيلة، فقد وردت في الأمالي للشيخ الصّدوق بسنده عن محمّد بن يعقوب الكليني، قال:

((حدّثنا محمّد بن علي بن مَعن))[٣]، والظّاهر أنّ (مَعن) تصحيف معمّر؛ لقرب رسم كلا اللّفظين.

وروى عنه جمع، منهم السّيّد ابن طاووس (طاب ثراه) (المتوفّى ٦٦٤ للهجرة) في الدروع الواقية[٤]، وكذلك غيره.

وأمّا الحديث في وثاقته في الحديث :

فقد ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله، في باب (من لم يروِ عن

---

(١) الكليني، الكافي: ٨/ ١٨ ح٤.

(٢) المصدر السابق: ٨/ ٣٨ ح٩.

(٣) الصدوق، الأمالي: ص ٢٦٣ المجلس ٥٢.

(٤) ينظر: ابن طاووس، الدروع الواقية: ص ٢٥٦.

واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام)) بالقول:

((محمّد بن علي بن معمّر الكوفي، يُكنّى أبا الحسين، صاحب الصبيحي، سمع منه التَلعكبري سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، وله منه إجازةٌ))[١].

ولا بد من الإشارة إلى أمورٍ:

الأمر الأول:

أنّ الصُّبيحي هو حمدان بن المُعافي، أبو جعفر الصُّبيحي، كما ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، وذكر أنّه:

((أبو جعفر الصُّبيحي، من قصر صَبيح، مولى جعفر بن محمّد، روى عن موسى والرّضا (صلى الله عليه وآله)، وروى عن مسعدة بن صدقة وغيره، له كتاب شرائع الإيمان، وكتاب الإهليلجة، أخبرنا محمّد بن علي الكاتب، قال: حدّثنا هارون بن موسى، قال: حدّثنا محمّد بن علي بن معمّر، عن حمدان بن المُعافى، قال ابن نوح: مات حمدان سنة خمس وستّين ومائتين، لمّا دخل أصحاب العلوي البصري قسين[٢] وأحرقوها))[٣].

فظهر وجه تسميته بصاحب الصُّبيحي.

---

(١) الطوسي، الرّجال: ص ٤٤٢ الرقم ٦٣١٠.

(٢) قسين: بالضم ثم الكسر والتشديد، وياء مثناة من تحت، ونون: كورة من نواحي الكوفة. الحموي، معجم البلدان ٤/ ٣٥٠.

(٣) النّجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ١٣٨ الرقم ٣٥٦.

الأمر الثاني:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ترجم في فهرست كتب الشيعة وأصولهم لشخصٍ بعنوان (أبو الحسين الكوفي ابن معمّر)، وقال في ترجمته:

((له كتبٌ منها: كاتب قرب الإسناد، ذكره ابن النَّديم))[1].

ولا يبعد أن يكون هو محمّد بن علي بن معمر، لعِدّة قرائن:

الأولى: أنّه يُكنّى أبا الحسين، كما ذكر الشيخ الطوسي في رجاله.

الثانية: أنّه كوفي.

الثالثة: أنّه سمّاه ابن معمّر، وهذا عادةً ما يقع في الرّواة نسبتهم إلى الجدّ، كابن الغضائري وابن النّجاشي ونحو ذلك.

الأمر الثالث:

الظّاهر بمعية كونه أبا الحسين الكوفي، أنّه صاحب تصانيف، لذلك سمع منه التَلعكبري سنة(٣٢٩)للهجرة كما ذكر الشيخ الطوسي، وهذا ما يفسّر استجازة التَلعكبري منه، وواحد من الكتب الّتي رواها هارون بن موسى التَلعكبري عنه، هو كتاب الإهليلجة لحمدان بن المعافى.

وأمّا الحديث في وثاقته في الحديث:

فلم نجد بعد التتبّع في كتب الرّجال ما يدلّ على وثاقته في الحديث واعتبار مروياته.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٧٧ الرقم ٨٧٣.

نعم، غاية ما يمكن أن يقال: أنّه شيخ إجازة، بقرينة استجازة هارون بن موسى التَلعكبري منه سنة (٣٢٩) للهجرة، ولكن تقدّم مفصلاً[١] وذكرنا أنّ المختار عدم دلالة شيخوخة الإجازة بنفسها على وثاقة شيخ الإجازة في الحديث والرّواية.

نعم، لا بد من الاعتراف بأنّ شيخوخة الإجازة تبقى بنفسها قرينةٌ تحمل قيمةً احتماليةً معيّنةً تحتاج إلى قرائن أخرى للوصول بحال الرّاوي إلى الاطمئنان بالوثاقة واعتبار المرويات.

الثّامن والثّلاثون: محمّد بن محمود أبو عبد الله القزويني:

روى عنه الكليني حديثاً واحداً، وهو نفس الحديث الّذي رواه الكليني عن علي بن إبراهيم، رفعه إلى أبي عبد الله (عليه السلام) في أصول الكافي في كتاب فضل العلم(١٠٦)باب النّوادر، حيث قال:

((عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رَفَعَه إِلَى أَبِي عَبْدِ اللهِّ عليه السلام، قَالَ: طَلَبَةُ الْعِلْمِ ثَلَاثَةٌ فَاعْرِفْهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ وصِفَاتِهِمْ صِنْفٌ يَطْلُبُه لِلْجَهْلِ والْمِرَاءِ وصِنْفٌ يَطْلُبُه لِلاسْتِطَالَةِ والْخَتْلِ وصِنْفٌ يَطْلُبُه لِلْفِقْه والْعَقْلِ))[٢].

وذكر في ذيل الحديث: ((وحَدَّثَنِي بِه مُحَمَّدُ بْنُ مَحْمُودٍ أَبُو عَبْدِ اللهِّ الْقَزْوِينِيُّ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْقَلِ بِقَزْوِينَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى الْعَلَوِيِّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ صُهَيْبٍ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِّ (عليه السلام).

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص١٥٧.

(٢) الكليني، الكافي: ١/ ٤٩ كتاب فضل العلم ب: النوادر ح٥ ١٣٢.

وأمّا الكلام في حاله من ناحية الوثاقة في الحديث:

فبعـد التتبّـع لحالـه في كتـب الرّجـال، لم نعثـر عـلى مـا يصلـح أن يكـون وجهـاً لاعتبـار مروياتـه، فالرّجـل مهمـلٌ لا اعتبـار بمروياتـه.

التاسع والثلاثون : محمد بن يحيى العطار

روى عنـه الكلينـي في الـكافي في مـوارد كثـيرة، وفي أبـواب متعـدّدة منهـا:

أولاً:

ما رواه في باب الإرادة أنّها من صفات الفعل وسائر صفات الفعل:

((مُحَمَّـدُ بْـنُ يَحْيَـى الْعَطَّـارُ، عَـنْ أَحْمَـدَ بْـنِ مُحَمَّـدِ بْـنِ عِيسَـى الأَشْـعَرِيِّ، عَـنِ الْحُسَـيْنِ بْـنِ سَـعِيدٍ الأَهْـوَازِيِّ، عَـنِ النَّـضْرِ بْـنِ سُـوَيْدٍ، عَـنْ عَاصِـمِ بْـنِ حُمَيْـدٍ عَـنْ أَبِي عَبْـدِ اللهَّ عليه السلام، قَـالَ: قُلْـتُ لَمْ يَـزَلِ اللهَّ مُرِيـداً، قَـالَ: إِنَّ الْمُرِيـدَ لَا يَكُـونُ إِلَّا لِمُـرَادٍ مَعَـه - لَمْ يَـزَلِ اللهَّ عَالِمـاً قَـادِراً ثُـمَّ أَرَادَ))[1].

ثانياً:

ما رواه في باب الصّلاة خلف من لا يُقتدى به:

((مُحَمَّـدُ بْـنُ يَحْيَـى الْعَطَّـارُ، عَـنْ أَحْمَـدَ بْـنِ مُحَمَّـدٍ، عَـنِ الْحَسَـنِ بْـنِ عَـلِيِّ بْـنِ فَضَّـالٍ، عَـنِ ابْـنِ بُكَـيْرٍ عَـنْ زُرَارَةَ قَـالَ: قُلْـتُ لأَبِي عَبْـدِ اللهَّ عليه السلام: أَكُـونُ مَـعَ الإِمَـامِ فَأَفْـرُغُ مِـنَ الْقِـرَاءَةِ قَبْـلَ أَنْ يَفْـرُغَ، قَـالَ: أَبْـقِ آيَـةً ومَجِّـدِ اللهَّ وأَثْـنِ

(١) المصدر السابق: ١/ ١٠٩ ب: الإرادة من صفات الفعل ح١.

عَلَيْه، فَإِذَا فَرَغَ فَاقْرَأِ الآيَةَ وارْكَعْ))[١].

ثالثاً:

ما رواه الكليني في كتاب النّكاح باب حبّ النّساء:

((مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهَّ عليه السلام، قَالَ: مَا أَظُنُّ رَجُلاً يَزْدَادُ فِي الإِيمَانِ خَيْراً إِلَّا ازْدَادَ حُبّاً لِلنِّسَاءِ))[٢].

ورُويت عنه روايات كثيرة في جملة من الكتب والمجاميع الروائية، هذا من جهة الرواية.

وأمّا من جهة محمد حال محمد بن يحيى العطار في الرواية، ووثاقته في الحديث، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، بالقول:

((محمد بن يحيى، أبو جعفر العطار القمّي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقةٌ، عينٌ، كثير الحديث، له كتبٌ منها: مقتل الحسين (عليه السلام)، وكتاب النوادر، أخبرنا عدة من أصحابنا، عن ابنه أحمد، عن أبيه بكتبه))[٣].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام))، بالقول:

---

(١) المصدر السابق: ٣/ ٣٧٣ ب: الصلاة خلف من لا يُقتدى به ح١.

(٢) المصدر نفسه: ٥/ ٣٢٠ ب: حبّ النّساء ح٢.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٣٥٣ الرقم ٩٤٦.

((محمد بن يحيى العطّار، روى عنه الكليني، قمّي، كثير الرّواية))[١].

نعم، لا بد من الإشارة إلى أنّ الشيخ الصّدوق (قدس سره) (المتوفّى ٣٨١ للهجرة)، يروي عنه بطبيعة الحال بالواسطة، وهذه الواسطة مشايخه المعروفون كوالد الصّدوق (رحمه الله)، أو شيخ الصّدوق محمّد بن الحسن بن الوليد، أو محمّد بن موسى بن المتوكّل، أو أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، ومحمّد بن ماجِيلويه، كما جاء في طريقه إلى محمّد بن علي بن محبوب.

والغاية من هذه الإشارة، التّنبيه على أنّ في بعض الموارد وردت رواية الشيخ الصدوق عن محمّد بن يحيى العطّار مباشرةً، كما ورد في ثواب الأعمال، في ثواب من صلّى بين الجمعتين خمسمائة ركعة، ففي مثل هذه الموارد يُعلَم بأنّه كانت هناك واسطة، وقد سقطت من النُسّاخ ونحو ذلك.

الأربعون: أبو بكر الحبّال.

روى عنه الكليني في الكافي، في الأصول في باب العِشرة النّوادر، حيث قال:

((أَبُو بَكْرٍ الْحَبَّالُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْقَطَّانِ الْمَدَائِنِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا مَسْعَدَةُ بْنُ الْيَسَعِ، قَالَ، قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ اللهَّ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام: إِنِّي واللهَّ لأُحِبُّكَ، فَأَطْرَقَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَه، فَقَالَ:

(١) الطوسي، الرّجال: ص ٤٣٩ الرقم ٦٢٧٤.

صَدَقْتَ يَا أَبَا بِشْرٍ، سَلْ قَلْبَكَ عَمَّا لَكَ فِي قَلْبِي مِنْ حُبِّكَ، فَقَدْ أَعْلَمَنِي قَلْبِي عَمَّا لِي فِي قَلْبِكَ))[1].

وبعد التتبّع لم نجد للرّجل رواية أخرى في الكتب والمصنّفات، طبعاً بالمقدار الذي بحثنا فيه، هذا من ناحية الرّواية.

وأمّا من ناحية وثاقة الرّجل في الحديث:

فلم نجد ما يصلح أن يكون وجهاً لاعتبار مروياته، سوى ما قيل من كونه شيخاً للكليني، وشيخوخته للكليني تقتضي كونه ثقةً في الحديث.

ولكن تقدّم مراراً أنّ هذا إنّما يصحّ فيما لو كان الكليني ممن عُرِف أنّه لا يروي إلّا عن ثقةٍ، كما ثبت هذا المعنى لبعض الرّواة كابن أبي عُمير وأضرابه، وأمّا الكليني (طاب ثراه) فلم يثبُت له هذا المعنى، فقد روى الرّجل عن الثّقة وغير الثّقة من المجاهيل والضُّعفاء والمهملين وغير ذلك.

الحادي والأربعون: أبو داود، سليمان بن سفيان المُسترق.

روى الكليني (طاب ثراه) عن أبي داود تارةً مباشرةً، ويبتدأ به السّند، كما ورد في غير موردٍ، وأخرى مع الواسطة وقد ورد في غير موردٍ كذلك، والكلام إنّما هو في تحديد من يروي عنه مباشرةً ويبتدأ به السّند، ومن يروي عنه بالواسطة.

---

(١) الكليني، الكافي: ٢/ ٦٥٢ ب: نادر ح٣.

أمّا مع الواسطة فالمتتبّع للأسانيد ومن يطّلع عليها، يلاحظ كثرة روايته عن أبي داود المُسترق المُنشِد، وقد توفّي سنة (٢٣١) للهجرة بعد أن عَمَّر؛ لأنّه روى عن أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام)، كما أشار إلى ذلك النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة[١]، والكليني توفيّ سنة(٣٢٩) للهجرة، ورجّحنا أنّ ولادة الكليني في العقد السّابع من القرن الثّالث الهجري.

فبالتّالي، لا يمكن أن يروي عنه مباشرةً.

نعم، ذكر الكشّي:

((قال محمّد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن علي بن فضّال، عن أبي داود المُسترق، قال: اسمه سليمان بن سفيان المُسترق، وهو المُنشِد، وكان ثقةً))[٢].

وأمّا من يروي عنه من دون واسطة فالحمل على كونه هو أبو داود المُسترق أو المُنشِد فهذا ممّا لا مجال للحمل عليه بعد تفاوت زمن الوفاة له وولادة الكليني كما تقدّم، وعليه فالرّجل مجهولٌ ويصعب حمله على عنوان معيّن فلا يمكن الرّكون إلى تلك المرويات.

هذا تمام الكلام في مشايخ الكليني.

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ١٨٣ الرقم ٤٨٥.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرّجال: ٢/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧ بتعليقة الداماد.

الكلام في تلامذة الكليني ومن روى عنه[١]

الاوّل: أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع، أبو عبد الله الصّيمري.

مـن مشـاهير تلاميـذة الكلينـي (رحمه الله) وأجـازه روايـةً مـا سـمعه مـن مصنّفـات وأحاديـث[٢]، مضافـاً إلى مـا أشـار إليـه ابـن عسـاكر مـن روايتـه عـن محمّـد بـن يعقـوب الكلينـي[٣].

الثّاني: أحمد بن أحمد، أبو الحسين الكوفي الكاتب.

مـن تلامـذة الكلينـي، ومـن رواة كتـاب الـكافي، كـما أشـار إلى ذلـك النّجـاشي (رحمه الله)[٤].

الثّالث: أحمد بن علي بن سعيد، أبو الحسين الكوفي.

ذكـر الشـيخ الطـوسي (قدس سره) أنّ الرّجـل مـن تلامـذة الكلينـي، وذلـك في معـرض حديثـه عـن طرقـه إلى الكلينـي، حيـث قـال:

((وأخبرنـا السـيّد الأجـل المرتـضى (رضي الله عنـه)، عـن أبي الحسـين

---

(١) أشـار الى تلامـذة الكلينـي ومـن روى عنـه واسـتقصاهم غـير واحـد ممـن كتـب عن كتـاب الـكافي ومنهـم لجنـة تحقيـق كتـاب الـكافي في دار الحديـث: ١/ ٦٤ ومـا بعدهـا.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠/ ٥ المشيخة.

(٣) **ينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق: ٥٦/ ٢٩٧ الرقم ٧١٢٦.**

(٤) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧٧ الرقم ١٠٢٦.

أحمد بن علي بن سعيد الكوفي، عن الكليني))[١].

الرّابع: أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، أبو الحسن القمّي.

من تلامذة الكليني وممّن كان في طبقة الشيخ الصّدوق (رحمه الله) وابن قولويه (طاب ثراه)، ومن أساتذة الشيخ المفيد (قدس سره) وابن الغضائري وابن عبدون.

الخامس: أحمد بن محمّد بن علي الكوفي.

ذكر الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله:

((أحمد بن علي الكوفي، يُكنّى أبا الحسين، روى عن الكليني، أخبرنا عنه علي بن الحسين الموسوي المرتضى))[٢].

السّادس: إسحاق بن الحسن بن بكران العَقراني، أبو الحسين، أو الحسن التمّار.

وهو من تلامذة الكليني ومن رواة الكافي من مصنّفه كما أشار إلى ذلك النّجاشي في ترجمته حيث قال:

((إسحاق بن الحسن بن بَكران، أبو الحسين العَقرائي التمّار، كثير السِّماع، ضعيف في مذهبه، رأيته بالكوفة وهو مجاور، وكان يروي كتاب الكليني عنه، وكان في هذا الوقت عُلواً، فلم أسمع منه شيئاً، له كتاب الردّ على الغُلاة، وكتاب نفي السّهو عن النّبي (صلى الله عليه وآله)، وكتاب

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٥ الرقم ٥٩١.

(٢) الطوسي، الرّجال: ص ٤١٤ الرقم ٥٩٨٩.

عدد الأئمّة))[١].

وأشار في موضع آخر إلى روايته للكافي عن مصنّفه كما في ترجمة الكليني[٢].

السّابع: جعفر بن محمّد بن قولويه (قدس سره).

(المتوفّى ٣٦٧ للهجرة)، صاحب كتاب كامل الزّيارات، من أجلّاء تلامذة الكليني، وقد روى عنه كثيراً في كاتب كامل الزّيارات، وكذلك كان تلميذاً لوالده (قدس سره) ومحمّد بن عبد الله بن جعفر الحِميري.

الثّامن: الحسن بن أحمد المؤدّب.

من مشايخ الصّدوق وتلامذة الكليني، صاحب الكافي، والشّاهد على تلمذته على الكليني ما ذكره الشيخ الصّدوق عن خمسة من مشايخه: ((كان الحسن بن أحمد المؤدّب واحداً منهم، قالوا: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني))[٣].

التّاسع: الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب.

من تلامذة الكليني ومشايخ الصّدوق كذلك، والشّاهد على ذلك ما ذكره الصّدوق في عيون الأخبار، قال:

((-حدّثنا- وحدثني بهذا الحديث محمد بن محمّد بن عصام

---

(١) النّجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص الرقم ١٧٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٧٨ الرقم ١٠٢٦.

(٣) الصدوق، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/ ١٨٧ ح١.

الكليني، وعلي بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق، وعلي بن عبد الله الورّاق، والحسن بن أحمد المؤدّب، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب (رضي الله عنهم)، قالوا: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني))[١].

العاشر: الحسين بن صالح بن شعيب الجوهري.

من تلامذة الكليني كما أشار إلى ذلك الشيخ الطوسي في أماليه، حيث قال: ((أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن علي بن محمد العلوي، حدّثنا الحسين بن صالح بن شعيب الجوهري، قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني))[٢].

الحادي عشر: عبد الله بن محمّد بن ذَكوان.

من العامّة ممّن رووا عن الكليني، كما أشار إلى ذلك ابن عساكر في ترجمة الكليني، كما تقدّمت[٣] حيث قال: ((روى عنه أبو سعد الكوفي، ..... وعبد الله بن محمّد بن ذَكوان))[٤].

وليس للرّجل أيّ حديثٍ في كتبنا، ولم يترجم له أصحابنا في كتب الرّجال والتراجم.

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٢٠٠ ح٢.

(٢) الطوسي، الأمالي: ص ٦٥٤ المجلس ٣٤ ح٥.

(٣) يراجع: ص٣٠.

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق: ٥٦/ ٢٩٧ الرقم ٧١٢٦.

الثّاني عشر: عبد الكريم بن عبد الله بن نضر، أبو الحسين البزّاز.

وهذا الرّجل من تلامذة الشيخ الكليني (طاب ثراه)، بل كان من رواة كتاب الكافي من مصنّفه، فقد كان من المصنّف (رحمه الله) في بغداد، وأخذ منه جميع أحاديثه ومصنّفاته، سِماعاً وإجازةً سنة(٣٢٧)للهجرة.

وهذا شاهد على ما ذكرناه غير مرّةٍ، من الفرق الواضح بين طرق تحمّل الرّواية والكتب عند المتقدّمين والمتأخّرين، وهو الّذي دعانا إلى عدم القبول بطريقة المتأخّرين في اعتبار الكتب والرّوايات القائمة على الوجادة، منضمّاً إليها الطرق والإجازات العامّة، التي تنتهي لإثبات عناوين الكتب والمصنّفات دون نسخةٍ خاصّةٍ منها، بخلاف طريقة المتقدّمين التي استمرّت إلى الشيخ الطوسي (طاب ثراه) (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة)، وهي الطريقة القائمة على السِّماع أو الاستماع، والتحديث، والإجازة، والمناولة، وغيرها من طرق تحمّل الرّواية التي فصّلنا الحديث فيها في مباحثنا الرجالية، فراجع[١].

مضافاً إلى ذلك، فإنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ذكره في معرض بيان طريقه إلى مروياته، عن محمّد بن يعقوب الكليني في مشيخة كتابه تهذيب الأحكام[٢]، وكذلك مشيخة كتابه الاستبصار[٣].

الثّالث عشر: علي بن أحمد بن محمّد بن عمران، أبو القاسم

(١) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ١/ ٣٦٣.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠/ ٢٧ ـ ٢٩ المشيخة.

(٣) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٤/ ٣١ المشيخة.

الدقّاق.

(المتوفّى سنة ٣٨١ للهجرة)، هذا الرّجل من مشايخ الصّدوق الّذين روى عنهم، عن محمّد بن يعقوب الكليني (طاب ثراه) (المتوفّى ٣٢٩ للهجرة)، كما يظهر ذلك في غير موردٍ، وفي أكثر من كتاب من كتب الصّدوق (رحمه الله)[١].

بل أكثر من ذلك، فقد روى الدقّاق هذا عن جملة من المشايخ، منهم حمزة بن القاسم العلوي، وأحمد بن محمّد بن يحيى بن زكريا القطّان، وغيرهم.

الرّابع عشر: علي بن محمّد الورّاق الرّازي.

هذا الرّجل من مشايخ الصّدوق (رحمه الله) (المتوفّى ٣٨١ للهجرة)، وقد روى عنه في أكثر من باب وكتاب، وعن جمع من المشايخ، كسعد بن عبد الله وغيره[٢].

كما روى علي بن عبد الله الورّاق، عن علي بن إبراهيم عن أبيه[٣].

وعدّه -كما قيل- المحقّق آغا بزرك الطهراني (قدس سره) (المتوفّى ١٣٨٩ للهجرة)، وكذلك سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) (المتوفّى ١٤١٣

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ١٥، علل الشرائع: ١/ ٣١، ١/ ١٦٠، ١/ ١٧٦ وغيرها من الموارد.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣/ ١١٢ ح ٣٤٣٢.

(٣) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ١٧/ ٢٠٥ ب: جواز قبول الولاية من قبل الجائر ح٨.

للهجرة)، من تلامذة الكليني[١].

ولكن بعد الرّجوع إلى كلمات سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره)، لم نجد ما يدلّ على تلك النّسبة، وبعد التتبّع بالمقدار المتاح في الكتب الرّوائية، لم نجد ما يدلّ على كونه من تلامذة الكليني، وممّن روى عنه، هذا من جانب الرّواية.

وأمّا من جانب الوثاقة في الحديث، فقد اُستدِل لوثاقة الرّجل بترحّم الشيخ الصدوق (قدس سره) وترضّيه عليه[٢].

ولكن قد تقدّم مفصلاً في حديثنا في ألفاظ التّوثيق في مختاراتنا الرّجالية[٣]، وقلنا أنّ الترحّم لا يدلّ على الوثاقة في الحديث بوجهٍ، بل غاية ما يدلّ عليه أنّ المُترحَم عليه هو مورد عناية المُترحِّم، وهو لفظ شائع بين المؤمنين والمسلمين بصورةٍ عامّةٍ؛ لإظهار مقدار العناية والاهتمام.

وأمّا الترضّي:

فقد اخترنا أنّه إنّما يدل على الوثاقة في الحديث من عدمه بناءً أو

---

(١) ينظر: الكليني، الكافي:١/ ٦٩ مقدمة التحقيق طبعة دار الحديث ، الطهراني، طبقات أعلام الشيعة: القرن الرابع: ص ٣١٥، الخوئي، معجم رجال الحديث: ٨/ ٦٢ الرقم ١٢٠٤٣.

(٢) ينظر: الصدوق، عيون اخبار الرضا: ١/ ٧ ، ٨٨ ، ١١٢، ٢/ ١٠ ، ٨٨ ، ١٤٩ ، ١٧٢ وغيرها.

(٣) ينظر: عادل هاشم، بحوث ألفاظ التّوثيق: ص ٥٧.

اعتماداً على من يترضّى، أي يكون للمُترضِّي مدخلية في دلالة الترضّي على الوثاقة في الحديث، لا على المُترضَّى عليه فقط.

وبالتّالي، فإذا صدر الترضّي عن مثل النّجاشي والشيخ الطوسي (قدّس سرّهما)، على سبيل المثال فنقبل دلالته على الوثاقة في الحديث، -طبعاً هذا مبني على استقراءٍ طويلٍ ذكرناه بتفصيله فيما تقدّم من مختاراتنا الرّجالية في ألفاظ التوثيق في باب دلالة الترضّي[1]-، وأمّا إذا صدر الترضّي عن مثل الشيخ الصدوق (رحمه الله) مثلاً أو الشيخ المفيد (طاب ثراه) فلا نقبل دلالته على الوثاقة في الحديث بنفس ما تقدّم من تفصيل.

والوجه في ذلك:

أنّ المتتبّع لسيرة الفريقين يجد أنّ الفريق الأوّل لا يترضّى إلّا على من هم في درجةٍ عاليةٍ من الوثاقة والجلالة، ـ ونعني بالفريق الأوّل الشيخ النّجاشي والشيخ الطوسي ـ كعمّار بن ياسر وسلمان الفارسي وأضرابهم، وبعد أن تتبّعنا ترضّيهم في مؤلفاتهم، لم نجدها تتجاوز أعداداً كبيرةً، بل هي قليلة جداً، وهذا يؤكّد المعنى الذي ذهبنا إليه، وهذا بخلاف الفريق الثاني كالشيخ الصدوق والشيخ المفيد (قدّس سرّهما)، فبعد التتبع لكتبهم وجدناهم يترضّون على المئات من الأشخاص، بل أكثر من ذلك ممن ليسوا في مقامٍ عالٍ أو درجةٍ رفيعةٍ؛ فلذلك لم نقبل دلالة ترضيهم على الوثاقة في الحديث.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ص٦٩.

ويمكن تفسير منشأ الترضّي عند الفريق الأوّل، وهو المنزلة العالية المستبطنة للوثاقة في الحديث وزيادة، ويمكن تفسير منشأ الترضّي عند الفريق الثّاني، بكونه من أجل إظهار كون المُترضّى عليه محل عطفٍ واهتمامٍ من قبل المترضّي، وهذا تابع لطبيعة وشخصية الأشخاص، فبعضهم يدقّق ويقف طويلاً قبل الترضّي، والبعض الآخر لا يقف طويلاً بل يترضّى سريعاً.

وقد لاحظنا هذا المنهج وهذه الطريقة حتّى عند معاصرينا، فقد رأينا بعض أساتذتنا يترحّمون على بعض أساتذتهم وزملائهم، بينما وجدنا بعض أساتذتنا يترضّون عليهم مع أنّهم نفس الأشخاص، وما هذا التفاوت والاختلاف إلّا من باب التفاوت والاختلاف في طبيعة وشخصية ونفسية المُترضّي، وإلّا فحال المُترضَى عليه وسيرته وسِماته وصفاته واحدةٌ، لا فرق فيها وهي مبذولة لكلا الفريقين وكلا الطرفين.

الخامس عشر: محمد بن إبراهيم النعماني .

صاحب كتاب الغيبة، المعروف بأبي زينب، روى النّعماني عن الكليني في كتاب الغيبة في غير مورد كما لاحظناه[1]، وأمّا روايته عنه في الكافي، فقد وقع في بعض نُسخ الكافي، بعد عنوان باب: فضل الولد في كتاب العقيقة، عبارة: ((أخبرنا أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم النعماني (رضي الله عنه) بهذا الكتاب في جملة كتاب الكافي عن أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني)) ومن الواضح أنّه من كلام أحد رواة كتاب الكافي

(١) ينظر: الحر العاملي، وسائل، الشيعة: ١٠/ ٥١٥ ب: الصوم المحرم ح ١٣٩٩٦.

عن النعماني، وقد ذكر قريب من ذلك العلامة المجلسي (طاب ثراه)[١].

وأمّا حال الرّجل من ناحية الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((محمّد بن إبراهيم، أبو عبد الله الكاتب، النعماني، المعروف بابن زينب، شيخ من أصحابنا، عظيم القدر، شريف المنزلة، صحيح العقيدة، كثير الحديث، قدم بغداد وخرج إلى الشّام ومات بها، له كتب منها:

كتاب الغيبة، كتاب الفرائض، كتاب الردّ على الإسماعيلية.

رأيت أبا الحسن محمد بن علي الشجاعي الكاتب يقرأ عليه كتاب الغيبة، تصنيف محمّد بن إبراهيم النعماني بمشهد العتيقة؛ لأنّه كان قرأه عليه، ووصّى لي ابنه أبو عبد الله الحسين بن محمّد الشجاعي بهذا الكتاب وبسائر كتبه، والنّسخة المقروءة عندي، وكان الوزير أبو القاسم، الحسين بن علي بن الحسين بن محمّد بن يوسف المغربي ابن بنته فاطمة بنت أبي عبد الله محمّد بن إبراهيم النّعماني (رحمهم الله)[٢].

السّادس عشر: محمّد بن أحمد بن عبد الله الصفواني.

كان الصفواني من رواة كتاب الكافي، والشّاهد على ذلك ما ورد في الكافي في جزئه الأوّل، في كتاب الحجّة في أنّ الأئمّة (عليهم السلام) لم يفعلوا شيئاً،

---

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٦/ ٢ كتاب العقيقة ب: فضل الولد الهامش رقم ١.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤ الرقم ١٠٤٣.

ولا يفعلون إلّا بعهد من الله عزّ وجلّ، حيث قال:

((وفِي نُسْخَةِ الصَّفْوَانِيِّ زِيَادَةٌ، عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيه، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَصَمِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهَّ الْبَزَّازِ، عَنْ حَرِيزٍ، قَالَ: قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ اللهَّ (عليه السلام):.....))[1].

وكتاب الكافي كان بنُسخٍ متعدّدةٍ وبروايات من جملة من الرّواة كالصفواني، والنعماني، وهارون بن موسى التلعكبري وغيره، كما تقدّمت الإشارة إليه، ومن الطبيعي أن تكون بين تلك النسخ المتعدّدة اختلافات سواءٌ أكانت تلك الاختلافات متمثلة بالزيادة، أو النقيصة، أو التصحيف، ونحو ذلك.

ومن ثمّ قام من تأخّر عن هؤلاء الرّواة، كالشيخ الصدوق (رحمه الله) (المتوفّى ٣٨١ للهجرة)، والشيخ المفيد (قدس سره) (المتوفّى ٤١٣ للهجرة) وغيره، للتصدي لعملية الجمع بين النسخ المتعددة لكتاب الكافي، ومن ثمّ قاموا بالإشارة إلى موارد الزيادات والتنبيه عليها.

ومن ضمن تلك الزيادات ما أشار إليه الصفواني، من رواية في المقام عن علي بن إبراهيم، عمّن روى عنه، وهذا جهد مهم وأساسي لتفادي مشاكل الاختلاف في النسخ والنقل، لما يشكله هذا الاختلاف من إرباك لدى الباحثين في الحديث والرواية، هذا من جانب الحديث.

وأمّا من جانب الوثاقة في الحديث:

---

(١) الكليني، الكافي: ١/ ٢٨٣ كتاب الحجة ب: أنّ الأئمّة (عليهم السلام) لم يفعلوا شيئاً ح٣.

فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن أحمد بن عبد الله بن قُضاعة بن صفوان بن مهران الجمال، مولى بني أسد، أبو عبد الله، شيخ الطائفة، ثقةٌ، فقيهٌ، فاضلٌ، وكانت له منزلة من السّلطان، كان من أصلها أنّه ناظر قاضي الموصل في الإمامة بين يدي ابن حمدان، فانتهى القول بينهما إلى أن قال للقاضي: تباهلني؟ فوعده إلى غد.

ثمّ حضروا فباهله، وجعل كفّه في كفّه، ثمّ قاما من المجلس، وكان القاضي يحضر دار الأمير ابن حمدان في كلّ يوم، فتأخّر ذلك اليوم ومن غَده، فقال الأمير: أعرفوا خبر القاضي، فعاد الرّسول فقال: إنّه منذ قام من موضع المباهلة حُمَّ، وانتفخت الكف الّتي مدّها للمباهلة، وقد اسودّت ثمّ مات من الغد، فانتشر لأبي عبد الله الصّفواني بهذا ذكرٌ في الملوك، وحظي منهم وكانت له منزلة.

وكانت له كتب منها: كتاب ثواب القرآن، كتاب الردّ على ابن رباح الممطور، كتاب الردّ على الواقفة، كتاب الغيبة وكشف الحيرة، كتاب الإمامة، كتاب الردّ على أهل الأهواء، كتاب في الطلاق الثلاث، كتاب الجامع في الفقه، كتاب أنس العالم وأدب المتعلّم، كتاب معرفة الفروض من كتاب يوم وليلة، كتاب غرر الأخبار ونوادر الآثار، كتاب التّصرف، أخبرني بجميع كتبه شيخي أبو العباس، أحمد بن علي بن نوح عنه))[1].

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٣٩٣ الرقم ١٠٥٠.

السّابع عشر: محمّد بن أحمد بن محمد بن سنان، أبو عيسى الزاهري.

كان من مشايخ الصدوق (رحمه الله)، كما يظهر ذلك من روايته عنه في غير موردٍ من كتبه[١].

وأمّا تلمذته عند الكليني وروايته عنه، فهي ظاهرةٌ من قول الصدوق (رحمه الله) في المشيخة:

((وما كان فيه عن محمّد بن يعقوب الكليني (رحمه الله تعالى)، فقد رويته عن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن محمّد بن موسى، ومحمد بن أحمد السناني (رضي الله عنهم)، عن محمّد بن يعقوب الكليني، وكذلك جميع كتاب الكافي، فقد رويته عنهم، عنه، عن رجاله))[٢]، هذا من جانب الرّواية.

وأمّا من جانب الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام)) بالقول:

((محمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان الزّاهري، يُكنّى أبا عيسى، نزيل الرّي، روى عن أبيه، عن جدّه محمّد بن سنان ، وروى عنه ابن

---

(١) ينظر: الصدوق، التوحيد: ص٢٠ ح٧، النوري، مستدرك الوسائل:٤/ ٨٨، ٩/ ١٥.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٥٣٤، المامقاني، تنقيح المقال: ٢/ ٧٣.

نوح وأبو المُفضّل))[١].

وذكر ابن داود في رجاله نقلاً عن ابن الغضائري، أنّ:

((نسبه وحديثه مضطربٌ))[٢].

ثمّ أنّه يقع الكلام في الاضطراب في النّسب المُشار إليه في كلام ابن الغضائري، فالظّاهر أنّه من جهة نسبة محمّد بن سنان أساساً فيها اضطراب، من باب كونه في الأصل (محمّد بن الحسن بن سنان)، كما أشار إلى ذلك النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة.

ثمّ أنّه توفّي أبوه وهو الحسن وهو طفل فنُسِب إلى جدّه سنان[٣]، فمن الطبيعي أن ينعكس ذلك على نسب حفيده محمّد بن أحمد، فيكون الأصل في اسمه (محمّد بن أحمد بن محمد بن الحسن بن سنان)، ولكن المذكور (محمّد بن أحمد بن محمد بن سنان).

وأمّا الحديث في وثاقته واعتبار مروياته:

فلم نجد وجهاً للقول بوثاقة الرّجل، لا عند المتقدّمين ولا عند المتأخّرين من أصحابنا بالمقدار الذي بحثنا فيه، إلّا ما يمكن أن يُقال من ترضي الصدوق (طاب ثراه) عليه في غير مورد، كما تقدم.

---

(١) الطوسي، الرّجال: ص ٤٤٧ الرقم ٦٣٥٢.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص١١٩ الرقم١٩٧، ابن داود، الرجال: ص٢٦٩ الرقم ٤٢٢.

(٣) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٢٨ الرقم ٨٨٨.

ولكن تقدّم الحديث مفصلاً أنّ الترضّي من الصدوق (طاب ثراه) لا يرقى إلى القول باعتبار روايات المُترضَّى عليه، فراجع[١].

مضافاً إلى ما ورد من كلمات الخدش فيه من قِبل ابن الغضائري، والإشارة إلى اضطراب حديثه.

فالنتيجة:

أنّ الرّجل لم يثبت له توثيق في الحديث.

نعم، لا بد من التعقيب على ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره)، في ترجمة الرّجل في رجاله من أنّه روى عنه ابن نوح وأبو المفضّل، فقد علّق على ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي، بالقول إنّ هذا:

((غير قابل للتصديق، فإنّ ابن نوح وأبا المفضل قد أدركهما النّجاشي وروى عن ابن نوح كثيراً، فكيف يمكن روايتهما عمّن أدرك الكاظم (عليه السلام) بواسطتين))[٢]؟!

ولنا تعليق في المقام حاصله:

أنّ هذا الكلام منه (قدس سره) مبنيٌ على لحاظ المفروض من الطبقات من الرّواة، فإنّه عادةً ما يكون عمر الطبقة بين خمس وثلاثين إلى أربعين سنة، كما تقدّم الحديث عنها مفصلاً في مبحث طبقات الرّواة

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث ألفاظ التّوثيق: ص٨٢.

(٢) الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٦/ ٢٣ الرقم ١٠١٦٧.

دراسة وتحليل، فراجع[١].

ولكن إذا لاحظنا أنّ محمد بن سنان توفّي سنة (٢٢٠)للهجرة، كما أشار إلى ذلك النجاشي[٢] وأنّ النجاشي وُلِد سنة (٣٧٢)، كما ذكر العلامة الحلّي (قدس سره) وتوفّي سنة(٤٥٠)للهجرة كما هو المعلوم.

وبالتّالي، فالفترة الممتدة بين (٢٢٠)للهجرة، إلى (٤٥٠)للهجرة، والبالغة (٢٣٠) عاماً بطبيعة أنّ أقصى ما يُقال في عمر الطبقة الروائية (٤٠)عاماً، فالفارق الذي يبقى ومقداره حوالي (٧٠)عاماً، هو الذي دعا سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) إلى عدم التصديق بذلك، وما ذكره ليس ببعيد.

ولكن من المعلوم أنّ هذا هو المفروض في طبقات، ولكنّ الواقع قد يختلف في موارد معينة، كما إذا تحمّل الرّاوي الرواية وهو صغير السن -كالعشرين مثلاً -وعَمَّر إلى أن وصل إلى المئة أو حتّى التسعين عاماً، كما حصل ذلك مع جمعٍ من الرّواة، فعندئذٍ تختلف الحسابات، ولكن على المفروض فالأمر كما أفاده (قدس سره)، خصوصاً بعد أن لم نعرف وفاة ابن محمّد بن سنان، أو حفيده، أو ولادة ابن نوح، فلاحظ.

ويعضد ذلك:

أنّ النجاشي (المتوفّى ٤٥٠ للهجرة) تتلمذ على يد هارون بن موسى التَلعكبري، الذي هو من تلامذة الشيخ الكليني (رحمه الله) (المتوفّى

(١) ينظر: عادل هاشم، طبقات الرواة دراسة وتحليل: ص ٣٣.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٣٢٨ الرقم ٨٨٨.

٣٢٩ للهجرة) وغيره من الأمثلة.

الثّامن عشر: الشيخ الصدوق، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه.

أمّا مسألة روايته عن الكليني، فقد اُستفيدت من ذكر الشيخ المفيد (قدس سره)، من أنّه ((أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه جميعاً، عن محمّد بن يعقوب الكليني))[١].

والمعروف أنّ الشيخ الصدوق (قدس سره) وُلِد في سنة (٣٠٦)للهجرة، وتوفّي عام (٣٨١)للهجرة، وأمّا الكليني (رحمه الله) فقد توفّي كما تقدّم عام (٣٢٩)للهجرة، فلذلك يمكن أن يروي عنه الكليني مباشرة، هذا من جانب.

وأمّا من جانب وثاقة الشيخ الصدوق في الحديث:

فلا حاجة إلى الحديث عنها، بعد أن كان لقبه الصدوق، فقد اتفق الخاصّة على وثاقته، وأشاد به العامّة في كلماتهم، كما هو ظاهر كلمات الذّهبي بوصفه: ((ابن بابويه، رئيس الإمامية))[٢]، والزّركلي حيث قال: ((محدّثٌ إماميٌ كبيرٌ، لم يُرَ في القمّيين مثله))[٣].

---

(١) المفيد، تحريم ذبائح أهل الكتاب: ص ٢٧.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤ الرقم ٢١٢.

(٣) الزركلي، الأعلام: ٦/ ٢٧٤.

التاسع عشر: محمّد بن محمد بن عصام الكليني.

من مشايخ الصدوق ومن كُلين، كما هو واضح، وأمّا روايته عن الكليني فقد ذكرها الشيخ الصدوق (طاب ثراه)، حيث قال:

((وما كان فيه محمد بن يعقوب الكليني (رحمه الله) فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن موسى، ومحمد بن أحمد السناني (رضي الله عنهم)، عن محمد بن يعقوب الكليني، وكذلك جميع كتاب الكافي فقد رويته عنهم عنه))[1]، هذا من ناحية الرّواية.

وأمّا من ناحية اعتبار الحديث:

فلم نجد للرّجل ما يمكن أن يُستكشف من خلاله حسن حاله ووثاقته في الحديث، إلّا ترضّي الصدوق (طاب ثراه) عليه في غير موردٍ كما تقدّم، ولكن قد ذكرنا أنّ المختار -وهو الصحيح- عدم دلالة ترضي الصدوق (طاب ثراه) على وثاقة المُترضَى عليه في الحديث، على تفصيلٍ تقدّم، فراجع[2].

العشرون: محمّد بن موسى المتوكّل.

الرّجل من مشايخ الصدوق (طاب ثراه) الذين يروي عنهم في غير موردٍ، كما في العيون في باب ترتيب الكتاب، حيث قال:

((عن محمد بن موسى المتوكل، والحسين بن إبراهيم وعلي بن عبد

---

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٥٣٤.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث ألفاظ التّوثيق: ص٨٢.

الله وغيرهم، عن الكليني، عن علي بن إبراهيم العلوي، عن موسى بن محمّد المحاربي، عن رجل ذكر اسمه، قال: استنشد المأمون الرّضا (عليه السلام) بعض الأشعار، .....))[١]، وغيرها من الموارد[٢]، هذا من جانب الرّواية.

وأمّا من جانب وثاقة الرّجل في الحديث:

فلم يترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة؛ ولعلّه من جهة أنّه لم يكن صاحب كتاب أو مصنّف، ومع ذلك فقد تعرّض الشيخ الطوسي لترجمته في رجاله في (باب من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام))، بالقول: ((روى عن عبد الله بن جعفر الحميري، وروى عنه ابن بابويه))[٣].

وعليه، فلا وجه للقول بوثاقته، ومع ذلك فقد وثّقه العلامة الحلّي (طاب ثراه) صريحاً في خلاصة الأقوال، وأدرجه في ضمن القسم الأوّل من كتابه المخصص لذكر من يُعتمد عليهم[٤]، وكذلك فعل ابن داود في رجاله[٥]، ولم يذكروا مستندهم في التوثيق، والظّاهر كونه من جهة

(١) النوري، مستدرك الوسائل: ٨/ ٤٣٥.

(٢) ينظر: الصدوق، الأمالي: ص ٧٨٤ المجلس ٩٧ ح١، كمال الدين: ص ٦٧٥ ح٣١، عيون أخبار الرضا: ٢/ ١٨٧ ح١.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٤٣٧ الرقم ٦٢٥٣.

(٤) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٢٥١ الرقم ٨٥٧.

(٥) ينظر: ابن داود، الرّجال: ص ٢٠٨ الرقم ١٥١٣.

ترضّي الصدوق (رحمه الله) عليه، كما تقدّمت الإشارة إليه.

ولكن تقدّم الحديث عن دلالة الترضّي على وثاقة المُترضَى عليه، وقلنا: أنّ الصحيح -وهو المختار- عدم دلالة ترضّي الصدوق على وثاقة المُترضَى عليه واعتبار مروياته.

نعم، يبقى ترضّي مثل الصدوق قرينة تحمل قيمةً احتماليةً معينةً تحتاج إلى ما يعضدها في بناء الاطمئنان بوثاقة الرّاوي واعتبار مروياته، ولا قرينة في الرّجل تساعد على ذلك، بل أنّ هناك قرينة على روايته لبعض الغرائب غير المقبولة، بل خلاف إجماع الطائفة الحقّة، كما ورد عنه في باب من شاهد القائم (عليه السلام) من الإكمال في خبره التّاسع عشر، فقد روى فيه عنه جزءاً مشتملاً على وجود أخٍ له (عليه السلام)، مسمى بموسى غائب معه (عليه السلام)[1]، وغيرها ممّا ظاهرها الوضع وعدم الصحّة.

الحادي والعشرون: هارون بن موسى التَلعكبري.

أمّا رواية الرّجل عن الكليني فقد أشير إليها في جملة من الموارد، فقد روى كتاب الكافي عن الكليني، كما في مشيخة التهذيب والاستبصار[2].

وكذلك الشيخ الطوسي أشار إلى أنّه قد وقع هارون بن موسى التَلعكبري في طريقه لكتاب الكافي قراءةً في أكثر كتبه[3]، بل أكثر من

(١) ينظر: التستري، قاموس الرّجال: ٩/ ٦١٢ الرقم ٧٣١٧.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠/ ١٣ المشيخة، الاستبصار: ٤/ ٣٠٠ المشيخة.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٠ ـ ٢١١ الرقم ٦٠٢.

ذلك، فقد روى عن الكليني في كتب أخرى[١]، هذا من ناحية الرّواية.

وأمّا من ناحية الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((هارون بن موسى بن أحمد بن سعيد بن سعيد أبو محمّد التلعكبري من بني شيبان، كان وجهاً في أصحابنا، ثقةً، معتمداً، لا يُطعن عليه، له كتب منها كتاب الجوامع في علم الدّين، كنت أحضر في داره مع ابنه أبي جعفر والناس يقرأون عليه))[٢].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي (رحمه الله) في رجاله، في (باب من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام))، بالقول:

((هارون بن موسى التَلعكبري، يُكنّى أبا محمّد، جليل القدر، عظيم المنزلة، واسع الرّواية، عديم النظير، ثقةٌ، روى جميع الأصول والمصنفات، مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، أخبرنا عنه جماعة من أصحابنا))[٣].

الثاني والعشرون: أبو الحسن بن داود.

أمّا مسألة تلمذته على يد الكليني وروايته عنه، فقد ذكر النّجاشي

---

(١) ينظر: القمي، كفاية الأثر: ص ٦١، الشريف الرضي، خصائص الأئمّة (عليهم السلام): ص ٦٤.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٤٣٩ الرقم ١١٨٤.

(٣) الطوسي، الرّجال: ص ٤٤٩ الرقم ٦٣٨٦.

في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمّي ذلك، والوجه في ذلك أنّ الرّجل قد وقع في طريق النّجاشي في رواية كتب أحمد بن محمّد بن عيسى عنه، حيث قال: ((قال لي أبو العباس، أحمد بن علي بن نوح: أخبرنا أبو الحسن بن داود، عن محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، ومحمّد بن يحيى، وعلي بن محمد بن جعفر، وداود بن كَورة، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن عيسى بكتبه))[١].

وقد تتبّعنا طبيعة علاقة النّجاشي بأبي الحسن بن داود في كلّ كتاب الفهرست ـ أي فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنّجاشي ـ، فظهر لنا نقله عنه كثيراً، خصوصاً عن طريق شيخه ابن نوح، منها:

١ - ما نقله في ترجمة الحسن بن علي بن فضّال[٢].

٢ - ما نقله في ترجمة الحسن بن الطيّب بن حمزة الشجاعي[٣].

٣ ـ ما نقله في ترجمة الحسن بن الجَهم بن بُكير بن أعيُن الشيباني[٤].

٤ ـ ما نقله في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري[٥].

٥ ـ ما نقله في ترجمة أحمد بن محمّد بن عمّار، أبي علي الكوفي[٦].

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٨٢ ـ ٨٣ الرقم ١٩٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ص ٣٥ الرقم ٧٢.

(٣)ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٥ الرقم ٨٩.

(٤)ينظر: المصدر نفسه: ص ٥٠ الرقم ١٠٩.

(٥)ينظر: المصدر نفسه: ص ٨٢ الرقم ١٩٨.

(٦)ينظر: المصدر نفسه: ص ٩٥ الرقم ٢٣٦.

٦ ـ ما نقله في ترجمة داود بن سليمان القرشي[١].

٧ ـ ما نقله في ترجمة سعيد بن عبد الرّحمن، وقيل ابن عبد الله الأعرج السّمان، أبو عبد الله التيّمي[٢].

٨- ما نقله في ترجمة سلامة بن محمّد بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي الأكرم، أبي الحسن الأرزي[٣].

٩ ـ ما نقله في ترجمة القاسم بن هشام اللُؤلُؤي[٤].

١٠ ـ ما نقله في ترجمة محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون الأسدي، أبي الحسين الكوفي[٥].

١١ ـ ما نقله في ترجمة محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن إسماعيل الكاتب، الذي يُعرف بابن أبي الثّلج[٦].

١٢ ـ ما نقله في ترجمة يزيد بن خليفة الحارثي[٧]، هذا من جانب الرّواية.

---

(١)ينظر: المصدر نفسه: ص ٥٧ الرقم ٤١٣.

(٢)ينظر: المصدر نفسه: ص ١٨١ الرقم ٤٧٧.

(٣)ينظر: المصدر السابق: ص ١٩٢ الرقم ٥١٤.

(٤)ينظر: المصدر نفسه: ص ٣١٦ الرقم ٨٦٨.

(٥)ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٧٣ الرقم ١٠٢٠.

(٦)ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٨٢ الرقم ١٠٣٧.

(٧)ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٥٢ الرقم ١٢٢٤.

وأمّا من جانب الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((محمّد بن أحمد بن داود بن علي، أبو الحسن، شيخ هذه الطائفة وعالمها، وشيخ القمّيين في وقته وفقيههم، حكى أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله: أنّه لم يرَ أحداً أحفظ منه، ولا أفقه ولا أعرف بالحديث.

وأمّه أخت سلامة بن محمّد الأرزني، ورد بغداد فأقام بها، وحدّث وصنّف كتباً، منها:

كتاب المَزار، كتاب الذخائر، كتاب البيان عن حقيقة الصّيام، كتاب الردّ على المظهر الرخصة في المسكر، كتاب الممدوحين والمذمومين، كتاب الرّسالة في عمل السلطان، كتاب العلل، كتاب في عمل شهر رمضان، كتاب صلوات الفرج وأدعيتها، كتاب السّبحة، كتاب الحديثين المختلفين، كتاب الردّ على ابن قولويه في الصّيام.

حدّثنا جماعة من أصحابنا (رحمهم الله تعالى) عنه بكتبه، منهم أبو العباس بن نوح، ومحمّد بن محمّد، والحسين بن عبيد الله في آخرين، ومات أبو الحسن بن داود سنة ثمان وستين وثلاثمائة، ودُفِن بمقابر قريش))[1].

وقد ترجم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) (المتوفّى ٧٢٦ للهجرة) في خلاصة الأقوال في معرفة الرّجال، بالقول:

---

(١) المصدر السابق: ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥ الرقم ١٠٤٥.

((محمّد بن أحمد بن داود بن علي أبو الحسن، شيخ هذه الطائفة وعالمها، وشيخ القمّيين في وقته وفقيههم، حكى أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله: أنّه لم يرَ أحداً أحفظ منه، ولا أفقه ولا أعرف بالحديث، وأمّه أخت سلامة بن محمّد الأرزني، بالرّاء المتقدّمة على الزّاي والنون قبل الياء، ورد بغداد وأقام بها، ومات أبو الحسن بن داود سنة ثمان وستين وثلاثمائة، ودُفِن بمقابر قريش))[١].

الثّالث والعشرون: أبو غالب الزّراري.

أمّا روايته عن الكليني وتلمذته عليه، فهي تظهر من كلمات أبي غالب الزّراري نفسه، في رسالته بعدما اخترنا ثبوت نسبتها إليه، فقد ذكر في معرض حديثه عن ثبت الكتب، وفهرسته الذي يرويه، قال:

((وجميع كتاب الكافي تصنيف أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني روايتي عنه، بعضه قراءةً وبعضه إجازةً))[٢].

ويؤيّد ذلك:

ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة)، من أنّه ((أخبرنا الحسين بن عبيد الله قراءة عليه أكثر كتبه من (الكافي) عن جماعة، منهم أبو غالب أحمد بن محمد الزّراري))[٣].

---

(١) العلامة الحليّ: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص ٢٦٧ الرقم١٦٢.

(٢) الزراري، رسالة أبي غالب: ص ١٧٦.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٢١١ الرقم ٦٠٢.

وإلى ذلك أشار المحدّث النوري في خاتمة مستدركه، من أنّ الرّجل يُعد ممّن تلقوا كتاب الكافي عن مصنّفه، ورووه عنه، واستنسخوه ونشروه[١]، هذا من جانب الرّواية.

وأمّا من جانب الوثاقة في الحديث:

فالرّجل أحمد بن محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجَهم بن بُكير بن أعين بن سُنسُن، أبو غالب الزّراري.

قال عنه النّجاشي: ((بأنّه شيخ العصابة في زمنه، ووجههم))[٢].

وقال عنه الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بأنّه:

((شيخ أصحابنا في عصره، وأستاذهم، وثقتهم))[٣].

وقد تقدّم الحديث مفصلاً عن حال الرّجل، في مبحث رسالة أبي غالب الزّراري، وتقدمت الإشارة إلى علو مرتبته ووثاقته، فراجع[٤].

الرّابع والعشرون: أبو المفضّل الشيباني.

أمّا روايته عن الكليني الكافي، فقد صرّح بذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) في ترجمة محمّد بن يعقوب الكليني في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، حيث قال: ((وأخبرنا الحسين بن عبيد الله قراءةً عليه أكثر

---

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٣/ ٤٧١.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٨٤ الرقم ٢٠١.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٧٨ الرقم ٩٤.

(٤) ينظر: عادل هاشم، رسالة أبي غالب الزّراري دراسة وتحليل: ص١٢.

كتبه من الكافي، عن جماعة، منهم أبو غالب أحمد بن محمد الزّراري، وأبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، وأبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الصّيمري، والمعروف بابن أبي رافع، وأبو محمّد هارون بن موسى التَلعكبري، وأبو المفضّل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني كلّهم، عن محمّد بن يعقوب))[1]، هذا من جانب الرّواية.

والرّجل روى كذلك عن رجاء العَبرتائي بن يحيى، كما ذكر الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله[2]، وكذلك روى كتاب عبد العظيم بن عبد الله العلوي الحسيني، كما أشار إلى الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم[3]، هذا من ناحية الرّواية.

وأمّا من ناحية الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عبيد الله بن البهلول بن همّام بن المطلب بن همّام بن بحر بن مطر بن مرّة الصغرى بن همّام بن مرّة بن شيبان، أبو المفضل. كان سافر في طلب الحديث عمره، أصله كوفي، وكان أول أمره ثبتاً ثمّ خلّط، ورأيت جلّ أصحابنا يغمزونه ويضعّفونه، له كتب كثيرة منها:

كتاب شرف التربة، كتاب مزار أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب مزار

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١١ الرقم ٦٠٢.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٨٧ الرقم ٥٦٩٥.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٣ الرقم ٥٤٨.

الحسين (عليه السلام)، كتاب فضائل العبّاس بن عبد المطلب، كتاب الدعاء، كتاب من روى حديث غدير خم، كتاب رسالة في التقية والإذاعة، كتاب من روى عن زيد بن علي بن الحسين، كتاب فضائل زيد (عليه السلام)، كتاب الشّافي في علوم الزيدية، كتاب أخبار أبي حنيفة، كتاب القلم، رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً، ثمّ توقّفت عن الرّواية عنه إلّا بواسطة بيني وبينه))[1].

وترجم له ابن الغضائري بالقول:

((محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عبد المطلب الشيباني، أبو المفضّل، وضّاع، كثير المناكير، رأيت كتبه وفيها الأسانيد من دون المتون، والمتون من دون الأسانيد، وأرى ترك ما ينفرد به))[2].

وهذا تحليلٌ دقيقٌ من ابن الغضائري، وشاهد لما ذكرناه عنه غير مرّةً، من أنّ الرّجل من نقّاد الأخبار والحديث للرّجال، وله منهجٌ علميٌ دقيقٌ في تحقيق أحوال الرّجال، ولعلّه ينفرد بذلك المنهج، فقلّما نجد أهل الرّجال يستعملون تعبيراته الدقيقة في حقّ الرّواة، وما تضمّه كتبهم ومصنفاتهم وأشعارهم من أفكار عقائدية وفقهية.

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، في (باب من لم يروِ عن واحد من الأئمّة (عليهم السلام)) بالقول:

((محمّد بن عبد الله بن المطلب الشيباني، أبو الفضل، كثير الرّواية،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٩٦ الرقم ١٠٥٩.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٨ ـ ٩٩ الرقم ١٤٩.

إلّا أنّه ضعّفه قوم، أخبرنا عنه جماعة))[١].

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((كثير الرّواية، حسن الحفظ، غير أنّه ضعّفه جماعة من أصحابنا))[٢].

وترجم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) (المتوفّى ٧٢٦ للهجرة)، بالقول:

((كثير للرّواية، حسن الحفظ، ضعّفه جماعة من أصحابنا، وقال ابن الغضائري: أنّه وضّاع، كثير المناكير، رأيت كتبه وفيها الأسانيد من دون المتون، والمتون من دون الأسانيد، وأرى ترك ما ينفرد به))[٣].

ولذلك أدرجه في القسم الثّاني في ذكر الضعفاء، ومن لا يعتمد على مروياته، وكذلك ترجم له ابن داود بمثل ما ذكره العلامة الحلّي (طاب ثراه)[٤].

فالنتيجة:

أنّه لا وجه للقول بوثاقة الرّجل، كما ذهب إلى ذلك البعض[٥]، بل كلمات الأعلام صريحة في ضعف الرّجل والخدش فيه.

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٤٧ الرقم ٦٣٠٦.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٦ الرقم ٦١٠.

(٣) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: صفحة ٣٩٧: رقم ١٦٠١.

(٤) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ٣٠٨ الرقم ٤٦٣.

(٥) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٧٤ مقدمة تحقيق طبعة دار الحديث.

ثمّ أنّ الرّجل -على ما ذُكِر- توفّي سنة (٣٨٧)للهجرة[١]، وقد أدركه النّجاشي شيخاً، ولكن الظاهر انّ الشيخ الطوسي لم يدركه، ولعلّه من جهة قدومه إلى بغداد حوالي سنة (٤٠٨)للهجرة، وهو ابن ثلاثة وعشرين عاماً، حيث وُلِد عام (٣٨٥) للهجرة بخراسان، بخلاف النجاشي المولود سنة (٣٧٢) للهجرة، كما عن العلامة الحلّي (قدس سره)، وهذه سِمةٌ واضحةٌ عند النجاشي، فقد أدرك جمعاً من المشايخ وروى عنهم وتتلمذ لديهم، لم يُكتب للشيخ الطوسي الرّواية عنهم ولا التلمذة على أيديهم، وقد أشرنا إلى جملة منهم في الأبحاث المتقدّمة.

نعم، لا بد من الإشارة إلى مسألةٍ وهي:

أنّ النجاشي ذكر في ترجمة الشلمغاني -بعد سرد كتب الشَلمغاني- في فهرست أسماء مصنفي الشيعة:

((التكليف، ورسالة إلى أبي همّام ..... قال: أبو الفرج، محمد بن علي الكاتب القنائي، قال لنا أبو الفضل محمّد بن عبد الله بن المطلب: حدّثنا أبو جعفر محمد بن علي الشَلمغاني في استتاره بمعلثايا[٢] بكتبه))[٣].

وقد أُشير في جملة من المصادر التاريخية إلى أنّ الشلمغاني قُتِل

---

(١) ينظر: محمد حسين الحسيني الجلالي، فهرست التراث: ١/ ٣٦٠.

(٢) معلثايا: بالفتح ثم السكون، وبالثاء المثلثة، وياء: بليد له ذكر في الاخبار المتأخرة قرب جزيرة ابن عمر من نواحي الموصل. الحموي، معجم البلدان: ٥/ ١٥٨.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧٩ الرقم ١٠٢٩.

وصُلِب في سنة (٣٢٣) للهجرة، أو سنة (٣٢٢) للهجرة [١]، أي في عصر السفير الحسين بن روح النوبختي (رضي الله عنه) (المتوفّى سنة ٣٢٦ للهجرة)، وذلك بعد أن انحرف بعد استقامته عن الجادة، وظهرت منه الآراء الفاسدة والغريبة كالحلول، وأنّ الله (سبحانه وتعالى) يحلّ في كلّ شيء بما يحتمله، وأنّه تعالى يحلّ في الأنبياء (عليهم السلام)، بل قيل أنّه أدعى الألوهية، ودعا إلى ترك الواجبات الشرعية كالصّوم والصّلاة ونحوها، بل وغيرها من الآراء الفاسدة، كما أشار إلى ذلك الخاصّة والعامّة [٢].

فظهرت بحقّه التوقيعات الشريفة، فأخذه سلطان بغداد في ذلك الوقت فقتله وصلبه، بعدما ظهر منه الانحراف الشديد جداً.

وبذلك ينتهي الحديث عن مشايخ الكليني وتلامذته، ومن الله نستمد العون والتوفيق.

---

(١) ينظر: البغدادي، إيضاح المكنون: ٢/ ١٩٧، الطهراني، الذريعة: ٢/ ٥٧، ٢/ ١٨، ٣/ ٥٧.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧٨ الرقم ١٠٢٩، الطوسي، الرجال: ص ٤٤٨ الرقم ٦٣٦٤، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٤ الرقم ٦٢٧، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٤/ ٥٥٤، ابن النديم، الفهرست: ص ١٦٤.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

القرآن الكريم

١. اختيـار معرفـة الرجـال: الطوسي، أبو جعفـر محمد بن الحسـن (ت: ٤٦٠ هــ)، سـنة الطبـع : ١٤٠٤ .، المطبعـة : بعثت – قـم، الناشر : مؤسسـة آل البيـت عليهم السـلام لإحيـاء التراث

٢. اختيـار معرفـة الرجـال: الطوسي، أبو جعفـر محمد بن الحسـن (ت: ٤٦٠ هــ)، تحقيـق: محمـد تقي الميبـدي والسـيد ابو الفضـل الموسـويان، الطبعة الاولى: ١٣٨٢ هــ، الناشر: مؤسسـة الطباعة والنشر التابعـة لوزارة الثقافة والارشاد الاسـلامي- طهران

٣. الاسـتبصار: الطـوسي، أبو جعفر محمد بـن الحسـن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : تحقيق وتعليق : السـيد حسـن الموسـوي الخرسـان. الطبعة : الرابعة. سنة الطبـع : ١٣٦٣ ش المطبعـة : خورشـيد ، النـاشر: دار الكتـب الإسـلامية – طهران.

٤. الأعـلام: الـزركلي، خـير الديـن بـن محمود بـن محمد بـن علي بـن فارس، الـزركلي الدمشـقي (ت ١٣٩٦ هــ)، الطبعة : الخامسـة، سـنة الطبع : أيار - مايـو ١٩٨٠، النـاشر : دار العلـم للملايـين - بـيروت - لبنان ،

٥. الإكـمال في رفـع الإرتيـاب عـن المؤتلـف والمختلـف في الأسـماء والكنـى والأنسـاب: ابـن ماكـولا، أبـو نـصر عـلي بـن الوزيـر أبي القاسـم هبة الله بـن عـلي (ت ٤٧٥ هــ) ، الطبعـة : الأولى، ٢٠٠٣م، النـاشر : دار إحيـاء

الـتراث العربي
٦. الأمـالي: الصـدوق، ابـو جعفر محمد بـن علي بـن بابويه القمـي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق : قسـم الدراسـات الإسـلامية – مؤسسـة البعثة – قم، الطبعة : الأولى، سـنة الطبـع : ١٤١٧، النـاشر : مركز الطباعة والنشر في مؤسسـة البعثة
٧. الأمـالي: الطـوسي، أبـو جعفر محمد بـن الحسـن (ت: ٤٦٠ هــ)، تحقيق : قسـم الدراسـات الإسـلامية – مؤسسـة البعثة الطبعة : الأولى سـنة الطبع : ١٤١٤، النـاشر : دار الثقافـة للطباعـة والنـشر والتوزيع – قم.
٨. ايضـاح الاشـتباه: الحـلي، الحسـن بن يوسـف بن علي بـن محمد بـن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق : الشـيخ محمد الحسـون، الطبعة : الأولى، سـنة الطبع : شـوال المكـرم ١٤١١هــ، النـاشر : مؤسسـة النـشر الإسـلامي التابعـة لجماعة المدرسـين بقـم المشرفة
٩. إيضـاح المكنـون: البغدادي، إسـماعيل باشـا بن محمـد أمين بن مير سـليم البابـاني (ت ١٩٢٠ م/ ١٣٣٩ هــ)، تحقيق : تصحيح : محمد شرف الدين يالتقايـا ، رفعـت بيلگـه الكليـسي، النـاشر : دار إحيـاء الـتراث العـربي – بـيروت – لبنان
١٠. بحـار الأنـوار الجامعـة لدرر اخبـار الائمة الاطهـار: المجلـسي، محمد باقر بـن محمـد تقـي (ت ١١١٠ هــ) الطبعة : الثانيـة المصححة.، سـنة الطبع : ١٩٨٣ م النـاشر : مؤسسـة الوفاء – بـيروت – لبنان.
١١. بحـوث رجاليـة في تفسـير القمـي: الشـيخ عـادل هاشـم، (معـاصر)، (مخطـوط).

١٢. بحـوث في الفـاظ التوثيق: الشـيخ عادل هاشـم، (معـاصر) الطبعة الأولى سـنة الطبـع: ٢٠٢٢م، المطبعـة: مطبعـة الصـادق عليه السلام النـاشر: مؤسسـة الصـادق للطباعـة والنشر

١٣. بحـوث في الكتـب الأربعـة: الشـيخ عـادل هاشـم، (معـاصر) الطبعـة الأولى.، سـنة الطبـع: ٢٠٢٢م.، المطبعـة: مطبعـة الصـادق عليه السلام. ، الناشر: مؤسسـة الصـادق للطباعـة والنـشر.

١٤. تـاج العـروس مـن جواهـر القامـوس: الزبيـدي، محمـد بـن محمـد بـن محمـد بـن عبـد الـرزاق (ت ١٢٠٥ هــ) تحقيـق : علي شـيري سـنة الطبع :، ١٩٩٤م، المطبعـة : دار الفكـر - بـيروت، النـاشر : دار الفكـر للطباعـة والنـشر والتوزيـع – بـيروت.

١٥. تاريـخ أبي الفداء(المختـصر في أخبـار البشر): أبو الفداء، إسـماعيل بن علي بـن محمود بـن محمد(ت٧٣٢هــ)، المطبعـة : شركة عـلاء الديـن للطباعة والتجليـد، النـاشر : دار المعرفـة للطباعـة والنشر - بـيروت – لبنان

١٦. تاريـخ الإسـلام: الذهبـي، أبـو عبـد الله شـمس الديـن محمـد بـن أحمـد بـن عثـمان بن قايـماز (ت٧٤٨هــ)، تحقيـق: د. عمـر عبد السـلام تدمرى الطبعـة : الأولى سـنة الطبـع : ١٤٠٧ - ١٩٨٧م المطبعـة : لبنـان/ بيروت - دار الكتـاب العـربي النـاشر : دار الكتـاب العـربي.

١٧. التاريـخ الكبـير: البخاري، محمد بن إسـماعيل بن إبراهيـم (ت ٢٥٦هـ)، الطبعـة: دائـرة المعـارف العثمانية، حيدر آبـاد - الدكن، طبع تحـت مراقبة: محمـد عبـد المعيد خان

١٨. تاريـخ بغـداد، الخطيـب البغدادي: أحمـد بن علي (ت ٤٦٣ هــ) ، تحقيق :

دراسـة وتحقيـق : مصطفى عبد القادر عطـا . الطبعة : الأولى سـنة الطبع : ١٤١٧ - ١٩٩٧ م النـاشر : دار الكتـب العلميـة - بيروت - لبنان.

١٩. تاريـخ مدينـة دمشـق: ابـن عسـاكر، أبـو القاسـم علي بن الحسـن بـن هبة الله (ت٥٧١ هــ) تحقيق : علي شـيري، سـنة الطبـع : ١٤١٥، المطبعة : دار الفكـر للطباعـة والنـشر والتوزيـع - بيروت - لبنـان، النـاشر : دار الفكر للطباعـة والنـشر والتوزيع - بـيروت - لبنان.

٢٠. تأسـيس الشـيعة لعلـوم الإسـلام: الصـدر، السـيد حسـن بـن هـادي بن محمـد عـلي (ت ١٣٥٤ هــ).، طبـع بأمـر نجلـه السـيد الصـدر، النـاشر: شركـة النـشر والطباعـة العراقيـة (بغـداد)، تاريـخ الإصـدار: ١٩٥١م ١٣٧٠هـ

٢١. تحريـم ذبائـح أهـل الكتـاب: المفيـد، أبـو عبـد الله محمـد بـن محمـد بـن النعـمان (ت ٤١٣ هــ)، تحقيـق : الشـيخ مهـدي نجـف، الطبعـة : الثانية، سـنة الطبـع : ١٤١٤هــ - ١٩٩٣ م، النـاشر : دار المفيـد للطباعـة والنشر والتوزيـع - بـيروت - لبنـان

٢٢. تفسـير القمـي، القمـي علي بـن إبراهيـم (ت ٣٢٩ هــ) تحقيـق : تصحيح وتعليـق وتقديم : السـيد طيب الموسـوي الجزائـري الطبعة : الثالثة. سـنة الطبـع : صفـر ١٤٠٤ النـاشر : مؤسسـة دار الكتـاب للطباعـة والنـشر - قـم - ايران.

٢٣. تنقيـح المقـال في علـم الرجـال: المامقاني، عبد الله محمّد حسـن بـن عبد الله (ت ١٣٥١هــ)، طبعة حجرية.

٢٤. تنقيـح المقـال في علـم الرجـال: المامقاني، عبد الله محمّد حسـن بـن عبد الله

(ت ١٣٥١ هـ)، تحقيق واستدراك: الشيخ محيي الدين المامقاني، الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ.، الناشر: مؤسسة ال البيت لإحياء التراث

٢٥. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة : الثالثة. سنة الطبع : ١٣٦٤ ش. المطبعة : خورشيد، الناشر : دار الكتب الإسلامية – طهران.

٢٦. التوحيد:، الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق : تصحيح وتعليق : السيد هاشم الحسيني الطهراني، الناشر : منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

٢٧. الجرح والتعديل: الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت ٣٢٧ هـ)، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٣٧١هـ - ١٩٥٢ م، المطبعة : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٨. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث طبعة : الأولى. سنة الطبع : رجب ١٤١٥ .، المطبعة : ستارة – قم، الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم – ايران.

٢٩. خصائص الأئمّة (عليهم السلام):الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى (ت ٤٠٦ هـ)، تحقيق : محمد هادي الأميني، سنة الطبع : ربيع الثاني ١٤٠٦هـ، الناشر : مجمع البحوث الإسلامية - الآستانة الرضوية المقدسة - مشهد – إيران.

٣٠. خلاصة الأقوال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ) ، تحقيق : الشيخ جواد القيومي الطبعة : الأولى.، سنة الطبع : عيد الغدير ١٤١٧.، المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.

٣١. الدروع الواقية: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر(ت ٦٦٤ هـ)، تحقيق : مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : محرم ١٤١٤هـ، المطبعة : ياران - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث – قم.

٣٢. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرگ الطهراني، محمد محسن بن علي بن محمد رضا النجفي (ت ١٣٨٩ هـ)، الطبعة : الثالثة ، سنة الطبع : ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م، الناشر : دار الأضواء - بيروت – لبنان

٣٣. رجال الطوسي دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم، (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

٣٤. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق : السيد محمد رضا الجلالي الطبعة : الأولى. سنة الطبع : ١٤٢٢ ، المطبعة : سرور. الناشر : دار الحديث.

٣٥. الرجال: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق وتقديم : السيد محمد صادق آل بحر العلوم.، سنة الطبع : ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م، الناشر : منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

٣٦. الرجـال: الطـوسي، أبـو جعفـر محمد بـن الحسـن (ت: ٤٦٠ هــ) تحقيق : جـواد القيومـي الإصفهاني، الطبعة : الأولى. سـنة الطبـع : رمضان المبارك ١٤١٥، النـاشر : مؤسسـة النـشر الإسـلامي التابعة لجماعة المدرسـين بقم المشرفة.

٣٧. رسـالة أبي غالب الزراري دراسـة وتحليل: الشـيخ عادل هاشم، (معاصر) الطبعـة الأولى سـنة الطبـع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصـادق عليه السلام الناشر: مؤسسـة الصادق للطباعة والنشر

٣٨. رسـالة ابي غالـب لابنـه: الـزراري، ابـو غالـب، أحمد بـن محمّد بـن محمّد (ت ٣٦٨ هــ)، تحقيـق : شرح : السـيد محمـد رضـا الجـلالي ، الطبعـة: الأولى، سـنة الطبـع : ١٤١١هــ، المطبعـة : مركـز النشر- مكتـب الاعلام الإسـلامي- قـم،النـاشر:مركـزالبحـوثوالتحقيقـاتالإسـلامية- قـم.

٣٩. الرسـائل الرجاليـة : الكلبـاسي، أبـو المعـالي محمـد بـن محمـد إبراهيم (ت ١٣١٥هــ)، تحقيـق : محمد حسـين الدرايتـي الطبعة : الأولى سـنة الطبع : ١٤٢٢ - ١٣٨٠ش، المطبعـة : سرور النـاشر : دار الحديـث.

٤٠. الرواشـح السـماوية: الدامـاد، محمد باقر بن محمد الحسـيني الأسـتر آبادي (ت١٠٤١ هــ)، تحقيـق : غـلام حسـين قيصريـه هـا ، نعمـة الله الجليـلي، الطبعـة : الأولى، سـنة الطبع : ١٤٢٢هــ، المطبعة : دار الحديـث، الناشر : دار الحديـث للطباعـة والنشر

٤١. روضـة المتقـين في شرح مـن لا يحـضره الفقيـه: المجلـسي، محمـد تقـي بن مقصـود علي (ت١٠٧٠ هــ)، تحقيق وتعليق: حسـين الموسـوي الكرماني وعـلي بنـاه الاشـتهاري، الطبعـة الثانيـة: ١٤٠٦ هــ، النـاشر: مؤسسـة

الثقافة الإسلامية
٤٢. سير أعلام النبلاء: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت٧٤٨هـ) تحقيق : إشراف وتخريج : شعيب الأرنؤوط / تحقيق : حسين الأسد الطبعة : التاسعة سنة الطبع : ١٤١٣ - ١٩٩٣ م، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان
٤٣. الشافي في شرح أصول الكافي: الشيخ عبدالحسين بن الشيخ عبدالله المظفر(ت ١٤١٦هـ)، الطبعة الأولى: ٢٠١١م، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان
٤٤. شعب المقال في درجات الرجال: النراقي، الميرزا نجم الدين أبو القاسم بن محمد بن أحمد(ت١٣١٩هـ)، تحقيق: الشيخ محسن الاحمدي، الطبعة الثانية: ١٤٢٢هـ، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤتمر المحقق النراقي
٤٥. الضعفاء الصغير: البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥مـ
٤٦. الضعفاء: العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن محمد بن حماد (ت٣٢٢هـ)، تحقيق : الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤١٨هـ المطبعة : دار الكتب العلمية - بيروت، الناشر : دار الكتب العلمية . بيروت
٤٧. الضعفاء:، الأصفهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق : الدكتور فاروق حمادة، المطبعة : الدار الثقافة -

الـدار البيضـاء المغـرب ، لناشر : الـدار الثقافـة – الدار البيضـاء المغرب.
٤٨. معجـم أحاديـث الإمـام المهدي: الشـيخ عـلي الكوراني(معـاصر)، تحقيق وإشراف : الشـيخ عـلي الكـوراني العامـلي، الطبعـة : الأولى، سـنة الطبع : ١٤١١هــ، المطبعـة : بهمـن، النـاشر : مؤسسـة المعارف الإسـلامية – قم.
٤٩. تهذيـب الأنسـاب ونهايـة الأعقـاب: النسـابة، أبـو الحسـن محمـد بـن أبي جعفـر العبيـدلي، (ت٤٣٥هــ)، تحقيـق: الشـيخ محمـد كاظـم المحمـودي.
٥٠. طبقـات أعـلام الشـيعة: آقـا بـزرگ الطهـراني، محمـد محسـن بـن علي بن محمـد رضـا النجفـي (ت ١٣٨٩ هــ، الطبعـة الاولى: ١٤٣٠هــ، الناشر: دار احيـاء الـتراث العربي
٥١. طبقـات الـرواة دراسـة وتحليل: الشـيخ عـادل هاشـم، (معـاصر) الطبعة الأولى سـنة الطبـع: ٢٠٢١م . المطبعـة: مطبعـة الصـادقعليه السلام النـاشر: مؤسسـة الصـادق للطباعـة والنـشر.
٥٢. علـل الشرائـع: الصـدوق، ابو جعفـر محمد بن عـلي بن بابويـه القمي (ت ٣٨١ هــ) تحقيق: السـيد محمد صـادق بحر العلوم، سـنة الطبـع : ١٩٦٦ م، النـاشر : منشـورات المكتبـة الحيدرية ومطبعتهـا – النجف الأشرف.
٥٣. عيـون أخبـار الرضا: الصـدوق، ابو جعفـر محمد بن علي بـن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تصحيح وتعليق وتقديم : الشـيخ حسـين الأعلمي.، سـنة الطبـع : ١٩٨٤ م، المطبعـة : مطابع مؤسسـة الأعلمي – بـيروت – لبنان، النـاشر : مؤسسـة الأعلمي للمطبوعات – بـيروت – لبنان.
٥٤. الغَيبـة : الطـوسي، أبـو جعفـر محمـد بـن الحسـن (ت: ٤٦٠ هــ) تحقيق : الشـيخ عبـاد الله الطهراني ، الشـيخ علي أحمـد ناصح الطبعة : الأولى. سـنة

الطبع : شعبان ١٤١١ .، المطبعة : بهمن، الناشر : مؤسسة المعارف الإسلامية - قم المقدسة.

٥٥. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ) ، الطبعة : الخامسة.، سنة الطبع : ١٤١٦ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٦. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي. الطبعة : الأولى.، سنة الطبع : شعبان المعظم ١٤١٧، المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.

٥٧. الفهرست: ابن النديم، محمد بن إسحاق بن يعقوب البغدادي(ت ٤٣٨هـ)، تحقيق : رضا تجدد ابن علي بن زين العابدين الحائري

٥٨. قاموس الرجال: التستري، محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد، (ت ١٤١٥هـ)، الطبعة : الأولى. سنة الطبع : ١٤١٩ هـ، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٩. الكافي: الكليني، ابو جعفر محمد بن يعقوب الرازي(ت ٣٢٩ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري. الطبعة : الخامسة سنة الطبع : ١٣٦٣ ش.، المطبعة : حيدري، الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران.

٦٠. الكافي: الكليني، ابو جعفر محمد بن يعقوب الرازي(ت ٣٢٩ هـ) تحقيق : قسم احياء التراث-مركز بحوث دار الحديث، الطبعة الثالثة: ١٤٣٤هـ المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر

٦١. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٧هـ)، تحقيق : الشيخ جواد القيومي.، الطبعة : الأولى. سنة الطبع : عيد الغدير ١٤١٧، المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.

٦٢. الكامل في التاريخ: ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الجزري، (ت ٦٣٠هـ)، سنة الطبع : ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، المطبعة : دار صادر - دار بيروت، الناشر : دار صادر للطباعة والنشر - دار بيروت للطباعة والنشر

٦٣. كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغرّاء: كاشف الغطاء، الشيخ جعفر بن الشيخ خضر الجناحي (ت ١٢٢٧ هـ). تحقيق : مكتب الإعلام الإسلامي - فرع خراسان - المحققون : عباس التبريزيان ، محمد رضا الذاكري (طاهريان) وعبد الحليم الحلي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٢ هـ، المطبعة: مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر : مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي.

٦٤. كشف المحجة لثمرة المهجة: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر(ت ٦٦٤ هـ)، سنة الطبع : ١٣٧٠ - ١٩٥٠ م، الناشر : المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف

٦٥. كفاية الأثر: أبو القاسم علي بن محمد بن علي القمي الرازي (ت٤٠٠هـ)، تحقيق : السيد عبد اللطيف الحسيني الكوهكمري الخوئي، سنة الطبع : ١٤٠١، المطبعة : الخيام - قم، الناشر : انتشارات بيدار

٦٦. كمال الدين واتمام النعمة: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري، سنة الطبع : محرم الحرام ١٤٠٥ هـ، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٦٧. لسان الميزان: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) الطبعة : الثانية.، سنة الطبع : ١٩٧١ م، الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت – لبنان.

٦٨. المباحث الرجالية: الشيخ عادل هاشم (معاصر) ، الطبعة الأولى: سنة ٢٠٢٠م، الناشر: دار المحجة البيضاء بيروت- لبنان

٦٩. مدينة المعاجز: السيد هاشم بن سليمان الحسيني (ت١١٠٧هـ) تحقيق : الشيخ عزة الله المولائي الهمداني، الطبعة: الأولى، سنة الطبع : ١٤١٣، المطبعة : بهمن، الناشر : مؤسسة المعارف الإسلامية - قم – ايران.

٧٠. مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام: الكاظمي، الشيخ أبو عبد الله، جواد بن سعد بن محمّد جواد(ت ١٠٦٥ هـ) علق عليه وأخرج أحاديثه : الشيخ محمد باقر شريف زاده - أشرف على تصحيحه السيد محمد تقي الكشفي

٧١. تاريخ النشر: ١٣٦٥هـ، عنيت بنشره: المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية

٧٢. مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) طبعة إيران الحجرية.

٧٣. مشرق الشمسين وإكسير السعادتين: البهائي، محمد بن الحسين

الحارثـي العامـلي (ت١١٧٣ هـ)، تحقيق: مهـدي الرجائـي ، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ، الطباعـة والنـشر: مؤسسـة الطبـع والنـشر التابعـة للاسـتانة الرضويـة.

٧٤. معـاني الاخبـار: الصدوق، ابـو جعفر محمد بـن علي بن بابويـه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تصحيـح وتعليق : علي أكبر الغفاري، سـنة الطبـع : ١٣٧٩ - ١٣٣٨ ش، النـاشر : مؤسسـة النـشر الإسـلامي التابعة لجماعة المدرسـين بقـم المشرفة

٧٥. معجـم البلـدان: الحمـوي، شـهاب الدين أبو عبـد الله ياقوت بـن عبد الله (ت ٦٢٦ هـ)، سـنة الطبـع : ١٩٧٩ م، الناشر : دار إحيـاء التراث العربي - بـيروت – لبنان.

٧٦. معجـم رجـال الحديـث: الخوئي، أبو القاسـم بـن علي أكبر بن هاشـم تاج الديـن الموسـوي (ت ١٤١١ هـ)، الطبعة : الخامسـة سـنة الطبـع : ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

٧٧. مـن لا يحـضره الفقيه: الصدوق، ابـو جعفر محمد بن علي بـن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيـق السـيّد حسـن الخرسـان ، سـنة النشر: ١٣٩٠هـ، النـاشر: دار الكتب الإسـلامية.

٧٨. مـن لا يحـضره الفقيـه: الصـدوق، ابـو جعفـر محمـد بـن عـلي بـن بابويـه القمـي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيـق: عـلي أكـبر الغفـاري. الطبعـة : الثانيـة، النـاشر: مؤسسـة النـشر الإسـلامي التابعـة لجماعـة المدرسـين بقـم المشرفـة.

٧٩. المنتظـم في تاريـخ الأمـم والملـوك: ابن الجوزي أبـو الفرج عبـد الرحمن بن أبي الحسـن (ت ٥٩٧ هـ) :، تحقيـق محمد عبد القادر عطـا و مصطفى عبد

القـادر عطـا: مراجعـة وتصحيح نعيـم زرزور: الطبعـة الأولى: ١٤١٢ هـ -١٩٩٢ م ، النـاشر: دار الكتـب العلميـة :بيروت :لبنان

٨٠. منتقـى الجـمان في الأحاديـث الصحـاح والحسـان: ابـن الشـهيد الثـاني، الشـيخ أبـو منصـور الحسـن بـن الشـيخ زيـن الديـن، العامـلي الجبعـي (ت١٠١١هـ) تحقيق: عـلي أكبر الغفـاري، الطبعة : الأولى، سـنة الطبع : ١٣٦٢ ش المطبعة : المطبعة الإسـلامية ، الناشر: مؤسسـة النشر الإسلامي التابعـة لجماعـة المدرسـين بقـم المشرفة.

٨١. منتهـى المقـال في أحـوال الرجـال: المازنـدراني، محمـد بـن إسـماعيل (ت ١١٧٣ هـ) تحقيـق : مؤسسـة آل البيـت عليهم السـلام لإحيـاء التراث.، الطبعـة: الأولى. سـنة الطبـع : ١٤١٦، المطبعـة : سـتارة – قـم، النـاشر : مؤسسـة آل البيـت عليهـم السـلام لإحيـاء الـتراث - قـم المشرفة.

٨٢. موسـوعة طبقـات الفقهـاء: السـبحاني، جعفـر بـن محمـد حسـين التبريزي(معـاصر)، الطبعـة : الأولى ١٤١٨ هـ ، المطبعـة : اعتـماد - قـم التاريـخ : ، النـاشر : مؤسسـة الإمـام الصـادق عليـه السـلام

٨٣. نشـأة الفقـه الامامي ومدارسـه: جعفـر المهاجـر، الطبعـة الأولى: بيروت، ٢٠١٧م .، النـاشر: مركـز الحضـارة لتنمية الفكر الإسـلامي.

٨٤. نقد الرجال: التفرشي، السيّد مصطفى بن الحسـين الحسـيني (ت ١٠٤٤ هـ) ، تحقيـق : مؤسسـة آل البيـت عليهم السـلام لإحياء الـتراث، الطبعة : الأولى، سـنة الطبـع : شـوال ١٤١٨، المطبعـة : سـتارة - قـم، النـاشر : مؤسسـة آل البيـت عليهـم السـلام لإحياءِ الـتراث - قم

٨٥. هدايـة الأمة إلى أحـكام الأئمة: الحر العاملي، محمد بن الحسـن (ت ١١٠٤

هــ)، تحقيق: قسـم الحديث في مجمع البحـوث الاسـلامية، الطبعة الاولى: ١٤١٤هــ، الطبـع: مؤسسـة الطبـع والنـشر التابعـة للاسـتانة الرضويـة المقدسـة، النـاشر: مجمع البحوث الإسـلامية

٨٦. هديـة العارفين أسـماء المؤلفين وآثـار المصنفين: الباباني، إسـماعيل بن محمد أمـين بن مـير سـليم البغـدادي (ت ١٣٩٩هــ)، النـاشر: وكالـة المعارف الجليلـة في مطبعتهـا البهيـة اسـتانبول ١٩٥١، أعـادت طبعه بالأوفسـت: دار إحيـاء الـتراث العربي بـيروت – لبنان

٨٧. الـوافي بالوفيـات: الصفـدي، صـلاح الديـن خليل بـن أيبك بـن عبد الله (ت ٧٦٤هــ)، تحقيـق: أحمـد الأرنـاؤوط وتركي مصطفى، سـنة الطبع: ١٤٢٠هــ - ٢٠٠٠م، المطبعـة: بيروت - دار إحياء الـتراث، الناشر: دار إحيـاء التراث.

٨٨. الـوافي: الكاشـاني، المـلا محمد محسـن بـن مرتضى بـن محمـود (ت ١٠٩١ هــ)، تحقيـق: مكتبـة امـير المؤمنين(اصفهـان)، الطبعـة الاولى: رجـب ١٤٣٠هــ، المطبعـة: رسـول–قـم، النـاشر: عطـر عـترت عليهـم السـلام.

٨٩. وسـائل الشـيعة إلى تحصيـل مسـائل الشريعـة: الحـر العامـلي، محمـد بـن الحسـن (ت ١١٠٤ هــ)، تحقيـق: مؤسسـة آل البيـت عليهـم السـلام لإحيـاء الـتراث الطبعة: الثانية، سـنة الطبع: ١٤١٤، المطبعـة: مهر - قم ،النـاشر: مؤسسـة آل البيـت عليهـم السـلام لإحيـاء الـتراث بقـم المشرفـة.

مُحتَوياتُ الكِتابِ

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
كتاب الكافي للكليني	٩
المقام الأوّل:	٩
الجهة الأولى:	٩
الجهة الثّانية:	١٠
الجهة الثالثة:	١٠
للكليني (رحمه الله) ألقابٌ كثيرةٌ، منها:	١١
أولاً: الكليني:	١١
ثانياً: الرّازي:	١١
ثالثاً: البغدادي:	١١
رابعاً: السِّلسِلي:	١٢
الجهة الرّابعة:	١٢
القرينة الأولى:	١٣
القرينة الثانية:	١٣
القرينة الثالثة:	١٤
القرينة الرّابعة:	١٥
الجهة الخامسة:	١٧
الاتّجاه الأوّل:	١٧
الاتّجاه الثّاني:	١٨

الموضوع	الصفحة
القرينة الاولى:	١٨
القرينة الثانية:	١٩
المقام الثاني:	٢٠
إطلالة عامّة على السّيرة العلمية للكليني (قدس سره)	٢٠
قم والرّي:	٢٠
السِّمة الأولى:	٢٣
السِّمة الثّانية:	٢٤
السِّمة الثّالثة:	٢٤
وأمّا الكلام في المقام الثالث:	٣٣
الحديث عن مشايخ الكليني وتلامذته	٣٣
الأول: أحمد بن إدريس بن أحمد، أبو علي الأشعري.	٣٣
الثاني: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البَرقي.	٣٤
الثالث: أحمد بن محمّد بن سعيد بن عُقدة الحافظ الهمداني.	٣٤
الرابع: أحمد بن محمّد العاصمي.	٣٥
الخامس: أحمد بن مهران.	٣٦
السادس: إسحاق بن يعقوب الكليني.	٣٨
الوجه الاول:	٤٠
الوجه الثاني:	٤٠
الوجه الثالث:	٤٠

الموضوع	الصفحة
الوجه الرابع:	٤١
السّابع: إسماعيل بن عبد الله القرشي.	٤١
الثّامن: حبيب بن الحسن.	٤٢
التّاسع: الحسن بن خفيف.	٤٤
الأمر الأول:	٤٥
الأمر الثاني:	٤٦
الأمر الثالث:	٤٦
الأمر الرابع:	٤٦
الأمر السادس:	٤٦
العاشر: الحسن بن علي العلوي.	٤٧
الحادي عشر: الحسن بن علي الهاشمي.	٥٠
الثّاني عشر: الحسن بن الفضل بن زيد اليماني.	٥١
الثّالث عشر: الحسين بن أحمد.	٥٣
الوجه الأوّل:	٥٧
الوجه الثاني:	٥٧
الرّابع عشر: الحسين بن الحسن الحسيني الأسود الهاشمي	٥٨
الخامس عشر: الحسين بن محمّد بن عامر، أبو عبد الله الأشعري.	٦٠
السّادس عشر: حميد بن زياد، وقد يُسمّى حميد بن زياد النينوائي.	٦٥
السّابع عشر: داود بن كَورة، أبو سليمان القمّي.	٦٨

الموضوع	الصفحة
الثّامن عشر: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي.	٧١
المورد الأوّل:	٧٣
المورد الثّاني:	٧٣
المورد الثّالث:	٧٤
التّاسع عشر: عبد الله بن جعفر الحِميري.	٧٥
العشرون: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي.	٧٧
الحادي و العشرون: علي بن إبراهيم الهاشمي.	٧٨
الثاني والعشرون: علي بن الحسين السعد آبادي.	٨١
القرينة الأولى:	٨١
القرينة الثّانية:	٨٢
القرينة الثّالثة:	٨٣
القرينة الرّابعة:	٨٣
القرينة الخامسة:	٨٤
الثّالث والعشرون: علي بن محمّد بن أبي القاسم ماجِيلويه	٨٥
الصّورة الأولى:	٨٩
الصّورة الثّانية:	٨٩
الصّورة الثّالثة:	٩٠
الرّابع والعشرون: علي بن محمّد الكليني الرّازي.	٩٨
الأمر الأول:	٩٩

الموضوع	الصفحة
الأمر الثّاني:	٩٩
الأمر الثّالث:	٩٩
الأمر الرّابع:	١٠٠
الأمر الخامس:	١٠٠
الخامس والعشرون: علي بن موسى بن أبي جعفر الكُمنداني.	١٠٠
السّادس والعشرون: القاسم بن العلاء الهَمداني.	١٠٣
القرينة الأولى:	١٠٤
القرينة الثانية:	١٠٥
القرينة الثّالثة:	١٠٥
القرينة الرّابعة:	١٠٥
القرينة الخامسة:	١٠٦
السّابع والعشرون: محمّد بن أحمد القمّي.	١١١
الثّامن والعشرون: محمّد بن إسماعيل.	١١٣
وظهرت في المقام أقوالٌ متعدّدةٌ:	١١٤
القول الأوّل:	١١٤
القول الثّاني:	١١٤
القول الثّالث:	١١٤
الوجه الأول:	١٢٠
الوجه الثّاني:	١٢١

الموضوع	الصفحة
الوجه الثّالث:	١٢١
التّاسع والعشرون: محمّد بن جعفر الأسدي.	١٢٣
الأمر الأوّل:	١٢٦
الأمر الثّاني:	١٢٧
الثلاثون: محمد بن جعفر الرّزّاز، أبو العباس الكوفي.	١٢٨
الحادي والثّلاثون: محمّد بن الحسن الصفّار .	١٣٢
الثّاني والثّلاثون: محمّد بن الحسن الطائي الرّازي.	١٣٥
أوّلاً:	١٣٧
ثانياً:	١٣٨
ثالثاً:	١٣٨
الثّالث والثّلاثون: محمد بن الحسن الطاطاري.	١٣٩
الرّابع والثّلاثون: محمّد بن عبد الله بن جعفر الحِميري.	١٣٩
الخامس والثّلاثون: محمّد بن عقيل الكليني.	١٤١
السّادس والثّلاثون: محمّد بن علي أبو الحسين الجعفري.	١٤٣
السّابع والثلاثون: محمّد بن علي بن معمّر الكوفي.	١٤٣
الأمر الأول:	١٤٥
الأمر الثاني:	١٤٦
الأمر الثالث:	١٤٦
الثّامن والثّلاثون: محمّد بن محمود أبو عبد الله القزويني:	١٤٧

الموضوع	الصفحة
التاسع والثلاثون: محمد بن يحيى العطار	١٤٨
الأربعون: أبو بكر الحبّال.	١٥٠
الحادي والأربعون: أبو داود، سليمان بن سفيان المُسترق.	١٥١
الكلام في تلامذة الكليني ومن روى عنه	١٥٣
الاوّل: أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع، أبو عبد الله الصّيمري.	١٥٣
الثّاني: أحمد بن أحمد، أبو الحسين الكوفي الكاتب.	١٥٣
الثّالث: أحمد بن علي بن سعيد، أبو الحسين الكوفي.	١٥٣
الرّابع: أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، أبو الحسن القمّي.	١٥٤
الخامس: أحمد بن محمّد بن علي الكوفي.	١٥٤
السّادس: إسحاق بن الحسن بن بكران العَقراني	١٥٤
السّابع: جعفر بن محمّد بن قولويه (قدس سره).	١٥٥
الثّامن: الحسن بن أحمد المؤدّب.	١٥٥
التّاسع: الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب.	١٥٥
العاشر: الحسين بن صالح بن شعيب الجوهري.	١٥٦
الحادي عشر: عبد الله بن محمّد بن ذَكوان.	١٥٦
الثّاني عشر: عبد الكريم بن عبد الله بن نضر، أبو الحسين البزّاز.	١٥٧
الثّالث عشر: علي بن أحمد بن محمّد بن عمران، أبو القاسم الدقّاق.	١٥٧
الرّابع عشر: علي بن محمّد الورّاق الرّازي.	١٥٨
الخامس عشر: محمد بن إبراهيم النعماني .	١٦١

الموضوع	الصفحة
السّادس عشر: محمّد بن أحمد بن عبد الله الصفواني.	١٦٢
السّابع عشر: محمّد بن أحمد بن محمد بن سنان	١٦٥
الثّامن عشر: الشيخ الصدوق، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه.	١٦٩
التاسع عشر: محمّد بن محمد بن عصام الكليني.	١٧٠
العشرون: محمّد بن موسى المتوكّل.	١٧٠
الحادي والعشرون: هارون بن موسى التَلعكبري.	١٧٢
الثاني والعشرون: أبو الحسن بن داود.	١٧٣
الثّالث والعشرون: أبو غالب الزّراري.	١٧٧
الرّابع والعشرون: أبو المفضّل الشيباني.	١٧٨
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	١٨٧